الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الاعمال HIBA
قسم العلوم المالية والمصرفية

أثر انخفاض قيمة الأصول المالية وفق IFRS9 في رأس المال التنظيمي واختبارات الجهد البنكية

" دراسة عملية على المصارف التقليدية الخاصة في الجمهورية العربية السورية"

The impact of impairment of financial assets according to IFRS9 on regulatory capital and stress tests.

"A practical study on conventional banks in the Syrian Arab Republic"

رسالة أُعدت لنيل درجة الماجستير في علوم الإدارة

اختصاص: مالية ومصارف

إعداد الطالب

حيدر شاطر

إشراف

الدكتور راغب الغصين

العام الدراسي: 2020-2021

كلمة الشكر

قُم لِلمُعَلِّمِ وَفِّهِ التَبجيلا

كادَ المُعَلِّمُ أَن يَكونَ رَسولا

أَعَلِمتَ أَشرَفَ أو أَجَلَّ مِنَ الَّذي

يَبني وَيُنشِئُ أَنفُساً وَعُقول

أَخرَجتَ هَذا العَقلَ مِن ظُلُماتِهِ

وَهَدَيتَهُ النورَ المُبينَ سَبيلا

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم عقد الشكر الذي تستحقه لكنها تعجز عن التعبير عن شكري وامتناني لك، الشكر والتقدير الكبير **للدكتور راغب الغصين** لقبوله متابعة الاشراف على البحث وعلى ملاحظاته القيّمة التي ساهمت بإنجاز البحث.

وتعجز الكلمات عن التعبير عن شكري وامتناني **للدكتورة غادة عبّاس**، يامن علمتني أصول البحث والكتابة وجعلتي قيمة للفكر والتميز في العطاء أسمى عبارات الشكر والتقدير **لك** لإشرافك على البحث ومتابعتها لمدة عامين.

شكرا لكم على عطائكم الدائم والمتجدد وكلماتكم التي كانت حافزا لي لتقديم أفضل مالدي، فكلمات الثناء لاتؤتيكم حقكم ولاتصف مدى امتناني وتقديري الكبير لكم.

والشكر موصول إلى **أعضاء لجنة التحكيم**، الدكتورة منال الموصللي، الدكتورة آلاء بركة، والدكتور ياسر كفا عرفاناً بجهودهم القيمة وتوجيهاتهم التي بذلوها لإتمام البحث.

الإهداء.

أمّي يا حبّاً أهواه يا قلباً أعشق دنياه يا شمساً تشرق في أفقي يا ورداً في العمر شذاه

فلأنت عطاء من ربّي فبماذا أحيا لولاه ماذا أهديك من الدّنيا قلبي أم عيني أمّاه

روحي أنفاسي أم عمري والكلّ قليل أواه.

إلى أملي وبسمتي في الحياة، إلى من تجلى به معنى الحب الحنان والتفاني، ومن كان دعائه سرُّ نجاحي والدافع الأكبر لاستمراري

أمي الحبيبة

وما المرء إلّا بإخوانه كما تقبض الكف بالمعصم

ولا خير في الكف مقطوعة ولا خير في الساعد الأجذم

إلى من بهم أكبر وعليهم اعتمد

إلى الأنوار المتقدة التي تُنير ظُلمة حياتي

إلى من بوجودهم أكتسب قوَة ومحبة لا حدود لها

أفراد عائلتي

لا تحسبوا أنّ الصداقة لقيَة بين الأحبّة أو ولائم عامرة

إنَّ الصداقة أن تكون من الهوى كالقلب للرئتين ...ينبض هادره

يا أيها الخلِّ الوفيُّ تلطُفاً قد كانت الألفاظ عنك. لقاصره

ورفيقٍ رأفقتُهُ في طريقٍ ... صارَ بعد الطريقِ خيرَ رفيق

من فاتَه ودُّ أخٍ مصافِ ... فعيشُه ليس بصافِ

صاحبْ إذا صاحبْتَ كُلَّ ماجدِ سهلِ المحيا طلقٍ مساعدِ

<u>إلى من كانو معي وحافزا وداعماً لي على طريق الخير والنجاح.</u>

أصدقائي وصديقاتي

الملخص

يهدف البحث الحالي إلى دراسة أثر انخفاض قيمة الأصول المالية وفق IFRS9 على كل من رأس المال التنظيمي ونسب كفاية رأس المال ومؤشرات اختبارات الجهد، حيث تم تحليل جودة الأصول وتطور نسب المخصصات والارباح والخسائر والأصول المرجحة بالمخاطر وتطور نسب كفاية رأس المال وفق IFRS9 من عام 2016 لغاية 2019 باعتبار 2016&2017 قبل تطبيق المعيار و2018 & 2019 بعد تطبيق المعيار IFRS9 بالإضافة لتحليل الأثر على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي عبر تحليل مشكلة المخصصات المتأخرة والقليلة (Too little-Too late) ومشكلة تأثير الجرف (Cliff-Effect).

تم تحليل البيانات المالية لعينة البحث باستخدام اختبارات تحليل معنوية الاختلاف في قيمة المتغيرات قبل وبعد تطبيق المعيارIFRS9 باستخدام اختبارات ANOVA، وتم تحليل تأثير المتغيرات المدروسة على رأس المال التنظيمي باستخدام نماذج Panel Data.

توصلت الدراسة إلى أن الأثر الأولي لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 على حجم رأس المال التنظيمي كان معنوياً حيث انعكس على شكل ارتفاع في رأس المال المساند CET2 بسبب مخصصات المرحلتين الأولى والثانية ولكن الأثر لم يكن معنوياً على نسب كفاية رأس المال، أما بالنسبة لاختبارات الجهد فقد كان الأثر جوهري وانعكس ذلك على مؤشرات اختبارات الجهد وذلك بالتاثير ايجاباً على مشكلتين هما المخصصات القليلة والمتأخرة (Too little-Too late) وتأثير الجرف (Cliff-Effect)، وتفادي التحميل الأمامي (Front-loading) وبالتالي ازدياد الثقة بالقطاع المصرفي.

وبناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، تم تقديم عدد من التوصيات أهمها، المراقبة المستمرة للتسهيلات الممنوحة من المصارف ومراعاة حدود معينة تفادياً لأي آثار سلبية ممكن أن تحدث، ودراسة الأثر باستخدام فترة زمنية أطول، بالإضافة لتوضيح آلية تطبيق المعيار IFRS9 في المصارف، وأن تقوم السلطات الإشرافية بتقديم منهجية موحدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

الكلمات المفتاحية: المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9، رأس المال التنظيمي، اختبارات الجهد، الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL، جودة الأصول المالية.

Abstract

The current research aims to estimate the impact of the depreciation of financial assets according to IFRS9 on organizational capital , capital adequacy ratios and stress tests, as the quality of assets and the evolution of provisions ratios, profits/losses, risk-weighted assets and the development of capital adequacy ratios according to IFRS9 are analyzed from 2016 to 2019 considering 2016&2017 before the applying of the standard and 2018 & 2019 after applying the IFRS9 standard, in addition to analyzing the impact on the financial stability of the banking sector by analyzing the problem of Too little-Too late and the Cliff-Effect problem.

The study concludes that the initial impact of applying the International Financial Reporting Standard IFRS9 on organizational capital is significant, as it is reflect in the form of a rise in the supporting capital CET2 due to the allocations for the first and second phases, but the effect is not significant on capital ratios. As for the stress tests, the effect is Significant improvement in the results of stress tests by positively affecting two problems (Too little-Too late) and (Cliff-Effect) and avoiding (Front-loading). Consequently, confidence in the banking sector has increased.

The financial data was analyzed using tests of significance of difference in the value of variables before and after the application of the IFRS9 standard using ANOVA tests, and the effect of the studied variables on organizational capital was analyzed using Panel models.

Based on the research results, a number of recommendations have been presented, the most important of these are continuous monitoring of the facilities granted by banks by supervisory authorities, observing certain limits in order to avoid any negative effects that may occur in addition, clarifying the mechanism of applying IFRS9 standard in banks and that the supervisory authorities provide a unified methodology for calculating expected credit losses ECL.

Key words: IFRS9, regulatory capital, stress tests, cliff-effect, front-loading, ECL, expected credit losses, financial asset quality.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص البحث	IV
Abstract	VI
فهرس المحتويات	VI
فهرس الجداول	IX
فهرس الاشكال	XI
قائمة الرموز والمصطلحات	VII
الفصل التمهيدي: الإطار العام للبحث	1
المقدمة	2
الدراسات السابقة	3
مشكلة البحث وتساؤلاته	17
فرضيات البحث	17
أهمية البحث وأهدافه	18
منهج البحث	18
مجتمع البحث وعينته	19
فترة الدراسة ومصادر البيانات	19
محددات البحث	19
الفصل الأول: مراجعة الأدبيات النظرية	20
المبحث الأول: المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بين التوجيهات النظرية والتعليمات التطبيقية لمصرف سورية المركزي.	21
1-1: تمهيد	21

1-2: نشأة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9.	21
1-3: الاعتراف وإلغاء الاعتراف	22
1-4: التصنيف وإعادة التصنيف	27
1-5: القياس للأصول المالية والالتزامات المالية	33
1-6: انخفاض القيمة Impairment	35
1-7: مخففات المخاطر الائتمانية (Credit Riske Mitigations)	48
1-8: الأرباح والخسائر الناتجة عن تطبيق المعيار IFRS9	49
1-9: المحاسبة على التحوط	50
1-10: الإفصاح والحوكمة	53
2-11: تاريخ السريان والتحول	54
المبحث الثاني: الأطر النظرية لرأس المال التنظيمي وكفاية رأس المال واختبارات الجهد البنكية.	57
2-1- تمهيد	57
2-2-نشأة وتطور معايير بازل	57
2-2-1- : لجنة بازل للرقابة المصرفية (بازل 1)	58
2-2-2- بازل 2	60
2-2-3-بازل 3	70
2-3 التوافق بين المعايير المحاسبية والمعايير لاشرافية	73
2-4- اختبارات الجهد البنكية	75
2-4-1: تعريف وأهمية اختبارات الجهد	75
2-4-2: لمحة تاريخية عن اختبارات الجهد	76
2-4-3: أنواع وتصنيفات اختبارات الجهد البنكية	78

2-4-4: آلية عمل اختبار الجهد البنكية	81
3-4-5: منهجية اختبارات الجهد في القطاع المصرفي	82
2-4-6: المخاطر التي يهتم بها اختبار الجهد	83
2-4-7: الإجراءات المتخذة من المصارف بعد انتهاء اختبارات الجهد البنكية.	86
2-4-8: القيود المفروضة عند تطبيق اختبارات الجهد	87
2-4-9: الاعتبارات المتعلقة باختبارات الجهد:	88
2-4-10: المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 واختبار الجهد.	88
الفصل الثاني: أثر تطبيق المعيار IFRS9 في رأس المال التنظيمي واختبارات الجهد في المصارف التقليدية الخاصة في سورية	90
المبحث الأول: الدراسة الوصفية وتحليل نتائج تطبيق IFRS9	91
1-1: الدراسة الوصفية.	91
1-1-1: الدراسة الوصفية لمؤشرات جودة الأصول قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9	92
1-1-2: النسب الخاصة بالمخصصات قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9	101
1-1-3: الأرباح /الخسائر المدورة المحققة قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9	109
1-1-4: الاصول المرجحة بالمخاطر قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9	111
1-1-5: تطور كفاية رأس المال (الأساسي والإجمالي) قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9.	116
1-1-6: تطور حجم رأس المال (الأساسي والمساند) قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9.	117
المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.	120
2-1- الفرضيات الخاصة بتحليل أثر تطبيق المعيار IFRS9 على رأس المال التنظيمي	120
الفرضية الأولى: يوجد فرق معنوي في جودة الأصول قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9 .	120
الفرضية الثانية: يوجد فرق معنوي في المخصصات قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9.	122
الفرضية الثالثة: يوجد فرق معنوي في الأرباح و الخسائر المدورة قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9 .	124

الفرضية الرابعة: يوجد فرق معنوي في الأصول المرجحة بالمخاطر قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9	126
الفرضية الخامسة: يوجد فرق معنوي في حجم رأس المال الأساسي والمساند قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9 .	128
الفرضية السادسة: يوجد أثر معنوي في كفاية رأس المال الأساسي والتنظيمي قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9	129
الفرضية السابعة: يوجد أثر معنوي لتطبيق المعيار IFRS9 على رأس المال التنظيمي.	130
2-2: اختبار أثر تطبيق المعيار IFRS9 على اختبارات الجهد.	135
الفرضية الثامنة: يوجد أثر معنوي لتطبيق IFRS9 على اختبارات الجهد المصرفية.	135
النتائج والتوصيات.	142
المراجع	144
الملاحق	150

فهرس الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	ملخص الدراسات الصادرة عن الجهات الإشرافية حول أثر تطبيق المعيار على المخصصات ونسب رأس المال والأسهم.	11
2	ملخص الدراسات السابقة.	12
3	الفرق بين IFRS9 و IAS 39 في تصنيف وقياس الأصول المالية	25
4	تصنيفات الأصول وفق نموذج أعمال المصرف وهدفها	30
5	إعادة تصنيف الأصول المالية والآثار المحاسبية	32
6	قياس الأصول المالية والالتزامات المالية وفق المعيار IFRS9.	34
7	الاختلافات في انخفاض القيمة بين IAS 39 و IFRS 9	37
8	مثال توضيحي لاحتساب للاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية عند خلق الائتمان	38
9	تعليمات مصرف سورية المركزي لاحتساب PD.	45
10	مخففات مخاطر الائتمان وفقا لتعليمات مصرف سورية المركزي.	48

11	تحليل الإيجابيات والسلبيات بواسطة مصفوفة SWAT	55
12	التشابه والاختلافات بين IFRS9وCRR وفق بازل	64
13	مقارنة بين BASEL 2 & BASEL 3	72
14	شرح أنواع اختبارات الجهد بما فيه الإيجابيات والسلبيات	80
15	تطور نسب التسهيلات المتعثرة المباشرة وغير المباشرة إلى إجمالي التسهيلات.	93
16	تطور نسب التسهيلات المنتجة وتطور حجم الاصول الأصول بعد تطبيق IFRS9.	96
17	تطور نسب التسهيلات المنتجة إلى إجمالي الأصول.	97
18	تطور نسبة التصنيف المرجح والمخصصات وحقوق الملكية بعد تطبيق IFRS9.	99
19	تطور المخصصات في المصارف قبل وبعد تطبيق المعيار.	101
20	تطور حقوق الملكية والمخصصات على مستوى القطاع المصرفي	104
21	تطور نسب تغطية المخصصات للتسهيلات المتعثرة المباشرة وغير المباشرة	105
22	تطور الأرباح/الخسائر المدورة المحققة خلال فترة الدراسة	110
23	تطور الأصول المرجحة بالمخاطر وإجمالي التسهيلات المباشرة قبل بعد تطبيق المعيار IFRS9	111
24	تطور المخاطر للأصول خارج الميزانية ومخاطر السوق	113
25	تطور كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق IFRS9.	116
26	تطور حجم رأس المال (الأساسي والمساند) قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9 .	117
27	اختبار معنوية الفروقات في جودة المؤشرات الدالة على جودة الأصول.	120
28	اختبار معنوية الفروقات في المخصصات بعد تطبيق المعيار.	122
29	اختبار معنوية الفروقات في حساب الأرباح والخسائر المدورة.	124
30	اختبار معنوية الفروقات في الأصول المرجحة بالمخاطر.	126
31	اختبار معنوية الفروقات في حجم رأس المال الأساسي والمساند.	128
32	اختبار معنوية الفروقات في نسب كفاية رأس المال الأساسي والإجمالي.	129

33	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة ورأس المال التنظيمي.	131
34	نتائج Hasuman لنموذج رأس المال التنظيمي	132
35	مخرجات نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج رأس المال التنظيمي	133
36	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة ورأس المال الاساسي.	136
37	نتائج Hasuman لنموذج رأس المال الاساسي	137
38	مخرجات نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج رأس المال الأساسي	137

فهرس الاشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
1	مخطط مسار يوضح آلية إلغاء الاعتراف بالأصول المالية.	24
2	تصنيف الأصول المالية وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية	28
3	تصنيف الالتزامات المالية.	29
4	نطاق تطبيق انخفاض القيمة	36
5	الاختلاف بين IFRS9 & IAS39 من خلال منهجية انخفاض القيمة	42
6	تقديراتPD وفق منهجية TTC &PIT	66
7	الجدول الزمني للأحداث االتي ساهمت تطوير اختبار الجهد البنكية	76
8	الهدف من Financial Sector Assessment Program (FSAP)	77
9	مخطط بياني لتوضيح الاختلاف بين السيناريوهات.	79
10	آلية عمل اختبارات الجهد البنكية	81
11	تطور الأصول المرجحة بالمخطر الائتمانية RWA.	113
12	تطور نسب السيولة	115

قائمة الرموزوالمصطلحات

IFRS 9	International Financial Reporting Standard 9 – Financial Instruments	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9- الأصول المالية
IAS 39	International Accounting Standard 39 – Financial Instruments: Recognition and Measurement	IAS39 المعيار الدولي للإعداد التقارير المالية الأصول المالية - الاعتراف القياس
AC	amortised cost	التكلفة المطفأة
AFS	available for sale	أصول متوفرة للبيع
FVOCI	fair value through other comprehensive income	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
FVPL	fair value through profit or loss	القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
OCI	other comprehensive income	الدخل الشامل الآخر
BCBS	Basel Committee on Banking Supervision	لجنة بازل
BPs	basis points	نقطة أساس
CET1	common equity tier 1	رأس المال الأساسي (المستوى الأول من رأس المال)
CRR	Capital Requirements Regulation	متطلبات رأس المال
PD	Probability of default	احتمالية التعثر
LGD	Loss Given Default	نسبة الخسارة عند التعثر
EAD	Exposure at Default	التعرض عند التعثر (الخسائر عند عدم السداد)
EIR	Effective interest Rate	معدل الفائدة الفعّال
FSAP	Financial Sector Assessment Program	برنامج تقييم القطاع المالي
EBA	European Banking Authority	البنك الأوروبي
ECL	expected credit loss	الخسائر الائتمانية المتوقعة
IRB	internal ratings-based	منهجية التصنيف الائتماني الداخلي
RWA	risk-weighted asset	الأصول المرجحة بالمخاطر
SA	standardised approach	نظام التصنيف الائتماني المعياري
SPPI	solely payments of principal and interest	خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي
ST	Stress Test	اختبارات الجهد البنكية

PD-PIT	Point in time	احتمال التعثر في نقطة زمنية
PD-TTC	Through the cycle	احتمال التعثر خلال دورة العمل
P&L	Profit & Loss Account	حساب الأرباح والخسائر
EL	Expected losses	الخسائر المتوقعة
UL	UnExpected loss	الخسائر الغير المتوقعة
GP	General provisions	المخصصات العامة
SP	Specific provisions	المخصصات المحددة لغرض معين
WCR	Weighted Classification Ratio	نسبة التصنيف المرجح
LLRT	Loan Loss Recognition Timeliness	توقيت الاعتراف بخسائر القروض
NSFR	Net Stable Funding Ratio	نسبة صافي التمويل الثابتة

الفصل التمهيدي: الإطار العام للبحث

مقدمة:

بعد الانتهاء من الأزمة المالية العالمية عام2007، كان التركيز المباشر من قبل المنظمين والسلطات الإشرافية على إعادة رسملة المؤسسات المالية والتحوط ضد المخاطر النظامية مع زيادة التركيز على اختبار الجهد كأداة مفضلة لحماية الاقتصاد العالمي من الانهيار، وقد كان السبب الرئيسي للأزمة المالية العالمية 2007-2009 أن نماذج الخسارة المتكبدة كانت تحتوي على عيوب جوهرية أسفرت عن مخصصات كانت قليلة جداً ومتأخرة جداً **(Too little and too late)**، وهي المشكلة التي حاولت السلطات التنظيمية والإشرافية ايجاد الحل المناسب لها بعد الأزمة.

تركز الاهتمام بالدرجة الأولى على تحديد المستوى الملائم للاحتياطات للتحوط لخسائر الائتمان، وإجراء تغيير كبير في التقارير المالية لتحقيق حوكمة قوية، وضوابط داخلية مناسبة، والقدرة المستمرة على الإبلاغ وتقديم الإفصاحات التي تعكس الحالة الحقيقية للبنوك، ونتيجة لذلك قررت المجالس مراجعة معاييرها المحاسبية للأدوات المالية لمعالجة أوجه القصور التي يُعتقد أنها ساهمت في ضخامة الأزمة.

أحد أوجه القصور والسلبيات التي حاولت السلطات الإشرافية تجاوزها أنه وعلى الرغم من تشديد المصارف المركزية على زيادة الاحتياطات إلا ان المصارف كانت تعتبر التمويلات كلها جيدة، أما بعد الأزمة بدأ التفكير بضرورة تحديد مخصصات حتى على الديون الجيدة نظراً إلى أن أي تمويل يحمل حد أدنى من مخاطر التعثر وبالتالي ضرورة حساب احتمالية التعثر (PD) حتى لو كانت نسبة صغيرة 0.5 أو 1 %.

بدأ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 كمشروع مشترك مع مجلس معايير المحاسبة المالية حيث نُشرت ورقة مناقشة مشتركة في 2008 تقترح فيها هدفاً نهائياً للإبلاغ عن جميع الأصول المالية بالقيمة العادلة، مع جميع التغيرات في القيمة العادلة المسجلة في صافي الدخل أو الربح والخسارة، ليأخذ الصيغة النهائية في 24 يوليو 2014 ويمكن تعريف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9 بأنه معيار أصدره مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ويتناول محاسبة الأصول المالية، ويحتوي على ثلاثة مواضيع رئيسية وهي (**قياس و تصنيف الأصول المالية، انخفاض قيمة الأصول المالية ومحاسبة التحوط**).

وبالتزامن مع اصدار الصيغة النهائية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 9، أصدرت لجنة بازل مبادئ جديدة لاختبارات الجهد في 2009 حيث صُممت تلك المبادئ لمعالجة مواطن الضعف الرئيسية في ممارسات اختبار الجهد التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية.

بالنسبة لسورية، أصدر مصرف سورية المركزي القرار 4/م.ن الذي يبين التعليمات التطبيقية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9، ويُلزم المصارف بتطبيق المعيار في 1 كانون الثاني2019، وكان سبب التأخير في تطبيق المعيار IFRS9 أن القطاع المالي المحلي لا زال بحاجة إلى المزيد من الوقت للتكيف مع اللوائح الصارمة للمعيار IFRS9.

الدراسات السابقة: يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى قسمين،

القسم الأول من الدراسات السابقة: هي دراسات الجهات الإشرافية (البنك الأوروبي (EBA)، بنك التسويات الدولية (BIS) ولجنة بازل (BCBS)) .

أصدرت الجهات الإشرافية دراسات سنوية ابتداءً من عام 2016 إلى 2019 تدرس فيها الآثار المحتملة والفعلية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 على رأس المال التنظيمي (دراسة الأثر على الحجم والكفاية) وعلى اختبارات الجهد وكانت عينة البحث هي جزء من المصارف العاملة في أوروبا وعددها 70 مصرفاً من 15دولة، بالإضافة إلى أن بعض التقارير شملت مصارف من مناطق أخرى (اسيا والامريكيتين) وقد أجمعت المصارف من خلال تقاريرها على عدة نتائج أهمها:

- سيؤدي تطبيق المعيار IFRS9 إلى زيادة مفاجئة وكبيرة في الانخفاض في قيمة الائتمان وبالتالي إلى انخفاض في رأس المال الأساسي CET1 وفي قيمة أسهم المصارف.
- سيؤدي تطبيق المعيار IFRS9 إلى ارتفاع معدل التذبذب في الربح أو الخسارة بسبب إعادة تصنيف بعض الأصول (مثل أدوات حقوق الملكية والاستثمارات في الصناديق أو التسهيلات أو أوراق الدين ذات السمات الأكثر تعقيداً) إلى FVPL وفقًا للمعيار IFRS9.
- في بعض الحالات سيكون تأثير انخفاض القيمة على رأس المال CET1 سلبياً ومتزايداً، مقارنةً بمعيار المحاسبة الدولية IAS39، وذلك يرتبط بالسياسات المُطبقة والمخاطر المحيطة بالقطاع المصرفي.
- بما أن أرباح الأسهم يتم دفعها من صافي الدخل والتي تمثل الأرباح الصافية من الضرائب والمخصصات التي قد يتم تخصيصها لمخزون الأرباح المحتجزة وبالتالي CET1، فإن المصارف

الأصغر تميل إلى أن تكون أكثر عرضة لمخاطر الائتمان، في حين أن المصارف الكبيرة أكثر عرضة لمخاطر السوق، وبالتالي قد تستجيب المصارف بشكل مختلف لسيناريوهات اختبار الجهد

- بخصوص معالجة المخصصات سواءً العامة (GP) أو المحددة (SP) تم اقتراح تغييرات في منهجية IRB لقياس مخاطر الائتمان بما يؤثر على استقرار التعاملات الرأسمالية في المصارف.
- تقرير (BCBS، 2017) **يشير إلى أن** التفاعل بين ECL وBASEL2 سينتج عنه تغييرات جوهرية على ممارسات احتساب المخصصات لدى المصارف بطرق نوعية وكمية، وزيادة في المبلغ الإجمالي لمخصصات خسائر التسهيلات، الأمر الذي سيقلل من الكثير من الحالات نسب رأس مال المصارف عند انتقالها إلى نهج ECL وبالتالي اختلاف الأثر الحقيقي على رأس المال التنظيمي و نتائج اختبارات الجهد بين المصارف.

واجمعت التقارير على عدة طرق لمعالجة المخصصات في إطار رأس المال التنظيمي:

1. الإبقاء على المعاملة الحالية بشكل دائم، لاستيعاب الاختلاف في الممارسات المحاسبية حول العالم.
2. وضع تعريف عالمي وملزم للمخصصات العامة (GP) أو المحددة (SP) لإزالة التمييز بينها والحد من التباين غير المبرر في الممارسات التنظيمية.
3. أن تراقب السلطات الإشرافية المصارف عند منح التسهيلات وحجز المخصصات لتلافي أي تأثيرات مفاجئة وسلبية على المصارف بعد تطبيق المعيار.

بخصوص تأثير اختبار الجهد البنكية، أبلغت المصارف أنه عند تطبيق السيناريو السلبي تعرضت المصارف إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال الأساسي والإجمالي بغض النظر عن تأثير حجمها، بالإضافة إلى أن المخصصات المحتجزة ومدى جودة الأصول لهما دور كبير في اجتياز هذه الاختبارات في ظل تطبيق المعيار IFRS9.

القسم الثاني من الدراسات السابقة.

الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Feng ، Chong ،Jeffrey ، Jeong) بعنوان،

The Effect of the Shift to an Expected Credit Loss Model on Loan Loss Recognition Timeliness (LLRT),2021.

يهدف البحث إلى دراسة التحول للاعتراف بخسائر التسهيلات الائتمانية، وكيفية تأثيره على توقيت المخصصات في سياق اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9، وتحديداً الجزء الخاص بانخفاض القيمة (التحول من نموذج ICL إلى نموذج ECL وتصنيف التسهيلات لثلاث مراحل، باستخدام مختلف مقاييس Loan Loss Recognition Timeliness (LLRT))، وكانت عينة البحث مجموعة من المصارف الدولية من 33 دولة حول العالم جزء من هذه المصارف هي بنوك أميركية وأوروبية وتم تحليل بيانات الخاصة بالأرباح والمخصصات واختبارات الجهد.

خلُصت الدراسة إلى أن التحول إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يحسن بشكل كبير من توقيت الاعتراف بخسائر التسهيلات (LLRT)، وبالتالي يحقق هدف المعيار IFRS9 بتوفير المخصصات بالوقت المناسب و حل إشكالية المخصصات القليلة والمتأخرة، ويكون التأثير أكثر وضوحاً بالنسبة للبنوك التي تنخرط في قدر أكبر من المخاطرة وتسجيل خسائر قروض أقل قبل التحول لتطبيق المعيار وللبنوك الخاضعة لمخصصات أكبر للتسهيلات ذات الأداء الضعيف بعد ذلك، وإن اعتماد المعيار IFRS9 يخفف من التقلبات الدورية للإقراض المصرفي والمخاطرة، وأن التعرف على الخسائر المتوقعة في الوقت المناسب يحسن الانضباط السوقي للمخاطرة المبالغ بها في المصارف، وتؤكد على أهمية معيار ECL في الصناعة المصرفية والاقتصاد العالمي. وتظهر انه يمكن اعتبار تطبيق IFRS9 صدمة خارجية لتخفيض مخاطر الديون، بالإضافة لذلك فإن المصارف التي لا تخضع للمعيار IFRS9 تشهد أيضاً تحسناً في LLRT إذا كان لديها شركة تابعة في بلد يعتمد المعيار IFRS9.

2- دراسة (Groff و Mörec) بعنوان،

IFRS 9 transition effect on equity in a post bank recovery environment: the case of Slovenia, AUG-2020.

هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير الانتقال لتطبيق المعيار IFRS9 على مستوى انخفاض قيمة الأصول المالية وإجمالي حقوق الملكية للبنوك في سلوفينيا كونها من البلدان التي أعادت هيكلية جزء من المصارف العاملة

بعد الازمة العالمية 2007، من خلال تحليل تأثير المعيار على حقوق الملكية ومستويات انخفاض قيمة الأصول المالية، وتم تحليل بيانات مجموعة من المصارف السلوفينية جزء منها قام بإعادة هيكلة بعد الأزمة العالمية (بالتالي المقارنة هذه المصارف والمصارف التي لم تقم بإجراء تحسينات واسعة في محفظة الأصول)

وخلُصت الدراسة إلى أن ارتفاع إجمالي حقوق الملكية نتيجة إعادة تصنيف الأصول المالية وقياسها ضمن الإنتقال الإيجابي لانخفاض القيمة والمخصصات وانخفض مستوى انخفاض قيمة الأصول المالية عند الانتقال من نموذج الخسائر المتكبدة إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.

بلإضافة إلى أن المصارف التي لم تخضع لتحسينات واسعة في محفظة الأصول ولم تخضع لإعادة هيكلة، اعترفت بانخفاض ضئيل لقيمة الاصول عند الانتقال لتطبيق IFRS9 أما المصارف التي أعادت هيكلية محافظها لم تُفصح عن انخفاض في قيمة أصولها، وبالرغم من ذلك وعلى عكس الآثار المتوقعة لتطبيق المعيار IFRS9، لا توجد سوى أدلة نادرة على آثاره الجوهرية مقارنةً بالتوقعات والمخاوف من الاثار السلبية من قبل الجهات الإشرافية، بالإضافة إلى أن التأثير الفعلي لتطبيق المعيار على انخفاض القيمة يعتمد بشدة على جودة محفظة الأصول،

3- دراسة (Gerrit Kund و Rugilo) بعنوان،

Assessing the Implications of IFRS 9 on Financial Stability using Bank Stress Tests,2019.

تهدف هذه الدراسة إلى للتحقق من تأثير IFRS9 واختبارات الجهد المصرفية على رأس المال الأساسي CET1 والأرباح المحتجزة، انطلاقاً من فكرة أن إدخال المعيار المحاسبي الجديد قد يؤدي لتغييرات جوهرية في حساب انخفاض قيمة التسهيلات والأصول المالية وبالتالي التأثير على الاستقرار المالي.

تم استخدام مجموعة البيانات المنشورة عن اختبارات الجهد من قبل البنك المركزي الأوروبي من عام 2014 لعام 2018. وهي اختبارات ل 43 بنك أوربي من 15 دولة. منها 9 دول مقوّمة باليورو، وتم تحليل البيانات بطريقة توصيفية وإحصائية باستخدام **اختبار Levene**، وقد كانت متغيرات الدراسة (صافي الدخل، توزيعات الأرباح، التدفق على الأرباح المحتجزة، إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، صافي دخل الفوائد، صافي الدخل من غير الفوائد، انخفاض القيمة المطفأة، تضخم أسعار المستهلك، تضخم أسعار المنازل (العقارات)، معدل البطالة، الناتج المحلي الإجمالي).

وخلُصت الدراسة إلى أن تطبيق IFRS9 أدى إلى تغييرات كبيرة في حساب المخصصات و الانخفاض في قيمة الأصول المالية وبالتالي التأثير على رأس المال الذي يمكن الاحتفاظ به صافياً من الضرائب وأرباح الأسهم، وأظهرت الدراسة أن تطبيق IFRS 9 ادى إلى تخفيف حدة " Cliff Effect " على الرغم من أن هذا الهدف قد تم تحقيقه على حساب الخسائر المستقبلية " Front loading "،على الرغم من أن إدخال المعيار الجديد قد غيّر بشكل كبير التفاعل بين P & L وإمكانية بناء احتياطيات رأس المال ، إلا أن التأثير كان أقل مما كان متوقعًا في البداية، و**بالنسبة لاختبارات الجهد** حيث يصبح السيناريو الأساسي أكثر تكلفة بموجب المعيار IFRS9 ، بينما العكس هو الصحيح بالنسبة للسيناريو المعاكس (السلبي)، وبالتالي يتأثر صافي دخل الفوائد بزيادته بشكل كبير في ظل السيناريو المعاكس للمعيار IFRS9 .

4- دراسة (Gerrit Kund و Rugilo) بعنوان،

Does IFRS 9 increase Financial Stability,2020.

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق المعيار IFRS9 على الاستقرار المالي من خلال اختبار الأثر على اختبارات الجهد البنكية بتحليل مؤشرين أساسيين من مؤشرات اختبار الجهد هما، **تأثير الجرف** الذي يشير إلى الزيادات المفاجئة في الخسائر والذي نتجت عن المخصصات القليلة والمتأخرة التي حدثت أثناء تطبيق IAS39، والمؤشر الثاني هو **التحميل الأمامي** للخسائر التي تؤثر سلبًا على مرونة المصارف من خلال خفض مستويات رأس المال لديها، حيث تم تحليل نتائج اختبار الجهد للبنك الأوروبي على محافظ التسهيلات بالكامل للبنوك الأوروبية الكبرى من 2014 إلى 2018.

وخلُصت الدراسة إلى أن تطبيق المعيار IFRS9 ساعد في تخفيف تأثير الجرف وجاء هذا التأثير على حساب التحميل الأمامي ونتيجة لذلك ، تتكبد التسهيلات الأقل أماناً تكاليف أعلى عند الاعتراف المبدئي بها، مما قد يؤدي إلى صدمة عرض الائتمان من المصارف ونتيجة لذلك تصبح جودة الأصول أكثر أهمية في ظل المعيار الجديد بالإضافة إلى زيادة أهمية الربحية في المصارف، حيث ساعد تطبيق المعيار في السنوات الأولى لتطبيقه بتخفيف الانتكاسات وانخفاض القيمة التي تعرضت لها المصارف و بالتالي تخفيف التحميل الامامي في المصارف وبالتالي اثر بشكر إيجابي على الاستقرار المالي

أما فيما يخص اختبارات الجهد، فإن إنخفاض قيمة الاصول أكثر أهمية لاستقرار المصرف في الأوقات العادية (سيناريو خط الأساس)، بينما تكون أهميتها أقل في ظل ضائقة (السيناريو المعاكس)، وتم التأكد من هذه النتائج بالاعتماد تقرير البنك الأوروبي (EBA,2018)، وإن هذه النتائج لا تتعلق فقط بإدارة المؤسسات

المالية، ولكن يمكن أيضاً توسيعها لتشمل مناقشة السياسات التنظيمية والإشرافية، حيث يتوجب عليها مراقبة عمليات الائتمان الممنوحة من قبل المصارف، لتحقيق آثار إيجابية أكبر على مرونة المصارف وعلى الاستقرار المالي.

5- دراسة (Frykström & Li) بعنوان،

IFRS 9, the new accounting standard for credit loss recognition,2018.

هدفت هذه الدراسة إلى وصف نهج الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية **IFRS9**، وكيف يختلف عن نموذج الخسارة المتكبدة بموجب معيار المحاسبة الدولي **IAS39**، كما تناقش التأثير المحتمل للمعيار **IFRS9** على المصارف، بما في ذلك تأثير انتقالي على نسب رأس المال التنظيمية، والتأثيرات طويلة المدى المحتملة على الاستقرار المالي. في الفترة الانتقالية، وتم تحليل مجموعة من البيانات الصادرة عن المصارف السويدية الأربعة الكبرى في تقارير الربع الرابع لعام 2017.

وخلُصت الدراسة إلى أن يمكن للمعيار IFRS9 في حال تنفيذه بشكل سليم من قبل المصارف المساهمة في تحسين إدارة مخاطر الائتمان لدى المصارف، وزيادة الشفافية بشأن جودة أصول المصارف ومخاطر الائتمان، وتقليل التقلبات الدورية من خلال التعرف على خسائر الائتمان في الوقت المناسب، ويمكن أن يساعد ذلك في التخفيف من إشكالية "القليل جدًا والمتأخر جداً في معيار المحاسبة الدولي IAS39، وتحسين الاستقرار المالي في نهاية المطاف.

6- دراسة (Levy, Liang, & Xu) بعنوان ،

A Composite Capital Measure Unifying BusinessDecision Rulesin the Face of Regulatory Requirements Under New Accounting Standards,2017.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مقياساً جديداً لتخصيص رأس المال والذي يأخذ في الحسبان المخاطر الاقتصادية، والحد الأدنى المطلوب من رأس المال التنظيمي، ومحاسبة الخسائر، وديناميكيات العرض والطلب على رأس المال وفق المعيار الجديد IFRS9، مع الاخذ بالاعتبار أن الالتزام بحد أدنى من رأس المال التنظيمي اليوم لا يضمن امتثال رأس المال التنظيمي في المستقبل.

تم تحليل مجموعة من البيانات المستخرجة من البيانات المالية للمصارف وعينات افتراضية وعرضت تدبيراً جديدًا لتخصيص رأس المال يراعي المخاطر الاقتصادية، والحد الأدنى من رأس المال التنظيمي المطلوب، ومحاسبة الخسائر، وديناميكية الطلب والعرض على رأس المال.

وخلُصت الدراسة إلى التأكيد على حاجة المصارف إلى حجم إضافي لرأس المال للحد من إمكانية حدوث خرق رأسمالي في المستقبل نتيجة لتقلب فائض رأس المال، إضافة إلى الحد من استنفاذ رأس المال مستقبلاً، هذا الإجراء الجديد ذو أهمية خاصة للمؤسسات ذات الأصول غير السائلة التي لا يمكن بيعها بسرعة لزيادة رأس المال، وقد زادت أهمية هذا المقياس بعد إدخال IFRS 9، وتوضح الدراسة أن القرارات التجارية القائمة على المقياس الجديد تحسن بشكل كبير من أداء المحافظ الاستثمارية.

7- دراسة (Levy & Zhang) بعنوان،

Measuring and Managing the Impact of IFRS 9 and CECL Requirements on Dynamics in Allowance, Earnings, and Bank Capital,2018.

هدفت الدراسة إلى استكشاف كيفية تأثير المعيارين CECL و IFRS 9 على مخصصات الخسارة، والأرباح، وديناميكيات رأس المال، وكيف يمكن لهذه الديناميكيات أن تؤثر على إدارة محفظة الائتمان مقارنةً بالمخصصات بموجب المعيار IAS39، وكيف يمكن أن تؤثر كل من CECL &IFRS9 على خيارات القروض و خطط منح الائتمان، ذلك استجابةً لما يُسمى بإشكالية المخصصات القليلة والمتأخرة "too-little, too-late" والتي كانت أحد أسباب الأزمة المالية 2007 .

بالاضافة إلى أن هذه الدراسة اعتمدت على بيانات عينة من المصارف الأوروبية والتي تم تحليلها عبر دراسة (Levy، Liang، و Xu، 2017).

وخلُصت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير الجديدة ستؤثر في ديناميكيات االأرباح المرتبطة بمحفظة التسهيلات الائتمانية، ونتيجة لذلك ستكون تأثيرات العلاقة بين الأرباح والائتمان وكفاية رأس المال أكثر وضوحًا، وأن القواعد الجديدة ستحدث زيادة جوهرية في رد الفعل تجاه دورة الائتمان، بلإضافة إلى أن تطبيق المعيار IFRS9 يعالج مشكلة المخصصات (القليلة جداً والمتأخرة جداً) ويترأفق ذلك بزيادة المخصصات والأرباح وتقلب فائض رأس المال، بلإضافة إلى الاثار الجوهرية على إدارة محفظة الائتمان.

8- دراسة (Rhys & others) بعنوان،

The Impact of IFRS 9 on Banking Sector Regulatory Capital,2016.

تهدف الدراسة إلى تقدير أثر تطبيق IFRS9 على رأس المال التنظيمي للقطاع المصرفي و تصف التفاعل بين انخفاض الائتمان المحاسبي ورأس المال التنظيمي، اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات المالية للبنوك التي تعتمد المنهج الموحد و التصنيفات الداخلية IRB في تقييم أصولها و باستخدام عينات افتراضية لقروض و محافظ استثمارية ضمن المصارف الأوروبية و تحليلها و اجراء اختبارات الجهد عليها وخلصت الدراسة إلى مايلي،

- إن تقييم أثر ارتفاع/انخفاض القيمة هو أكثر وضوحًا بالنسبة للبنوك التي تستخدم المنهج الموحد، حيث لا تعتمد هذه الشركات على تقديرات داخلية للتعرض عند التخلف عن السداد (EAD) أو احتمال التخلف (PD) أو الخسارة الافتراضية المعترضة (LGD) لرأس المال النظامي، هذا يزيل جزء من التعقيد مقارنة بالمصارف IRB (أي أن قواعد هذا المنهج تسمح بالتعويضات في موارد ذات جودة أقل (مثل المستوى 2) ومتطلبات رأس المال، فإن التأثير الصافي دائماً يكون مستنفداً للقيمة الرأسمالية)
- المصارف التي تطبق IRB فإنها تستخدم المتغيرات التالية (EAD)، (PD) و(LGD)، يمكن لهذه المصارف حساب الخسارة المتوقعة التنظيمية (EL) في محفظتها كمؤشر EAD × PD × LGD، يمثل هذا تقديرًا لقيمة الخسائر الائتمانية التي يمكن أن تتوقعها على مدار عام واحد، يتم معايرة متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان IRB إلى خسارة غير متوقعة (UL) عند مستوى ثقة 99.9 ٪ بموجب طريقة IRB، يجب على المصارف أن تحتفظ برأسمال معادل لـ UL التنظيمي ناقصاً EL التنظيمية وبالتالي تاثير IFRS9على هذه المصارف يكون أقل من المصارف التي تتبع المنهج الموحد.

<u>الدراسات باللغة العربية:</u>

1) دراسة (عرنوق و حماد ، 2014) بعنوان أثر التحول إلى تطبيق IFRS9 في قياس الأصول المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر التحول إلى تطبيق IFRS9 (التصنيف والقياس) في قياس الدوات المالية للمصارف المدرجة في بورصة دمشق للأوراق المالية وذلك باستخدام البيانات المالية المنشورة لنهاية عام 2011، وبافتراض سيناريوهين قد يقوم المصارف باتباعها عند تطبيق المعيار هما

- إعادة تصنيف الاستثمارات المالية كلّها المتاحة للبيع وقياسها تحت الاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة.
- إعادة تصنيف الاستثمارات المالية وقياسها في أدوات الدين تحت الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وإعادة تصنيف الاستثمارات المالية وقياسها في أدوات حقوق الملكية والمتاحة للبيع إلى الاستثمارات المالية المحتفظ بها للمتاجرة

وخلصت الدراسة إلى مايلي

- إن التحول لتطبيق IFRS9 (التصنيف والقياس) يؤثر جوهرياً في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفراً بسبب إعادة تصنيفها، إما تحت الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو تحت الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حال كانت أدوات دين، وعلى قيمة الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة

- التحول لتطبيقIFRS9 لن يكون له أثر جوهري في قيمة الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق عند افتراض اعادة تصنيفها على أنها استثمارات محتفظ بها للمتاجرة.

2) دراسة (محمد و حامد، 2017) بعنوان، دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS9 على السياسات الئتمانية والتمويلية للمصارف العربية.

تهدف الدراسة إلى تحليل الآثار المتوقعة من تطبيق المعيار IFRS9 والذي حل محل المعيار IAS39 على المصارف العربية، حيث يبدأ التطبيق الالزامي في بداية 2018، واستخدمت الدراسة عينة من ثلاثة مصارف مركزية وذلك بعد تقسيم المصارف العربية إلى ثلاث فئات حسب الخصائص والأوضاع الاقتصادية وتوصلت لعدة نتائج أهمها

- التغير في نموذج الخسائر المتوقعة سيحدث قيودا كبيرة في السياسات الإئتمانية والتمويلية في المصارف بالاضافة إلى انه سيعزز ثقة المودعين والمساهمين نتيجة اتباع سياسات تحوطية لتفادي الخسائر المتوقعة والتي بدورها تقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بالالتزامات.

ويمكن تلخيص الدراسات السابقة وفق الجدأول التالية:

الجدول (1) ملخص دراسات الصادرة عن الجهات الإشرافية حول أثر تطبيق المعيار على المخصصات ونسب رأس المال والأسهم.

الدراسة	نطاق الدراسة	عدد المصارف	الأثر على المخصصات	الأثر على نسبة CET1	الأثر على نسبة رأس المال الإجمالي	الأثر على قيمة الاسهم
EBA (2017,2018)	أوروبا	49	+13%	-45 bps	-35 bps	انخفاض
BCBS ، 2017	تقارير من الجهات الإشرافية والمصارف من مختلف بلدان العالم	-	حسب منهجية التصنيف الائتماني المتبعة (SA&IRB)			انخفاض
Barclays[1] (2017)	أوروبا	27	+17%	-50 bps	-	انخفاض

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على تقارير الجهات الإشرافية.

الجدول (2): ملخص القسم الثاني من الدراسات السابقة.

[1]- Barclays (2017), *European Banks: IFRS9 – Bigger than Basel IV*, January.

الدراسة	الهدف	الاسلوب المستخدم	مجال التطبيق	النتائج
التقارير الصادرة عن البنك الأوروبي (EBA) و بنك التسويات الدولية (BIS) من عام 2016 لغاية 2018	أصدر EBA و BIS تقارير سنوية ابتداءا من عام 2016 إلى 2018 تدرس فيه اثار تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9على رأس المال وعلى اختبارات الجهد	دراسة تحليلية لبيانات المصارف و لاختبارات الجهد بالإضافة لاستبيانات تم توزيعها على عينة البحث لبيان التوقعات من تطبيق المعيار و الإجراءات المتخذة من المصارف لتطبيقه	عينة البحث هي جزء من المصارف العاملة في أوروبا وعددها 70 مصرفا من 15دولة	- سيؤدي تطبيق IFRS9 إلى زيادة مفاجئة وكبيرة في الانخفاض في قيمة الائتمان وبالتالي إلى انخفاض في رأس المال (CET1). - سيؤدي تطبيق المعيار إلى ارتفاع معدل التذبذب في الربح أو الخسارة بسبب إعادة تصنيف بعض الأصول (مثل أدوات حقوق الملكية والاستثمارات في الصناديق أو التسهيلات أو أوراق الدين ذات السمات الأكثر تعقيدًا) إلى FVPL وفقًا IFRS9. - بما أن أرباح الأسهم يتم دفعها من صافي الدخل والتي تمثل الأرباح الصافية من الضرائب والمخصصات التي قد يتم تخصيصها لمخزون الأرباح المحتجزة وبالتالي CET1 فإن المصارف الأصغر تميل إلى أن تكون أكثر عرضة لمخاطر الائتمان ، في حين أن المصارف الكبيرة أكثر عرضة لمخاطر السوق. وبالتالي ستستجيب المصارف بشكل مختلف لسيناريوهات اختبار الجهد - بخصوص معالجة المخصصات سواءا العامة (GP) أو المحددة (SP) تم اقتراح تغييرات في منهجية IRB لقياس مخاطر الائتمان. بما يؤثر على استقرار التعاملات الرأسمالية في المصارف. - بخصوص تأثير اختبار الجهد على نسب رأس المال للبنوك، أبلغت المصارف ظل السيناريو السلبي عن انخفاض إجمالي في معدل رأس المال الأساسي CET1.
(Jeong, Jeffrey, Chong , &	يهدف هذ البحث إلى دراسة التحول لتطبيق IFRS9او الاعتراف بخسائر	تحليل البيانات المالية و نتائج اختبارات الجهد	عينة من المصارف الدولية من 33 دولة حول العالم جزء من	وخصلت الدراسة إلى أن التحول إلى نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة يحسن بشكل كبير من توقيت الاعتراف بخسائر التسهيلات (LLRT)، يكون التأثير أكثر وضوحًا بالنسبة للبنوك التي تنخرط في قدر أكبر من المخاطرة (لها شهية مخاطر كبيرة). و إن اعتماد المعيار الدولي

Feng , 2021)	التسهيلات وكيفية تأثيره على توقيت المخصصات باستخدام مختلف مقاييس LLRT،	لعينة البحث.	هذه المصارف هي بنوك اميركية،	لإعداد التقارير المالية 9 يخفف من التقلبات الدورية للإقراض المصرفي والمخاطرة. بالإضافة إن المصارف التي لا تخضع للمعيار IFRS9 تشهد أيضًا تحسنًا في LLRT إذا كان لديها شركة تابعة في بلد يعتمد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9. وتظهر الدراسة انه يمكن اعتبار تطبيق IFRS9 صدمة خارجية لتخفيض مخاطر الديون أخيرًا، وتؤكد هذه الدراسة أهمية معيار ECL في الصناعة المصرفية والاقتصاد العالمي. وتوصي هذه الدراسة بدراسة الاثار بشكل معمق في المستقبل وفق مختلف السيناريوهات
(Groff & Mörec, AUG-2020)	تبحث هذه الورقة في دراسة تأثير اليوم الأول للانتقال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 على مستوى انخفاض قيمة التسهيلات وإجمالي حقوق الملكية	تحليل البيانات بطريقة توصيفية وإحصائية باستخدام Eviwes	مجموعة من المصارف السلوفينية جزء منها قام بإعادة هيكلة بعد الأزمة العالمية (بالتالي المقارنة بين المصارف التي اعادة هيكلة أصولها و التي لم تقم بإجراء تحسينات واسعة في محفظة الأصول)	وخلُصت الدراسة على أن المصارف التي لم تخضع لإعادة هيكلة اعترفت بانخفاض ضئيل لقيمة الاصول عند الانتقال لتطبيق IFRS9 أما المصارف التي أعادت هيكلية محافظها لم تُفصح عن انخفاض في قيمة أصولها وبالرغم من ذلك وعلى عكس الآثار المتوقعة لتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ، لا توجد سوى أدلة نادرة على آثاره الفعلية. تمشيا مع نطاق الدراسات الفردية ، و إن التأثير الفعلي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 على انخفاض القيمة يعتمد بشدة على جودة محفظة الأصول ، خاصة في وقت التوقعات الاقتصادية الكلية المواتية.
(Gerrit Kund & Rugilo, 2019)	تهدف هذه الدراسة إلى للتحقق من تأثير IFRS 9 و اختبارات الجهد المصرفية على مكون رئيسي من رأس المال	تحليل البيانات بطريقة توصيفية وإحصائية باستخدام اختبار , Levene	البيانات هي مجموعة البيانات المنشورة عن اختبارات الجهد من قبل البنك المركزي الأوروبي	أظهرت الدراسة أن تطبيق IFRS 9 ادى إلى تخفيف حدة "cliff effect ". على الرغم من أن هذا الهدف قد تم تحقيقه على حساب الخسائر المستقبلية "Front loading وتؤكد الدراسة ان تطبيق IFRS9 قد أدى إلى تغييرات كبيرة في حساب المخصصات و الانخفاض في قيمة الاصول وبالتالي التأثير على رأس المال الذي يمكن الاحتفاظ به ، صافياً

	CET1 والأرباح المحتجزة	وتحليل بيانات اختبارات الجهد للمصارف	من عام 2014 لعام 2018. وهي اختبارات ل 43 بنك أوربي من 15 دولة. منها 9 دول مقومة باليورو	من الضرائب وأرباح الأسهم. بالرغم من ذلك فإن التأثير أقل مما كان متوقعًا في البداية. بالنسبة لاختبارات الجهد حيث يصبح السيناريو الأساسي أكثر تكلفة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ، بينما العكس هو الصحيح بالنسبة للسيناريو المعاكس (السلبي) , وبالتالي تأثير صافي دخل الفوائد ينمو بشكل كبير في ظل السيناريو المعاكس للمعايير الدولية للتقارير المالية IFRS 9 .
(Gerrit Kund & Rugilo, 2020)	تهدف هذه الدراسة إلى اختبار اثر تطبيق المعيار IFRS9 على الاستقرار المالي	من خلال اختبار الأثر على اختبارات الجهد البنكية	البيانات هي مجموعة البيانات المنشورة عن اختبارات الجهد من قبل البنك المركزي الأوروبي من عام 2014 لعام 2018.	خلصت الدراسة إلى أن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 له تأثير قوي على الاستقرار المالي. في حين تم تخفيض "تأثير الجرف" cliff effect " فقد تم تحقيق ذلك على حساب الخسائر المتوقعة "التحميل الأمامي" Front loading بالرغم من الاثار الايجابية لتطبيق إلا أنه لم يتم حل جميع مشكلات معيار المحاسبة الدولي 39. تُبرز نتائجنا IFRS9 إلى تعزيز في مخازن رأس المال التنظيمية الجديدة ، من أجل احتواء ما تبقى من "تأثير الهأوية" المتأصل في المعيار الدولي للتقارير المالية 9 أثناء الأزمات.(الكامن في مخصصات المرحلة 1 و2)
(Frykström & Li, 2018)	تهدف إلى بيان أثر تطبيق IFRS 9 على كفاية رأس المال التنظيمي وعلى الاستقرار المالي	أسلوب تحليلي ووصفي من خلال المقارنة بين الخسائر الائتمانية المتوقعة ومقارنتها بالخسائر المتكبدة وفق IAS39 وتحليل البيانات الخاصة بالمصارف عينة البحث	أربعة بنوك تعتبر من أكبر المصارف العاملة في السويد.	يمكن للمعيار IFRS9 في حال تنفيذه بشكل سليم من قبل المصارف المساهمة في تحسين إدارة مخاطر الائتمان لدى المصارف، وزيادة الشفافية بشأن جودة أصول المصارف ومخاطر الائتمان، وتقليل التقلبات الدورية من خلال التعرف على خسائر الائتمان في الوقت المناسب. يمكن أن يساعد ذلك في التخفيف من إشكالية "القليل جدًا والمتأخر جداً في معيار المحاسبة الدولي IAS39، وتحسين الاستقرار المالي في نهاية المطاف.

(Levy, Liang, & Xu, 2017)	تهدف لايجاد تدابير جديدة لتخصيص رأس مال يراعي المخاطر الاقتصادية ، والحد الأدنى من رأس المال التشريعي المطلوب ، ومحاسبة الخسائر ، وديناميكية الطلب والعرض	اسلوب تحليلي وصفي وتحليل عينات قامت بتطبيق المعيار و النموذج المقترح	عينة افتراضية لقروض مختلفة من حيث المدة و معدل الفائدة و قامت واجراء اخبارات نموذج Levy and Xu (2017) على العينة.	اكدت الدراسة الحاجة إلى مخزون إضافي لرأس المال للحد من استنفاذ رأس المال مستقبلاً. هذا الإجراء الجديد ذو أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات ذات الأصول غير السائلة التي لا يمكن بيعها بسرعة لزيادة رأس المال. وقد زادت أهمية مقاييس رأس المال بعد إدخال IFRS 9 ، ، و توضح الدراسة أن القرارات التجارية القائمة على أسس رأس المال التنظيمي تحسن أداء المحفظة.
(Levy & Zhang, 2018)	الهدف هو استكشاف تأثير CECL و IFRS 9 على مخصصات الخسارة ، والأرباح ، وديناميكيات رأس المال ، وكيف يمكن لهذه الديناميكيات أن تؤثر على إدارة محفظة الائتمان.	اعتمدت الدراسة على تحليل الدراسات السابقة حول تأثير المعيار على رأس المال و اهم الدراسات التي قامت بتحليلها هي (Levy، Liang، و Xu، A، 2017)		- القواعد الجديدة ستؤدي إلى زيادة مادية في التفاعل مع دورة الائتمان. - القواعد الجديدة تتجه نحو التعامل مع Too–Little, Too–Late ، فهناك إمكانية لزيادة هذه الأجور ، والأرباح ، وتذبذب فائض رأس المال. و هذه الديناميكية لها اثر على إدارة محفظة الائتمان. - التأثير النهائي للقواعد المحاسبية الجديدة على مخصصات المصارف ، والأرباح ، وديناميكيات فائض رأس المال في المصارف يعتمد إلى حد كبير على كيفية رد فعل مديري محافظ الائتمان وتحديث تركيبات محافظهم.
(Rhys & others, 2016)	تهدف إلى بيان اثر تطبيق IFRS 9 على كفاية رأس المال	اسوب تحليلي وصفي اعتمدت الدراسة غلى المقارنة المصارف التي المنهج الموحد ونماذج التقييم الداخلية IRB وافراض سيناريوهات لتحليل الأثر المتوقعبالإضافة إلى	لايوجد عينة محددة(افتراضات وتحليل لهذه السيناريوهات)	- يقدم IFRS 9 نظرة مستقبلية لجودة االئتمان ،ومن خلاله تتعرف المصارف على الانخفاض في قيمة الائتمان قبل وقوع حدث الخسارة. - بالنسبة للبنوك التي تتبع IRB ، فإن تأثير IFRS 9 على رأس المال يعتمد بشكل كبير على العلاقة بين الانخفاض في القيمة وEL ، والتقييمات الداخلية ولا يوجد نموذج محدد لحساب ECL - أن الانتقال إلى IFRS 9الا يؤثر على موارد رأس المال - يمكن IFRS 9 أن يستنفد كفاية رأس المال - قد تؤدي الزيادة المحتملة في تقلبات القيمة إلى زيادة الاحتياطات الرأسمالية

		اختبار الجهد		
عرنوق& حمادة، 2014	هدف البحث إلى التعرف على أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9التصنيف والقياس "في قياس الأصول المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية	تحليل البيانات المالية للمصارف في 2011 و مقارنتها و افتراض سيناريوهات قد يقوم المصارف باعتمادها عند تطبيق المعيار و بافتراض تطبيق المعيار في 2012	المصارف السورية التقليدية المد رجة ببورصة دمشق للأوراق المالية و عددها 11 مصرفا	1-ان التحول لتطبيق IFRS9(التصنيف والقياس) يؤثر جوهريا في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع الذي يجعل قيمتها صفراً بسبب إعادة تصنيفها، إما تحت الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو تحت الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حال كانت أدوات دين. و على قيمة الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة، 2-التحول لتطبيق IFRS9لن يكون له اثر جوهري في قيمة الاستثمار المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق عند افتراض اعادة تصنيفها على انها استثمارات محتفظ بها للمتاجرة
(محمد و حامد، 2017)	تهدف الدراسة لتحليل الاثار المتوقعة نتيجة تطبيق ifrs 9	المنهج الوصفي التجليلي & و المنهج الاستنباطي الاستقرائي في تحليل مشكلة الدراسة و التوصل للنتائج والتوصيات	عينة مكونة من ثلاث مصارف مركزية عربية تم اختيارها بناءا على تقسيم الدول العربية لثلاث مجموعات حسب درجة ومستوى تبني تلك الدول لمعايير التقارير المالية الدولية	التغير في نموذج الخسائر المتوقعة سيحدث قيودا كبيرة في السياسات الإتمانية والتمويلية في المصارف بالاضافة إلى انه سيعزز ثقة المودعين والمساهمين نتيجة اتباع سياسات تحوطية لتفادي الخسائر المتوقعة و التي بدورها تقلل من مخاطر السيولة و عدم الوفاء بالالتزامات.

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

مايميز هذه الدراسة عن غيرها: هو دراسة اثر تطبيق المعيار IFRS9 على المصارف التقليدية الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية من خلال دراسة الأثر على مختلف بنود الميزانية التي تؤثر في رأس المال التنظيمي بطريقة مباشرة و غير مباشرة و دراسة الأثر المباشر على مكونات وكفاية رأس المال التنظيمي، بالإضافة لتحليل نتائج اختبارات الجهد بطريقة مختلفة عن الدراسات الآخرى (تحليل تاثير الجرف Cliff-effect و التحميل الأمامي Front loading).

مشكلة البحث وتساؤلاته:

إن الانتقال من نموذج الخسارة المتكبدة وفق المعيار IAS39 إلى نموذج الخسارة المتوقعة ECL وفق المعيارIFRS9 ، وتطبيق IFRS9 بشكل كامل من قبل المصارف يتطلب بيانات تفصيلية عن الأصول، وتحليل بيانات المخاطر على مستوى الاقتصاد الكلي وعوامل الخطر لتقييم تأثير السيناريوهات المختلفة على خسائر الائتمان، ولأن IFRS9 لن يؤثر فقط على كيفية قيام المصارف بحساب مخصصات خسارة الائتمان، ولكن أيضاً كيفية قيام المؤسسات بإدارة عملياتها الخاصة بها **لإدارة مخاطر التمويل والائتمان،** بناءً على ما سبق يمكن صياغة تساؤلات الدراسة كالتالي،

- هل يوجد فرق معنوي في جودة الأصول المالية قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9 ؟
- هل يوجد فرق معنوي في المخصصات قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9 ؟
- هل يوجد فرق معنوي في الأرباح والخسائر المدورة قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9 ؟
- هل يوجد فرق معنوي في الأصول المرجحة بالمخاطر قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9؟
- هل يوجد فرق معنوي في حجم رأس المال الأساسي والمساند قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9 ؟
- هل يوجد فرق معنوي في كفاية رأس المال الأساسي والتنظيمي قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9 ؟
- هل يوجد أثر معنوي لتطبيق المعيار IFRS9 على رأس المال التنظيمي للمصارف؟
- هل يوجد أثر معنوي لتطبيق المعيار IFRS9 على اختبارات الجهد المصرفية؟

فرضيات الدراسة:

1. يوجد فرق معنوي في جودة الأصول قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9.
2. يوجد فرق معنوي في المخصصات قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9.
3. يوجد فرق معنوي في الأرباح والخسائر المدورة قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9.

4. يوجد فرق معنوي في الأصول المرجحة بالمخاطر قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9.
5. يوجد فرق معنوي في حجم رأس المال الأساسي والمساند قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9.
6. يوجد فرق معنوي في كفاية رأس المال الأساسي والتنظيمي قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9.
7. يوجد أثر معنوي لتطبيق المعيار IFRS9 على رأس المال التنظيمي للبنوك.
8. يوجد أثر معنوي لتطبيق المعيارIFRS9 على اختبارات الجهد المصرفية.

أهمية البحث وأهدافه:

- تكمن أهمية البحث في قلة الأبحاث الذي تناقش أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 على رأس المال وعلى مؤشرات اختبارات الجهد في سورية وحيث أن الدراسات في أوروبا والبنك المركزي الأوروبي أوصت بدراسة هذا الأثر نظرا لأهمية دراسة الانتقال لتطبيق المعيار الجديد وتلافي العيوب الممكن ان توجد في هذا المعيار.
- تستمد الدراسة أهميتها كونها تتناول أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 على المؤشرات المالية الخاصة بالمصارف ومؤشرات اختبارات الجهد البنكية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها سورية، وبالتالي تقدم هذه الدراسة مساهمة عملية بتسليط الضوء على الآثار الأولية لتطبيق IFRS9 وعلى إيجابيات وسلبيات المعيار وبالتالي تساعد أصحاب القرار والمستثمرين في اتخاذ القرارات المناسبة.

وبالتالي تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير تطبيق IFRS9 على رأس المال التنظيمي و مؤشرات اختبارات الجهد البنكية (STRESS TESST)، ودراسة مدى تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 على متانة وسلامة القطاع المصرفي عن طريق تحليل الآثار على مختلف بنود الميزانية التي من المحتمل ان يكون لتغيراتها أثر على رأس المال التنظيمي (حجم & كفاية) ومؤشرات اختبارات الجهد.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل مشكلة البحث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل القوائم المالية وتحليل جودة الأصول والتسهيلات وكفاية المخصصات وتحليل البنود التي تأثرت بتطبيق المعيار والتي من الممكن أن يكون لها أثر على كفاية رأس المال واختبارات الجهد.

مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من المصارف التقليدية الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية التي بدأت بتطبيق المعيار IFRS9 على البيانات المالية لعام 2019.

فترة الدراسة ومصادر البيانات:

تغطي الدراسة الفترة الممتدة من 2016 لغاية 2019، حيث قامت المصارف بناءً على توجيهات المصرف المركزي بإصدار قوائم 2018/1/1 و2018/12/31 على مرحلتين (قبل وبعد تطبيق IFRS9) وبالتالي خلال الدراسة الحالية تم استخدام القوائم المالية قبل تطبيق المعيار عامي 2016 و2017، والقوائم المالية بعد تطبيق المعيار للسنوات 2018 و2019، وتم الحصول على البيانات من الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية http://www.scfms.sy/ar/declaration .

محددات البحث:

أهم الصعوبات التي اعترضت الدراسة هي قصر السلسة الزمنية المدروس وندرة الدراسات التي اختبرت تاثير المعيار IFRS9 في سورية.

من ناحية أخرى، نتيجة قلة الدراسات التي تناولت المعيارIFRS9 تم الاعتماد بشكل كبير على النص الأساسي للمعيار IFRS9 والنص المترجم من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين كمرجع للبيانات.

الفصل الأول: مراجعة الأدبيات النظرية.

تمهيد:

هدف هذا الفصل إلى التعرّف على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 ونشأته والتغيرات التي أحدثها على الأصول والالتزامات المالية وثم التطرق إلى التوجيهات النظرية والتطبيقية للسلطات الإشرافية بالإضافة إلى دراسة الأطر النظرية لرأس المال التنظيمي واختبارات الجهد.

المبحث الأول: المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بين التوجيهات النظرية والتعليمات التطبيقية لمصرف سورية المركزي.

المبحث الثاني: الأطر النظرية لرأس المال التنظيمي وكفاية رأس المال واختبارات الجهد البنكية.

المبحث الأول

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 بين التوجيهات النظرية والتعليمات التطبيقية لمصرف سورية المركزي.

1-1: تمهيد:

يتناول هذا المبحث مراجعة للإطار النظري للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 حيث يركز على تناول مفهوم ونشأة وتطور المعيار ويُبين أهم البنود الواردة في المعيار (التصنيف والقياس، انخفاض القيمة، محاسبة التحوط) ويُبين أوجه الاختلاف بين IFRS9 وIAS39 بالإضافة إلى بيان التعليمات التطبيقية ل IFRS 9 التي أصدرها مصرف سورية المركزي.

1-2: نشأة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9.

تم اعداد المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية IFRS9 نتيجة للانتقادات الموجهة لمعيار المحاسبة الدولي رقم IAS 39 بأنه معقد للغاية، ويتعارض مع الطريقة التي تدير بها الشركات أعمالها ومخاطرها، ويؤدي إلى تأخير الاعتراف بخسائر الائتمان في التسهيلات(IFRS9,2014,P21) & (Jeong,2021,P1، Jeffrey، Chong ، Feng) وزادت انتقادات IAS 39 بعد الأزمة المالية العالمية في2007 لفرضه قيوداً صارمة على الاعتراف بخسارة التسهيلات، مما أدى إلى المبالغة في تقدير قيمة الأصول المالية (Stead,2018,P2، Vatanasakdakul، وAoun)، وهو عامل كان يُعتبر تفاقماً لتأثير الأزمة، ويشرح (Huain,2012,P28) أن IAS39 هو أحد أسباب الأزمة المالية في 2007 حيث اسفرت نماذج الخسارة المتكبدة عن مخصصات كانت " قليلة جداً ومتأخرة جداً" (Too little and too late) وهي المشكلة التي حاولت السلطات التنظيمية والإشرافية ايجاد الحل المناسب لها بهدف زيادة الاستقرار المالي.

بدأ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 كمشروع مشترك مع مجلس معايير المحاسبة الدولية، حيث نُشرت ورقة مناقشة مشتركة في اذار 2008 تقترح هدفاً نهائياً للإبلاغ عن جميع الأصول المالية بالقيمة العادلة مع جميع التغيرات في القيمة العادلة المسجلة من خلال بيان الدخل ، وكان الهدف من هذا المعيار هو تحسين جودة المعلومات حول مخاطر الائتمان و تكوين معيار شامل من شأنه أن يتناول **التصنيف والقياس، انخفاض القيمة ومحاسبة التحوط** في نفس الوقت صدرت الصيغة النهائية للمعيار

IFRS9 ليحل محل معيار المحاسبة الدولي(IAS39) مع الإبقاء على بعض الجوانب منه، مثل النطاق، والاعتراف، وإلغاء الاعتراف بالأصول المالية (محمد، و حامد ،2017، ص3)، وقد أصدر IASB المعيار على مراحل و كانت المرحلة الأخيرة والصيغة النهائية للمعيار في تموز 2014 (IFRS9,2014,P17).

وفي سورية، أصدر مصرف سورية المركزي التعليمات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 ومعيار المحاسبة الإسلامي 30 المرفقة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 4/م ن وأُلزمت المصارف بتطبيق المعيار اعتباراً من بداية العام 2019 مع إعادة عرض أرقام المقارنة بما يتفق مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (1).

هدف ونطاق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9):

هدف المعيار: إن الهدف من IFRS9 هو وضع مبادئ للتقارير المالية المتعلقة بالأصول المالية والالتزامات المالية الذي سوف يعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية في تقويمهم لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للمصرف وتوقيتها وعدم تأكدها، كما يهدف للحد من المشاكل والصعوبات التي رأفقت تطبيق (IAS 39) (محمد، و حامد،2017، ص5).

بشكل عام، الغرض من إعداد التقارير المالية هو توفير معلومات شفافة ومفيدة لمجموعة واسعة من مستخدمي البيانات المالية، ويهدف مشرفو المصارف إلى ضمان سلامة النظام المصرفي من خلال الحد من حالات فشل المصارف المتكررة والتكلفة المفروضة على أنظمة التأمين على الودائع (ECON، 2015).

النطاق: يغطي IFRS9 جميع البنود والأصول المالية التي تقع ضمن معيار المحاسبة الدولي IAS39 الأصول المالية بما في ذلك القياس والاعتراف ويمتد ليشمل الالتزامات المالية ، ومتطلبات الاعتراف والقياس لجزء من عقود شراء أو بيع الأصول غير المالية (IFRS9,2014,P21) ، الجدول (1) في الملحق (1) يبين أهم الفوارق بين IFRS9 &IAS39.

من خلال نطاق المعيار يتبين أن IFRS9 هو تطوير ومعالجة للانتقادات الموجهة للمعيار IAS39.

1-3: الاعتراف وإلغاء الاعتراف

الاعتراف[2]: على المصرف أن يثبت أصل مالي أو التزام مالي بقائمة مركزها المالي عندما، وفقط عندما،

- تصبح المصرف طرفاً في النصوص التعاقدية للأداة المالية.
- الشراء أو البيع بالطريقة العادية للأصول المالية، حيث يجب أن يتم الإثبات باستخدام المحاسبة على أساس المتاجرة أو على أساس التسوية، ويجب تطبيق الطريقة نفسها بشكل ثابت على جميع

[2] - المادة 3-1 من المعيارIFRS9 و المترجم من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

مشتريات ومبيعات الأصول المالية التي يتم تصنيفها بالطريقة نفسها وفقاً لهذا المعيار باستثناء الأصول التي يتم قياسها بشكل إلزامي بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتي تشكل تصنيفاً منفصلاً (الملحق 2، الفقرة ب3-1-3)، بالإضافة إلى الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي يتم تصنيفها بشكل لا رجعة فيه ضمن الدخل الشامل الآخر (الفقرة 5-7-5 من المعيار) حيث تشكل تصنيفاً منفصلاً.

إلغاء الاعتراف بالأصول المالية[3] والالتزامات المالية[4] وفق IFRS9.

1. يجب على المصرف أن يلغي إثبات أصل والتزام مالي عندما، وفقط عندما:
   - تنقضي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو إطفاء الالتزام المالي (أي تسديد الالتزام المحدد بالعقد أو انقضاءه).
   - تحويل الأصول والالتزامات المالية.
2. يُحوّل المصرف أصلا مالياً عندما، وفقط عندما
   - تحويل الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو
   - تبقي على الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، ولكنها تتحمل التزاماً تعاقدياً بأن تدفع التدفقات النقدية إلى واحد أو أكثر من المستلمين
3. عندما يُحول المصرف أصلا مالي فإنه يجب عليه تقييم إلى أي مدى يُبقي على مخاطر ومكافآت ملكية والسيطرة على الأصل المالي قبل وبعد عملية التحويل مع الأخذ بعين الاعتبار مبالغ وصافي التدفقات النقدية للأصل المحول.

مثال: إذا باعت منشأة محفظة التسهيلات المسجلة بمبلغ 100000ل.س مقابل 98000 ل.س وقدمت ضمانة للمشتري بتعويضه عن أي ديون لا يتم تحصيلها حتى مبلغ 1000ل.س، في هذه الحالة يمكن إلغاء الاعتراف بمبلغ 98000ل.س من التسهيلات وتسجيل مبلغ 1000ل.س من قيمة الأصول معترف بها ويقابله مخصص بمبلغ 1000ل.س (جمعية المحاسبين القانونيين في سورية-2019).

4. يجب على المصرف إلغاء الالتزام المالي (أو الجزء من التزام مالي) من قائمة مركزها المالي عندما، وفقط عندما يتم إطفاؤها (أي عندما يتم سداد الاتزام المحدد في العقد أو يتم إلغاؤه أو ينقضي).
5. يجب أن يتم إثبات الفرق بين المبلغ الدفتري للالتزام المالي (أو الجزء من التزام مالي) الذي تم إطفاؤه أو تحويله إلى طرف آخر والفرق المدفوع بما في ذلك أي أصول غير نقدية يتم تحويلها أو التزامات يتم تحملها ضمن الربح أو الخسارة.

[3] - المادة 3-2 من المعيارIFRS9 والمترجم من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
[4] - المادة 3-3 من المعيارIFRS9 والمترجم من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

الشكل (1): مخطط مسار يوضح آلية إلغاء الاعتراف بالأصول المالية.

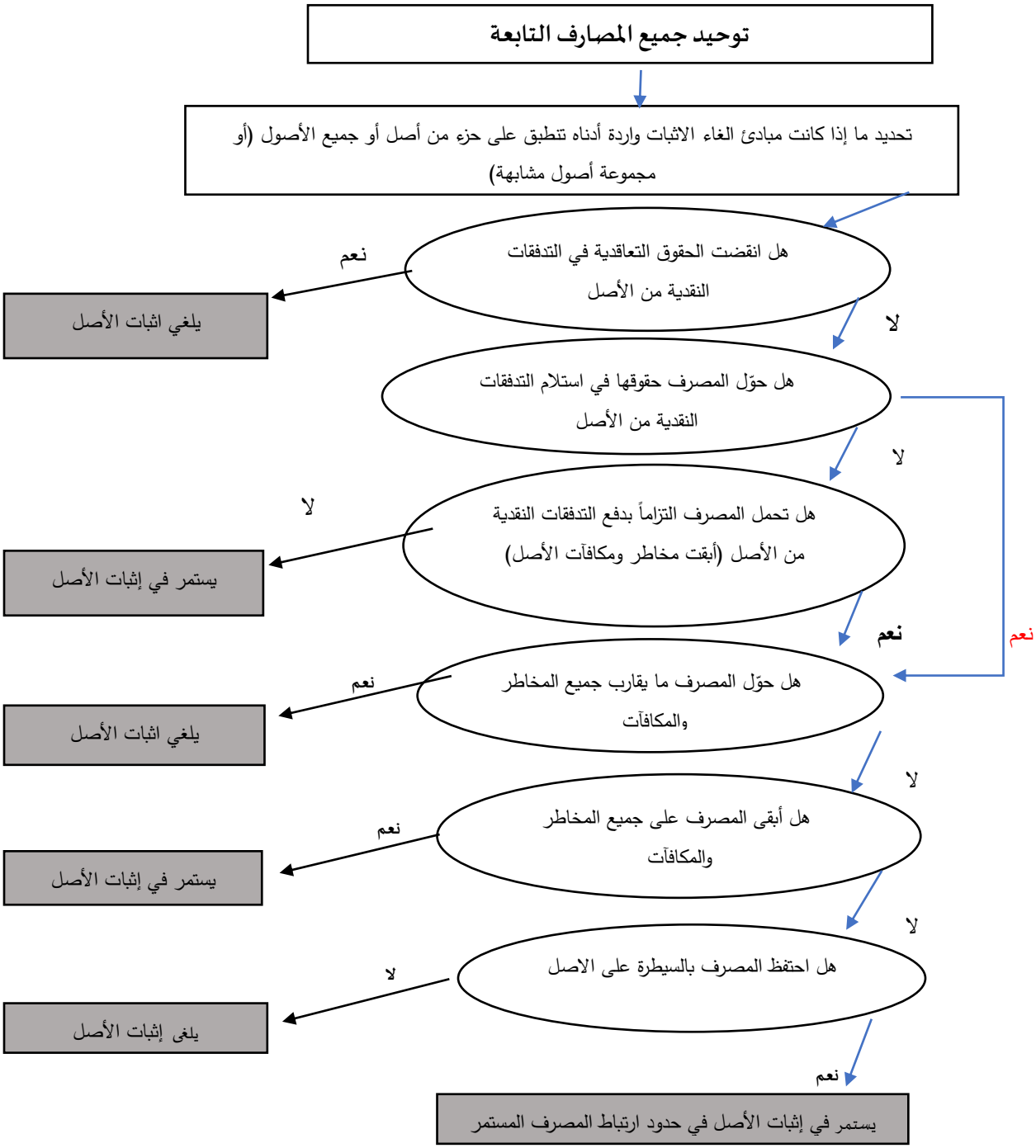

المصدر: النص الأساسي المعيار IFRS9 (الملحق B)، ترجمة الباحث.

وقد ارتكز مصرف سورية المركزي على البنود السابقة في تحديد سياسة شطب الأصول بالإضافة إلى أنه يجب على المصرف أن يقوم بتوحيد جميع منشآته التابعة وفق المعيار IFRS10 ثم تطبيق ما يلي:

1. يجب تحديد آلية شطب الأصول على جزء من أو كامل الأصل المالي (يتوجب على المصارف إعداد وتوثيق سياسة شطب الأصول المالية والمصأدقة عليها من قبل مجلس الإدارة ومراجعتها بشكل دوري) الفقرة 2 من المادة 11 في تعليمات مصرف سورية المركزي لتطبيق IFRS9 .
2. أعطى المصرف المركزي بموجب الفقرة 5 من المادة 11 الحرية للمصارف بنقل الأصول المالية المنخفضة القيمة إلى خارج بيان المركز المالي مع استمرار احتساب الفوائد عليها وذلك **بشرط** الالتزام بشروط الإفصاح وان يكون مضى على تصنيف الأصل المالي ضمن المرحلة 3 من مراحل تصنيف الأصول المالية وفق IFRS9 ثلاث سنوات على الاقل، وألا تقل المؤونات المخصصة لهذه الأصول عن 100% من الرصيد القائم لهذه الأصول بما فها الفوائد والعمولات وفوائد التأخير والمصاريف المحملة على الحساب)، بلإضافة إلى موافقة الجهة صاحبة الصلاحية وفقاً لتسلسل الصلاحيات المعتمدة من مجلس الإدارة وان يكون البنك قد استنفذ كافة الوسائل لتحصيل قيمة الأصول بما فيها الطرق القضائية والقانونية.

4-1: التصنيف وإعادة التصنيف.

1-4-1- التصنيف: يعتبر التصنيف والقياس من الخطوات الأولى في اصدار المعيار IFRS9 وهو الركيزة الأساسية في تطبيقه بشكل سليم حيث يحدد كيفية تصنيف الأصول المالية وقياسها في البيانات المالية. وبالتالي فإن متطلبات التصنيف والقياس هي أساس المحاسبة للأدوات المالية، بالإضافة إلى اعتماد متطلبات انخفاض القيمة ومحاسبة التحوط أيضًا على هذا التصنيف (EY,2017,P3).

سابقاً وفق المعيار IAS39 كان يتم تصنيف الأصول المالية بحسب طريقة قياسها، أما بحسب المعيار IFRS9 أصبح العكس (الأساس الذي يتم قياس الأصول به هو طريقة تصنيفها (PWS,2017,P10))، وبالتالي عكس آلية تصنيف الأصول المالية ضمن الميزانية.

الجدول رقم (3)، **الفرق بين IFRS9 وIAS 39 في تصنيف وقياس الأصول المالية.**

تصنيف الأصول وفق IAS 39	قياس الأصول وفق IAS 39	التصنيف والقياس وفق IFRS 9
الذمم المدينة والتسهيلات	التكلفة المطفأة	استثمارات تقاس بالتكلفة المطفأة
استثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق		
الاستثمارات المالية للمتاجرة	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
الاستثمارات المالية والمتاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر	بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على IFRS 9 & IAS 39 والدراسات السابقة.

وفق IFRS9 يمكن تقسيم الأصول المالية بالكامل، إلى نوعين وهي أدوات الدين وحقوق الملكية ولا يوجد فصل للمشتقات المضمنة عن الأصول المالية (EY,2017,P3) مع الاخذ بعين الاعتبار ما يلي

- السندات هي أداة مالية ليست للمتاجرة وهي تدخل ضمن تصنيفين هما (التكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر).
- الودائع لا يمكن اطفاؤها قبل تاريخ الاستحقاق لذا تدخل ضمن تصنيف واحد وهو التكلفة المطفأة.

1-4-1-1: تصنيف الأصول المالية:

I- تصنيف أدوات الدين[5]: يحدد IFRS9 ثلاث تصنيفات رئيسية لأدوات الدين، وهي التكلفة المطفأة (AC) والقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (FVTPL) والقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر (FVOCI) ، ويتم التصنيف كما يلي:

1) يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة (AC) إذا تم استيفاء كل من الشرطين التاليين:
- يُحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال هدفه هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط.
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي[6] والفائدة على المبلغ الأصلي القائم يشار إليها ب (SPPI).

(بمعنى اخر تمثل التدفقات النقدية من القرض فقط مدفوعات رأس المال والفائدة على أصل القرض المستحق)، ويتم تسجيل الأصول المالية المدرجة في هذه الفئة مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة ويتم **قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الأرباح والخسائر، ويتم حساب التكلفة المطفأة حسب معدل الفائدة الفعّال.**

معدل الفائدة الفعّال: هو المعدل الذي يخصم تماماً المدفوعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للأصل المالي أو الالتزام المالي إلى اجمالي المبلغ الدفتري للأصل المالي أو التكلفة المطفأة للالتزام المالي، وعند حساب معدل الفائدة الفعّال، يجب على المنشأة أن تقدر التدفقات النقدية المتوقعة بالأخذ بالحسبان جميع الشروط التعاقدية للأصل المالي (مثل خيار الدفع المقدم، التمديد ، والخيارات المشابهة) ولكن لايجوز أن تأخذ بالحسبان الخسائر الائتمانية المتوقعة، يشمل الحساب جميع

---

[5] - المادة 4-1 من المعيار IFRS9 والمترجم من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين .

6 – (EY,2017,P4)

- يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي.
- تتكون الفائدة من عوض مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف، بالإضافة إلى هامش الربح.

الرسوم والمبالغ المدفوعة أو المستلمة بين أطراف العقد والتي تعد جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة ، وجميع الأقساط أو الخصومات الأخرى (الملحق1 من المعيار IFRS9،ص71).

ويختلف سعر الفائدة الفعّال المعدل بمخاطر الائتمان عن معدل الفائدة الفعال بأن تقديرات التدفقات المستقبلية تتضمن تعديلًا لخسائر الائتمان المتوقعة.

2) يجب أن يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI) إذا توافرت الشروط التالية:

- يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية.
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تُعد فقط دفعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI).

إن أدوات الدين المصنفة FVOCI وفق IFRS9 تختلف عن الأصول المتاحة للبيع بموجب IAS39، حيث تستند أرباح وخسائر انخفاض القيمة على القيمة العادلة، بينما بموجب IFRS9 فإن الانخفاض في القيمة يعتمد على الخسائر المتوقعة وطريقة قياسه هي نفس طريقة قياس الأصول المصنفة بالتكلفة المطفأة (Deloitte, April 2016,p4)، **وتخضع الأوراق المالية المشتراة** المصنفة "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" (FVOCI) إلى اختبار انخفاض القيمة **Impairment**، ولكن يتم الاعتراف بالمخصصات في الدخل الشامل الآخر بحيث يتم اجراء تقاص بين هذه المخصصات والتغيرات في القيمة العادلة والسبب **هو** أنه يجب تقديم الأصول المالية المصنفة بأنها FVOCI على جانب الأصول في الميزانية العمومية بقيمتها العادلة (سعر السوق المعروض في البورصة) ,Volarevic & Varovic) (2018,p275، لذلك لا يجوز أن يقلص من المبلغ الدفتري للأصل المالي في قائمة المركز المالي[7].

وقد أكد مصرف سورية المركزي على ذلك في المادة 4 (التصنيف والقياس) حيث أكد على فئات التصنيف المذكورة سابقا وذلك تبعاً لنموذج أعمال المصرف وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية لهذه الأصول.

3) يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ما لم يتم قياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وبالرغم من ذلك، يمكن للمصرف أن يقوم باختيار لا رجعه فيه عند الإثبات الأولي لاستثمارات معينة في أدوات حقوق ملكية كان سيتم خلاف ذلك قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر.

[7] - المادة (5-5-2) من المعيارIFRS9 و المترجم من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

وبصرف النظر عن تقييم نموذج العمل، يمكن للمصرف عند الاعتراف الأولي أن تصنف بشكل لا رجعة فيه أصلا أو التزام مالي على أنه يُقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا كان هذا التصنيف يقدم معلومات أكثر ملاءمة إما لأنه:

a. يزيل أو يقلص بشكل جوهري عدم اتساق القياس أو الإثبات (عدم تماثل محاسبي) والذي ينشأ خلاف ذلك عن قياس الأصول أو الالتزامات المالية أو إثبات المكاسب والخسائر منها على أسس مختلفة[8] .

b. تتم إدارة مجموعة من الأصول أو الالتزامات المالية ويتم تقويم أدائها على أساس القيمة العادلة ووفقاً لإدارة المخاطر أو الاستراتيجية الاستثمارية.

II-أدوات حقوق الملكية.

يتم تصنيف حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف الأولي، قد يقوم المصرف باختيار غير قابل للإلغاء وهذا الخيار ينطبق فقط للأدوات غير المحتفظ بها للتداول وليست مشتقات. ولا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المعترف بها في OCI من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة وبالتالي ليس هناك حاجة لمراجعة هذه الاستثمارات لتحديد انخفاض القيمة المحتمل. ومع ذلك، يمكن تحويل مخصصات حقوق الملكية لبيان الدخل الشامل الآخر، أي إلى عنصر آخر من حقوق الملكية إذا اختارت المصرف ذلك (EY,2017,P5).

الشكل (2): تصنيف الأصول المالية وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 .

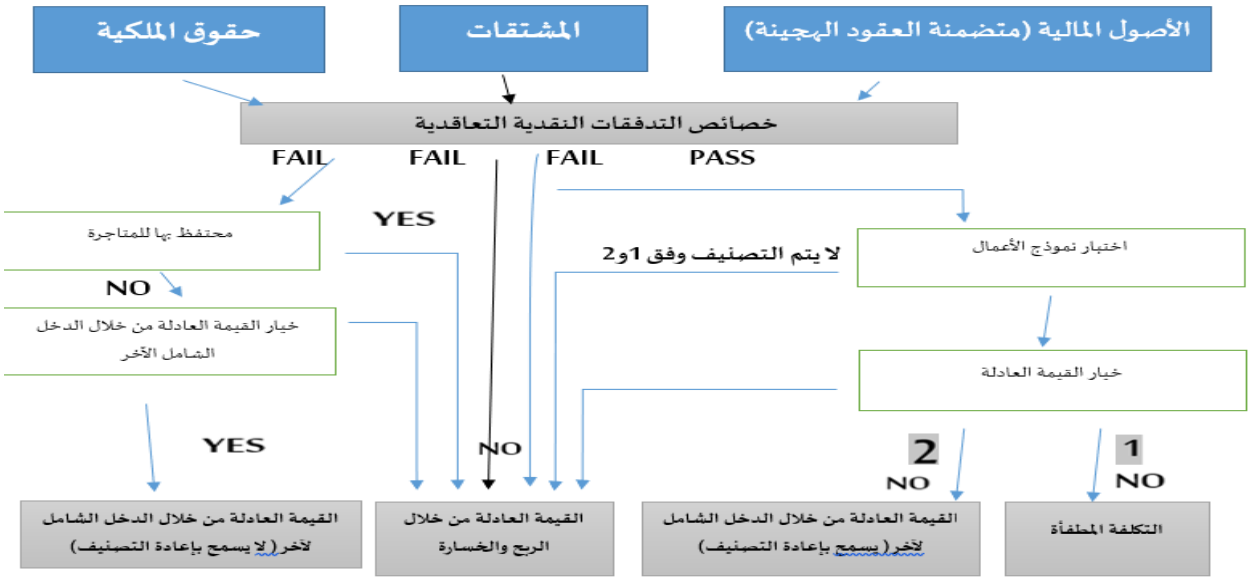

1-محتفظ بها لجمع التدفقات النقدية العاقدية 2- جمع التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية.

المصدر: (EY:2017,P3) ترجمة الباحث.

[8] -(IFRS 9)

- الذهب لا يدخل ضمن التصنيف
- النقد الموجود في الخارج يُصنف بشكل افرادي (يصنف حسب الدولة الموجود فيها ومخاطرها وظروفها)

1-4-1-2: تصنيف الالتزامات المالية:

بحسب IFRS9 تُصنف الالتزامات المالية إلى الالتزامات المالية بالتكلفة المطفأة والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عندما ينتج عن ذلك معلومات أكثر ملائمة (إما لأنه يزيل أو يقلص بشكل جوهري عدم اتساق القياس او الإثبات أو لانه يتناسب مع سياسة إدارة المخاطر أو الاستراتيجية الاستثمارية الموثقة والمتبعة ضمن المصرف)[9]، **وأكد مصرف سورية المركزي** في المادة الرابعة من التعليمات التطبيقية للمعيارIFRS9 بأنه يجب على المصرف أن يُصنف الالتزامات المالية على ان يتم قياسها لاحقا وفق التكلفة المطفأة (المطفأة) باستثناء،

الشكل (3): تصنيف الالتزامات المالية.

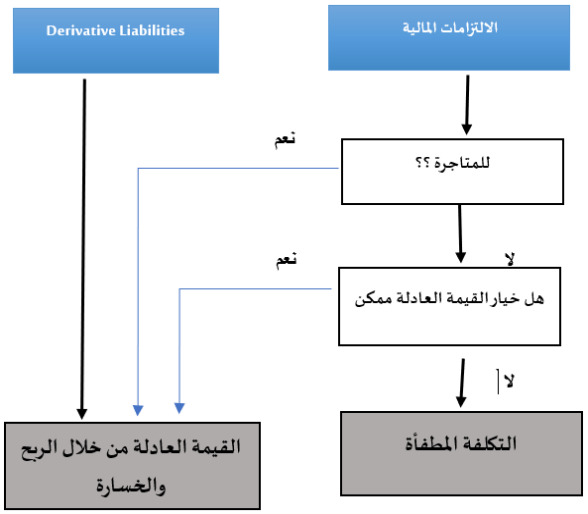

- المشتقات المالية التي تعتبر التزامات ومحتفظ بها لأغراض المتاجرة والتي لا تنطبق عليها محاسبة التحوط
- الالتزامات التي يختار المصرف تصنيفها عند الاعتراف الأولي وبشكل لا رجعة فيه بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل لإلغاء أو تقليص حالات عدم التطابق المحاسبي. أو وفق سياسات إدارة المخاطر أو استراتيجيات استثمارية موثقة وموافق عليها من قبل مجلس الإدارة.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعيار ودراسة **(EY:2017,P4)**.

<u>2-4-1: معايير تصنيف الأصول المالية</u>: يتم تصنيف الأصول المالية وفق معياريين أساسيين هما نموذج أعمال المصرف واختبار خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية (SPPI).

<u>أولاً: نموذج أعمال المصرف</u>: يُعرف IFRS9 نموذج أعمال المصرف بأنه الطريقة التي يدير بها المصرف الأصول المالية بغرض توليد الدفقات النقدية لتحقيق أهدافه في ظل الظروف الطبيعية[10]، و المحافظة على القيمة الزمنية للنقود وتجنب مخاطر الائتمان وأهمها مخاطر الاقتراض الأساسية (مخاطر السيولة، زيادة التكاليف، التأثير على هامش الربح) (محمد،ص و حامد،م ،2017، ص4) يمكن للمصرف استخدام أكثر من نموذج اعمال للمحافظ الاستثمارية حيث يكون لكل محفظة نموذج اعمال و يتم تصنيف الأصول بهذه

[9] - المادة 4-2 من المعيارIFRS9 والمترجم من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

10 - الملحق B للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 (ب 2.1.4 أ) و المادة 2 من التعليمات التطبيقية للمعيار 9 والصادرة عن مصرف سورية المركزي.

المحفظة بالاعتماد على نموذج الاعمال، بعض البنود يجب فحصها لتحديد نموذج أعمال المصرف (على سبيل المثال لا الحصر) (PWS,2017,P20):

- كيف يتم إدارة محفظة أصول مالية من قبل إدارة المصرف.
- المخاطر التي تؤثر على أداء المحفظة والطريقة التي تدار بها تلك المخاطر.
- كيف يتم احتساب تعويضات مدير المحفظة (مثلاً، ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول أو التدفقات النقدية التعاقدية التي يتم تحصيلها)

الجدول رقم (4)، تصنيفات الأصول وفق نموذج أعمال المصرف وهدفها:

التصنيف	نموذج الأعمال	الهدف من نموذج العمل للمحفظة
التكلفة المطفأة	تحصيل الدفعات التعاقدية للتدفقات النقدية.	الهدف هو تحصيل التدفقات النقدية أما البيع فهو امر عرضي وتكون حالات البيع رداً على زيادة المخاطر المتعلقة بالأصل أو بغرض إدارة المخاطر.
القيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر	تحصيل الدفعات التعاقدية للتدفقات النقدية وبيع الأصول.	يكون تحصيل التدفقات النقدية والبيع لهما نفس الأهمية في خطة العمل، وتكون حالات البيع جزء من إدارة السيولة في المدى قصير الأجل ولمقابلة آجال الأصول والالتزامات المالية
القيمة العادلة من خلال بيان الدخل	باقي الأصول.	البيع هو الأمر الأساسي ضمن خطة العمل والاحتفاظ لتحصيل التدفقات النقدية هو أمر عرضي، وتكون حالات البيع ضمن الخطة الأساسية للعمل في البيع والشراء لتحقيق الأرباح الرأسمالية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الملحق B للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 .

ثانياً: اختبار خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية SPPI[11] : [12]

وفقاً للمعيار IFRS9 فإن الشرط الثاني الضروري لتصنيف الأصول المالية ل AC و FVOCI هو أن تكون المدفوعات التعاقدية هي مدفوعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الأصل المالي، و يجب التمييز

11 -تعاريف خاصة ب SPPI .

-القيمة الاصلية للأداة المالية: هي القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي والتي قد تغير على مدى عمر الأداة

-الفائدة: هي التعويض الذي يحدد وفق مفهوم القيمة الزمنية للنقود بالإضافة الى مخاطر لائتمان المرتبطة بالقيمة المبدئية خلال فترة من الزمن ومخاطر الإقراض الأخرى مثل السيولة والتكاليف الإدارية وهامش الربح.

-معدل العائد على قرض ما: سعر الفائدة الأساسي + علاوة مخاطر الائتمان + علاوة تكاليف إدارية + هامش ربح.

12 -يطبق عندما نقيس الأدوات المالية بأثر رجعي.

بين الأصول المالية "البسيطة" ذات الدين البسيط والتي تستلزم شروطها التعاقدية تدفقات نقدية فقط والتي هي فقط مدفوعات الفائدة وما يتصل بها، **وبالتالي** يجب أن تكون الفائدة التي تجتاز اختبار SPPI هي التعويض عن القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان والتكلفة مضافاً لها هامش الربح، بما يتماشى مع ترتيب الإقراض الأساسي. **مثال:** تملك إحدى الشركات سندات قابلة للتحويل إلى عدد محدد من أسهم الشركة المصدرة للسندات بناءً على طلب حامل السندات، مثل هذا النوع من السندات لا يمكن ان يجتاز اختبار SPPI لأن العائد على السند ليس مجرد اعتبار للقيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان، ولكنها تعكس أيضاً قيمة أسهم الجهة المصدرة (جمعية الحاسبين القانونيين في سورية–2019).

العوامل المؤثرة على الاختبار.

- شروط العقد التي يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار
- الشروط التي تحكم الدفع المسبق وخيارتمديد أجل الأصل المالي
- الحقوق التعاقدية في حالة الإفلاس أو التأخر عن السداد
- الأصول المالية المقومة بعملة أجنبية

1-4-3: إعادة تصنيف الأصول والالتزامات المالية [13] :

يتضمن المعيار IAS39 على أحكام معقدة لإعادة تصنيف الأصول المالية من فئة إلى فئة أخرى، ويستبدل IFRS9 هذه المتطلبات بمتطلبين هامين هما (PWS,2017,P18):

- في الحالات النادرة التي تغير فيها المصرف نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، يجب عليها إعادة تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة وفقاً لمعايير التصنيف والقياس الأساسية التي تمت مناقشتها في الفقرات السابقة، ما لم يتم تحديدها بشكل لا رجعة فيه عند الاعتراف الأولي (EY,2017,P6).
- لا يمكن للمصرف إعادة تصنيف الالتزامات المالية.

إذا أعادت المصرف تصنيف الأصول المالية نتيجة تغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية فإنه يجب أن تعيد تصنيف جميع الأصول المالية المتأثرة ويجب عليها أن تطبق إعادة التصنيف **بأثر مستقبلي** من تاريخ إعادة التصنيف، ولا يجوز للمصرف أن يعدل أي أرباح أو خسائر (بما في ذلك أرباح وخسائر انخفاض القيمة) أو فائدة تم إثباتها سابقاً [14]،

[13] - إعادة تصنيف اختياري للأرباح والخسائر ضمن حقوق الملكية.

[14] - المادة 5-6 من المعيارIFRS9 و المترجم من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

وأكد مصرف سورية المركزي من خلال تعليماته التطبيقية ل IFRS 9 على ما سبق ذكره بالإضافة إلى أنه سمح بإعادة التصنيف بين فئات الأصول المالية (أدوات الدين) في حال تغيير أو تعديل نموذج الأعمال بشكل يؤثر في الهدف من إدارة هذه الأصول مع مراعاة عدم تعديل معدل الفائدة الفعلي المحدد عند الاعتراف الأولي كذلك يجب مراعاة أن يكون تعديل نموذج الأعمال استثنائي وغير متكرر مثل توقف المصرف عن ممارسته لنشاط ما أو تقديم المصرف لمنتج جديد أما الاستثمارات حقوق الملكية فلا يسمح بإعادة التصنيف بينها مع مراعاة عدم تعديل معدل الفائدة /العائد الفعلي المحدد عند الاعتراف الأولي لدى إعادة تصنيف من AC إلى FVOCI أو العكس.

الجدول رقم (5)، إعادة تصنيف الأصول المالية والآثار المحاسبية[15]:

من	إلى	متطلبات إعادة التصنيف.
AC	FVPL	يتم قياس الأصل بقيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف .ويتم إثبات أي ربح أو خسارة ناشئة عن الفرق بين التكلفة المُستنفدة السابقة للأصل المالي والقيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة.
FVPL	AC	القيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادة التصنيف تصبح إجمالي مبلغه الدفتري الجديد.
AC	FVOCI	يتم قياس الأصل بقيمته العادلة في تاريخ إعادة التصنيف .ويتم إثبات اي ربح أو خسارة ناشئة عن الفرق بين التكلفة المُستنفدة السابقة للأصل المالي والقيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر .ولا يتم تعديل معدل الفائدة الفعلية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لإعادة التصنيف.
FVOCI	AC	تتم إعادة تصنيف الأصل المالي بقيمته العادلة بتاريخ إعادة التصنيف ومع ذلك، تتم إزالة المكاسب أو الخسارة المُجمعة التي تم إثباتها سابقا ضمن الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية ويتم تعديلها مقابل القيمة العادلة للأصل المالي في تاريخ إعادة التصنيف، ونتيجة لذلك فإنه يتم قياس الأصل المالي بتاريخ إعادة التصنيف كما لو كان يتم قياسه دائما بالتكلفة المُستنفدة، **ويؤثر** هذا التعديل على الدخل الشامل الآخر ولكنه لا يؤثر على الربح أو الخسارة ولذلك فهو ليس تعديل إعادة تصنيف ولا يتم تعديل معدل الفائدة الفعلية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة نتيجة لإعادة التصنيف
FVPL	FVOCI	تستمر في قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة ولكن الأرباح والخسائر اللاحقة يتم تسجيلها في الربح الإجمالي أو الخسارة
FVOCI	**FVPL**	تستمر في قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة .وتتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المُجمعة التي تم إثباتها سابق ضمن الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الربح أو الخسارة على أنه تعديل إعادة تصنيف في تاريخ إعادة التصنيف

[15] – في الملحق1 عرض لأهم الفوارق بين IAS39 و IFRS9 من حيث إعادة التصنيف

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة والتعليمات التطبيقية ل IFRS9.

1-5: قياس الأصول والالتزامات المالية: ينص نطاق المعيار IFRS9 على قياس الأصول المالية والالتزامات المالية عن طريق القياس الأولي والقياس اللاحق كما يلي،

القياس الأولي[16]: على المؤسسة عند القيام بالقياس الأولي للأصول والالتزامات المالية الالتزام بما يلي

1- عند الاعتراف الأولي، وعندما تكون القيمة العادلة لأداة مالية هي سعر المعاملة يجب على المصرف أن يقيس الأصل المالي أو الالتزام المالي بقيمته العادلة زائداً أو مطروحا منه، (في حالة أصل مالي أو التزام مالي ليس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) تكاليف المعاملة التي يمكن عزوها بشكل مباشر الى اقتناء أو إصدار الأصل أو الالتزام المالي.

2- إذا كانت القيمة العادلة تختلف عن سعر المعاملة فإنه يجب على المصرف المحاسبة على الأصل المالية في تاريخ القياس وفق ما يلي

- تقاس بالقيمة العادلة على أنها سعر المعاملة إذا كان هنالك دليل من خلال سعر معلن في سوق نشط، ويجب إثبات الفرق بين القيمة العادلة وسعر المعاملة على أنه ربح أو خسارة.
- تقاس حسب سعر المعاملة المعدل لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة عند الإثبات الأولي وسعر المعاملة لجميع الحالات الآخرى وبعد الإثبات الأولي يجب على المصرف إثبات الفرق بين الفرق المؤجل على أنه ربح أو خسارة (فقط بالقدر الذي يأخذه المشاركون في السوق بالحسبان عند تسعير الأصل أو الالتزام).

3- عندما يستخدم المصرف المحاسبة على أساس تاريخ التسوية لأصل يتم قياسه لاحقا بالتكلفة المطفأة فإنه يتم إثبات الأصل بشكل أولي بقيمته العادلة في تاريخ المتاجرة.

وقد أكد مصرف سورية المركزي من خلال التعليمات الخاصة بتطبيقIFRS9 على تطبيق البندين السابقين من خلال المادة **3** (الاعتراف والقياس الأولي) بالإضافة إلى إلزام المصارف بما يلي:

- تسجيل الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة إذا كانت ستصنف لتقاس بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل FVPL.
- تسجيل الأصول والالتزامات المالية مضافاً لها أو مطروحاً منها تكاليف المعاملة، إذا كانت ستُصنف لتقاس بالتكلفة المطفأة ACأو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVOCI.

[16] - المادة 5-1 من المعيار IFRS9 والمترجم من قبل الهيئة العامة للمحاسبين القانونيين.

- يتوجب على المصارف السورية الحصول على موافقة مفوضية الحكومة لدى المصارف في حال رغبتها في القياس اللاحق للالتزامات المالية وفق القيمة العادلة.

القياس اللاحق[17]:

1- الأصول المالية: (العبسي، لعبيدي، و الهادي،2019،ص109)

- التكلفة المطفأة: يتم إطفاء علأوة أو خصم الشراء باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعّال.
- بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة: بالقيمة العادلة مع تحميل أي تغيير في قيمتها على قائمة الدخل كأرباح أو خسائر غير محققة.
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: بالقيمة العادلة مع إثبات أي تغيير في قيمتها وإظهاره في حقوق الملكية ضمن بنود الدخل الشامل الآخر كبند مستقل.

2- الالتزامات المالية: (العبسي، لعبيدي، و الهادي،2019،ص109)

- بالتكلفة المطفأة.
- بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، ويجب عرض مبلغ التغيير في القيمة العادلة للالتزام المالي المنسوب إلى التغيرات في مخاطر الائتمان ضمن الدخل الشامل الآخر، وعرض المبلغ المتبقي للتغيير في القيمة العادلة خلال الربح والخسارة.

الجدول رقم (6)، قياس الأصول المالية والالتزامات المالية وفق المعيار IFRS9.

تصنيف الأصل المالي أو الالتزام المالي	الاعتراف والقياس الأولي	القياس اللاحق
الأصول المصنفة AC	القيمة العادلة بتاريخ الاقتناء مضافاً لها /مطروحاً منها تكاليف عملية الاقتناء	القيمة حسب التكلفة المطفأة (باستخدام معدل الفائدة الفعَال)
الأصول المصنفة FVOCI	القيمة العادلة بتاريخ الاقتناء مضافاً لها /مطروحاً منها تكاليف عملية الاقتناء	القيمة العادلة بتاريخ إعادة القياس
الأصول المصنفة FVPL	القيمة العادلة بتاريخ الاقتناء (تكاليف المعاملة تُثبت في المصاريف والايرادات)	القيمة العادلة بتاريخ إعادة القياس

[17] - المادة 5-2 من المعيار IFRS9 والمترجم من قبل الهيئة العامة للمحاسبين القانونيين.

الالتزامات المالية	تقاس بالقيمة العادلة ويضاف أو يخصم تكاليف المعاملة	التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الارباح الخسائر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

6-1: انخفاض القيمة Impairment.

1-6-1: مفهوم انخفاض القيمة:

يُعبّر مفهوم انخفاض القيمة عن خسارة ائتمانية متوقعة للأصل المالي وتُعرف بأنها القيمة الحالية المتوقعة للعجز النقدي المقدر على مدى العمر المتوقع للأصل، وتُحسب الخسائر المتوقعة إما على أساس 12 شهراً أو مدى الحياة، اعتماداً على مستوى مخاطر الائتمان المرتبطة بالأصل(EY, 2017,P7) ، ويجب إعادة تقييمها في تاريخ كل تقرير، يتم بعد ذلك تسجيل القيمة المتوقعة في بيان الربح والخسارة.

2-6-1: نطاق انخفاض القيمة

- يجب على المصرف أن يثبت مخصص خسارة مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصل المالي الذي يتم قياسه وفق لفئات التصنيف المذكورة سابقاً (AC, FVOCI) أو من مبلغ إيجار مستحق أو من أصل عقد أو من ارتباط بقرض ومن عقد ضمان مالي (Gornjak,2017,p123).
- يجب على المصرف تطبيق متطلبات انخفاض القيمة في تاريخ التقرير للأصول المالية المصنفة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط.
- يتم تخفيض الأصل المالي من خلال مخصص الخسارة للأصول بالتكلفة المطفأة وتحميل قائمة الدخل بخسائر الانخفاض.
- يتم إثبات مخصص خسارة للأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ضمن الدخل الشامل الآخر ولا يجوز أن يتم تخفيض المبلغ الدفتري للأصل المالي في قائمة المركز المالي.
- إذا حدث بعد ذلك تناقص في مخصص انخفاض القيمة يجب إلغاء خسائر انخفاض القيمة المثبتة سابقاً (عكس المخصص) .

ويمكن شرح نطاق انخفاض القيمة وفق الشكل التالي.

الشكل (4): نطاق تطبيق انخفاض القيمة.

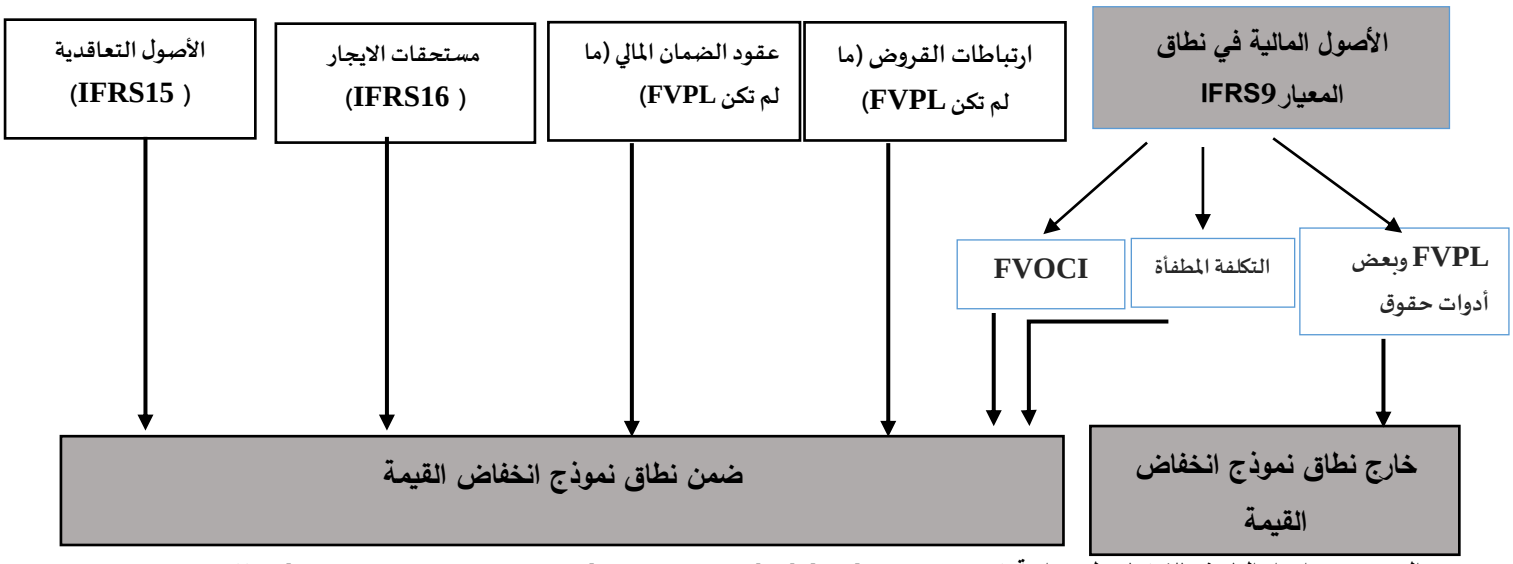

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على دراسة ((Deloitte ,2016,IFRS9: Financial Instruments – high level summary,p8 **))**

وفق IFRS9 أصبحت متطلبات اختبار انخفاض القيمة أقل تعقيداً من قبل حيث تطبق نفس النموذج على جميع الأصول المالية الخاضعة لاختبار انخفاض القيمة. أما سابقًا، بموجب IAS39 كانت تُطبق نماذج مختلفة لانخفاض قيمة الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المطفأة والأصول المالية المتاحة للبيع، علاوة على ذلك، فإن التزامات التسهيلات وعقود الضمان المالي التي كانت في السابق ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات والالتزامات الطارئة والأصول الطارئة أصبحت في نطاق متطلبات انخفاض قيمة وفق IFRS9 (Hayk & Lilit,2019,P150).

يكمن الفرق بين نموذج الخسارة الائتمانية المتكبدة وفق IAS39 ونموذج الخسارة الائتمانية المتوقع وفقIFRS9 في أن IFRS9 لا يتطلب حدث ائتماني سلبي للاعتراف بخسائر الائتمان (IASB، 2014). بمعنى آخر، إن نموذج الخسارة الائتمانية المتوقع وفق IFRS9 يتطلع إلى الأمام ويعتمد اعتماداً كبيراً على التحليلات التنبؤية، على عكس نموذج الخسارة الائتمانية المتكبدة في المعيار IAS39 (Stead,2018,P2، Vatanasakdakul، و Aoun).

كان نموذج الخسارة المتكبدة تحوي على عيوب جوهرية أهمها

– مخصصات كانت "قليلة جداً ومتأخرة جداً (Too little and too late) وبالتالي التأخر عن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المرتبطة بالتسهيلات.

– أعطت مجالاً لنوع مختلف من إدارة الأرباح وهو تأجيل الخسائر (Levy,Zhang ,2018,P5)، مما أدى إلى حدوث فجوة بين تقدير الإيرادات المتمثلة بالفوائد والتي تحسب بشكل منتظم على طول حياة الأصل والخسائر الناجمة والمتمثلة بانخفاض قيمة الأصل والتي لا يتم الاعتراف بها إلا بعد وقوعها، بالاضافة للمبالغة بالارباح (Deloitte,2016,P2).

لتلافي هذه الفجوة يطرح IFRS9 نموذجاً جديداً و يتمثل ب الخسائر الائتمانية المتوقعة **ECL** الذي يركز على مخاطر عدم سداد القرض و تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة عوضاً عن الخسائر المتكبدة وينطلق المفهوم الجديد من أن كل قرض ينطوي على احتمال التخلف عن السداد في المستقبل، ولكل قرض خسارة ائتمان متوقعة مرتبطة به من **لحظة اقتنائه أو إنشائه** لذا تم تسمية النموذج الجديد ب (خسائر الائتمان المتوقعة ECL) و هذا المصطلح مستخدم في الإحصاء لوصف المتوسط المرجح لحالات التخلف عن السداد مضروبة باحتمال حدوثها (القيمة المتوقعة) وبالتالي فإن خسائر الائتمان المتوقعة ليست بالضرورة متوقعة ولا خسائر انما هي مقياس لمخاطر الا ئتمان لأصل ما .

الجدول رقم (7)، الاختلافات في انخفاض القيمة بين IAS 39 وIFRS 9 .

	IFRS 9 - A C & FVOCI assets	IAS 39 – AC	IAS 39 - FVOCI
طريقة الاعتراف	مخصص الخسارة	إما عن طريق التخفيض المباشر للأصل أو المخصصات	تحويل الانخفاض في القيمة العادلة المعترف بها في بيان الدخل الشامل الآخر الى بيان الأرباح والخسائر
أساس الاعتراف	خسائر الائتمان المتوقعة	دليل موضوعي على انخفاض القيمة	دليل موضوعي على انخفاض القيمة
أساس القياس	12 شهرًا أو ECLs مدى الحياة حسب الاقتضاء	الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل	الفرق بين تكلفة الاقتناء (بعد خصم أي مدفوعات او اهتلاك) والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي انخفاض في القيمة تم الاعتراف به مسبقًا
القيود على الاعتراف ب خسائر انخفاض القيمة في الربح والخسارة	لا يوجد قيود	يمكن أن يكون الاعتراف مرتبطًا بشكل موضوعي بحدث يحدث بعد انخفاض القيمة، مع مراعاة الحد الأقصى	يمكن أن يكون الاعتراف مرتبطًا بشكل موضوعي بحدث يقع بعد انخفاض القيمة (ينطبق فقط على أدوات الدين)

Source: PWS، 2017،IFRS 9- Financial Instruments- Understanding the basic,P30 ,ترجمة الباحث

مثال عن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (PWS,2017,P28): بافتراض أن بنك ما اعطى قرض بقيمة 100000 وحدة نقدية لسنتين، بمعدل 5٪ مركب سنوياً، مع سداد الفائدة والأصل فقط عند الاستحقاق. وبالتالي فإن إجمالي التدفق النقدي الذي سيتم استلامه يبلغ 110250بموجب IAS39، سيتم الاعتراف بإيرادات الفوائد بالمعدل الفعلي الثابت في القرض، أي 5٪ وبالتالي 5000 في السنة الأولى و5250 في السنة الثانية. بموجب مفهوم انخفاض القيمة الجديد وفقIFRS9، سيتم الاعتراف بإيرادات الفوائد بمعدل لا يشمل العلأوة التي يطلبها المقرض مقابل مخاطر تخلف القرض عن السداد، لنفترض أن المعدل هو 3٪. بموجب هذا المفهوم، سيتم الاعتراف فقط بـ 6090 من دخل الفوائد على مدى مدة القرض، و3000 في السنة الأولى و3090 السنة الثانية، الفرق البالغ 4160 هو مخصص انخفاض قيمة القرض، عند الاعتراف الأولي تكون القيمة الدفترية للقرض في كلا النموذجين هي نفسها ولكن تكوينها مختلف، كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول (8): مثال توضيحي لاحتساب للاعتراف بمخصص الخسائر الائتمانية عند خلق الائتمان.

	IAS 39	IFRS9
إجمالي التدفقات النقدية	110250	110250
دخل الفوائد غير المكتسبة	(10250)	(6090)
مخصص انخفاض قيمة القرض	0	(4160)
القيمة الدفترية للقرض	100000	100000

SOURSE: PWS-2017-IFRS 9، Financial Instruments Understanding the basics

بموجب المادة 8 للتعليمات التطبيقية للمعيار IFRS9 ألزم مصرف سورية المركزي المصارف تكوين المؤونات المقابلة لانخفاض قيمة الأصول والالتزامات المالية على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL وفقا لمنهجية المعدل الخسائر التاريخية (Historical loss rates) أو المنهجية التي ترتكز على معاملي احتمال التعثر PD والخسارة عند التعثرLGD أو غيرها من المنهجيات التي تلبي متطلبات المعيارIFRS9.

2-6-3: خسائر الائتمان المتوقعة EXPECTED CREDIT LOSS (ECL)

الخسائر الائتمانية المتوقعة: هي المتوسط المرجح لخسائر الائتمان مثقلة بالمخاطر المرتبطة بحالات التخلف والتعثر عن السداد كأوزان (الملحق1 من المعيار IFRS9، ص71)، وهي الفرق بين جميع التدفقات النقدية التي تعود للمصرف وفقا للعقد و التدفقات النقدية التي تتوقع المصرف استلامها مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي الأساسي(Lilit & Hayk,2019,P151) .

تلخيصًا لمتطلبات الأداء في المعيار IFRS9، تجدر الإشارة إلى أن المعيار لا يقدم منهجية محددة لقياس ECL، بل يقدم إرشادات عامة تفيد بأن قياس ECL يجب أن يعكس:(Lilit & Hayk,2019,P152)

- كمية غير متحيزة ومرجحة الاحتمال يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة،
- القيمة الزمنية للنقود،
- معلومات معقولة وداعمة متاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له في تاريخ الإبلاغ عن الأحداث الماضية، والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

بموجب IAS39 لا يجوز للمصارف أن تذكر مخاطر الائتمان إلا عندما يكون هناك "دليل موضوعي"أي أنه يتم أخذ خسائر التسهيلات بعين الاعتبار فقط عندما يكون PD قريبًا من 100٪ (IAS39)، ويتم تحديد مبلغ الخسارة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي IAS37، المخصصات، الالتزامات الطارئة والأصول الطارئة. أما بموجب IFRS9 يتم تحديد مبلغ مخصص الخسارة المحدد بموجب متطلبات خسارة الائتمان المتوقعة ECL، وتم إزالة شرط حدوث حدث جوهري للاعتراف بالخسائر الائتمانية.

وحسب (Lilit & Hayk ,2019,P153) و(PWS,2017,P27) لحساب ECL نقوم بتجميع التعرضات للمخاطر الائتمانية في قطاعات على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة، وذلك بتحديد مقدار التخلف عن السداد وحجم الزيادة في مخاطر الائتمان، ثم المتابعة باختيار نموذج حساب ECL المناسب، من خلال تضمين التنبؤات الاقتصادية الكلية والمعلومات التطلعية الكشف عن جميع المعلومات اللازمة في التقارير المالية وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS7 الأصول المالية.

يَطلُب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 من المصرف بغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة الاعتماد على المعلومات التالية (محمد،ص و حامد،م ،2017، ص10).

- ✓ التاريخية، كالخبرة التاريخية السابقة في تقدير خسائر الأصول المالية المشابهة.
- ✓ الحالية، المعلومات التي تتعلق بالظروف والاحداث الحالية.
- ✓ المتوقعة، التوقعات التي تؤثر على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصول المالية.

2-6-4: تصنيف الأصول المالية وأسس قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقIFRS9[18]:

يطلب نموذج ECL للمعيار IFRS9 من المصارف أن تستخدم النمذجة التنبؤية لتحديد خسائر الائتمان المحتملة المرتبطة بمحفظة الأصول المالية. ويشتمل النموذج على منهج تصنيف ثلاثي المراحل لقياس انخفاض قيمة الأصول المالية، حيث تملي كل مرحلة "مبلغ الانخفاض في القيمة الذي يجب الاعتراف به (وكذلك مقدار إيرادات الفوائد) (Aoun ،Vatanasakdakul ،Stead,2018,P2).

وبموجب المادة 8 من التعليمات التطبيقية للمعيار IFRS9 الصادرة عن مصرف سورية المركزي اكدت التعليمات أن تتم عمليات منح وخلق الائتمان وفقاً للسياسات والإجراءات المتبعة لدى كل مصرف وبما يتوافق مع مستوى المخاطر المقبولة لديه والموافق عليها من قبل مجلس الإدارة واستخدام نظام التصنيف الائتماني الداخلي المنصوص عليه وفق المادة 6 من التعليمات التطبيقية كأداة مساعدة في اصدار موافقات منح او إنشاء الائتمان وتسعير الأصول المالية و إدارة المخاطر واحتساب رأس المال التنظيمي، بالإضافة إلى رصد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان والمرتبطة بانخفاض القيمة والتي تستوجي احتسابها على ثلاث مراحل وهي.

المرحلة الأولى:

تشتمل المرحلة الأولى على الأدوات المالية التي لا يوجد بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي، أو الأدوات المالية ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة في تاريخ التقرير (ECON,2015,P13) (جمعية المحاسبين القانونيين في سورية، 2014، ص218).

ويتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً، وتعد هذه الخسائر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج من أحداث عدم الانتظام و التعثر في السداد المحتملة خلال 12 شهر بعد تاريخ التقرير الأولي (الملحق1 من المعيار IFRS9، ص70)، وحسب تعليمات مصرف سورية المركزي في المادة 8 فقرة (5-1) تتضمن هذه المرحلة الأصول المالية عند بداية الاعتراف بها والتي لم تتعرض لزيادات كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي باستثناء الأصول المالية منخفضة القيمة بتاريخ الاعتراف الأولي.

ويكون حساب الايرادات من الفائدة هو العائد على إجمالي القيمة الدفترية ويتضمن عائد لتغطية الخسائر المتوقعة، يتم الاعتراف بالعائد الكامل كإيرادات فوائد مع عدم وجود تعديل لخسائر الائتمان المتوقعة في وقت إنشاء الأصل أو شرائه (ECON,2015,P13).

[18] - لا تتعرض الأموال النقدية في الخزينة لمخاطر الائتمان لأنها أموال يملكها البنك، أي لا يوجد طرف مقابل، وبالتالي لا يُحسب ECL للنقد. (Volarevic و Varovic، 2018)

المرحلة الثانية:

تتضمن الأصول المالية التي تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي **ولكن لا يوجد** دليل موضوعي لإنخفاض قيمتها وبالتالي الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر الأصل(Novotny-Farkas,2015,p13) ، ولكن يبقى حساب الايرادات هو الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (Volarevic,2018,p274 و Varovic)، وحسب تعليمات مصرف سورية المركزي في المادة 8 فقرة (5-2) تتضمن هذه المرحلة التعرضات الائتمانية داخل وخارج الميزانية التي شهدت زيادة هامة في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف الأولي دون أن يتوفر دليل موضوعي على انخفاض قيمتها.

وتعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر هي المتوسط المرجح لجميع حالات (PD) على مدى عمر الأصل المالي (Gornjak,2017,p123،2017)، تستند هذه المعالجة المحاسبية إلى الأساس المنطقي الذي يشير إلى أن الخسارة الاقتصادية تنشأ عندما تتجاوز الخسائر الائتمانية المتوقعة بشكل كبير التوقعات الأولية من خلال الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر بعد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، تنعكس هذه الخسارة الاقتصادية في البيانات المالية (ECON,2015,P13).

المرحلة الثالثة:

تتضمن الأصول المالية التي يوجد دليل موضوعي على انخفاض قيمتها في تاريخ التقرير، حيث يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر (ECON,2015,P13).

وحسب تعليمات مصرف سورية المركزي في المادة8 فقرة (5-3) تخضع التعرضات المصنفة ضمن هذه المرحلة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على كامل عمر الأصل من تاريخ القياس (احتمال دوث التعثر 100%) وتُعلّق(تُحفظ) الفوائد/العوائد والعمولات المحتسبة على التعرضات المصنفة ضمن هذه المرحلة اعتباراً من تاريخ التصنيف، وتتضمن هذه المرحلة التعرضات الائتمانية داخل وخارج الميزانية التي ينطبق عليها تعريف التعثر المنصوص عنه في المادة (7)[19] التعليمات التطبيقية للمعيار IFRS9 .

في هذه المرحلة يتعين على المصارف تكوين رؤية استشرافية مبنية على التقديرات لاحتمالات تقدير الخسائر المحتملة وذلك من خلال عدة سيناريوهات اقتصادية ويتوجب على المصارف في هذه المرحلة القيام بما يلي: (محمد،ص و حامد،م ،2017، ص11)

- تحديد خسارة الائتمان التي حدثت فعلاً

[19] - تم عرض تعريف التعثر وفق المادة 7 من التعليمات التطبيقية في الملحق 1 .

- تقدير العمر المتوقع لخسارة الائتمان
- أن تعكس إيرادات الفوائد وصافي مخصصات انخفاض قيمة الأصول.

عند نقل الأصل من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة يجب ألا تقل نسبة المخصصات المكونة لتلك الأصول عن نسبة المخصصات المكونة قبل النقل (جمعية المحاسبين القانونيين في سورية، 2014، ص218).

في هذه المرحلة سيتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعّال على التكلفة المطفأة (صافي القيمة بعد تنزيل الخسائر الائتمانية المتوقعة) بدلاً من إجمالي القيمة الدفترية (Gornjak,2017,p124، 2017). ويتم تقييم الأصول المالية على أنها منخفضة القيمة الائتمانية باستخدام نفس المعايير الخاصة بتقييم الأصول الفردية للانخفاض في القيمة بموجب IAS39 (EY,2017,P7).

الشكل (5): الاختلاف بين IFRS9 & IAS39 من خلال منهجية انخفاض القيمة.

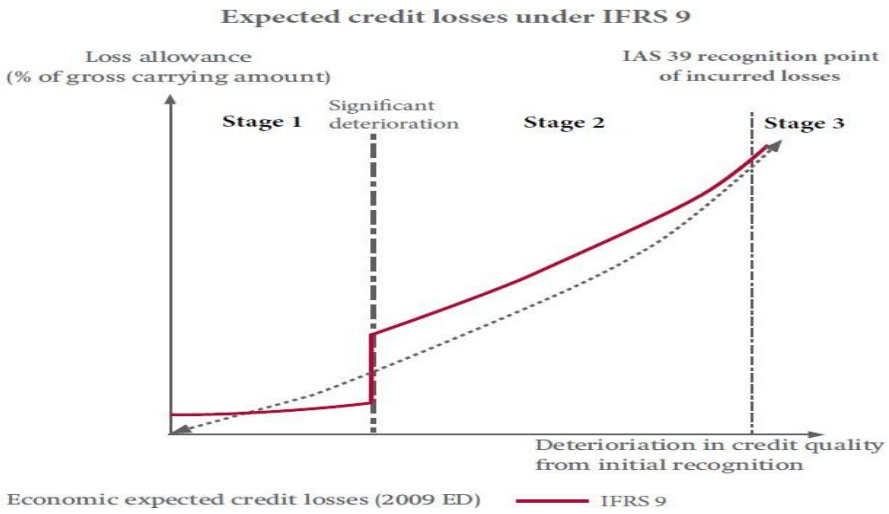

Source: (ECON, 2015,P14).

5-6-2: مداخل قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:

تتمثل أكبر مشكلة في التنفيذ العملي لنموذج انخفاض القيمة الجديد في حقيقة أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم IFRS9 لا ينص على طريقة قياس محددة لحساب نموذج ECL. لذلك من المتوقع أن تقوم المصارف بتطوير نماذجها الداخلية باستخدام معلومات معقولة وداعمة من الماضي ومن المستقبل.

يجب أن تراعي تقديرات ECL جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك البيانات التاريخية والظروف الحالية بالإضافة إلى التوقعات الداعمة للأحداث المستقبلية وظروف الاقتصاد الكلي (IFRS 9.5.5.17).

وحسب (Liang,2018.P3، Xu، وLevy) فإن الالتزام بالحد الأدنى لرأس المال التنظيمي اليوم لا يضمن الامتثال لرأس المال التنظيمي في المستقبل، وإن مؤونة الخسارة تخدم نفس الغرض من رأس المال كاحتياطي مقابل الخسائر المستقبلية المحتملة، وبالتالي يمكن اعتبار بدل الخسارة كشرط رأس مال إضافي ضمني.

تُقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام ثلاث مداخل (PWS,2017,P28).

المدخل المبسط: يسمح IFRS9 باستخدام مصفوفة مخصصات مبسطة لحساب ECL باعتبارها وسيلة عملية إذا كانت تتفق مع المبادئ العامة للخسائر الائتمانية وتستند المصفوفة لمعدلات التخلف عن السداد التاريخية للمؤسسة على مدى العمر للأداة ويتم تعديلها وفقاً للتقديرات التنبؤية (المنهج غير متاح للتسهيلات).

المدخل الائتماني المعدل: يستخدم هذا المدخل بالنسبة للتسهيلات والذمم المالية المنخفضة القيمة في تاريخ الاعتراف الأولي لأنه لا يمكن للمدخل المبسط أو المدخل العام أن يعكس بشكل مباشر الشروط الاقتصادية لهذه التسهيلات.

المدخل العام: وهو نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة(ECL) وستتم دراسته بشكل أكثر تفصيلاً.

<u>المدخل العام لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة:</u> يتم احتساب الخسائر من خلال

(أ) تحديد السيناريوهات التي يتخلف فيها العميل عن سداد قرض أو الحساب المدين
(ب) تقدير العجز النقدي الذي سيتم تكبده في كل سيناريو إذا حدث تقصير
(ج) ضرب هذه الخسارة باحتمال حدوث التقصير
(د) جمع نتائج كل هذه الأحداث الافتراضية المحتملة. نظرًا لأن كل قرض ومدين له بعض الاحتمالات على الأقل للتخلف عن السداد في المستقبل، فإن كل قرض أو مستحق له خسارة ائتمان متوقعة مرتبطة به منذ لحظة نشأته أو حيازته.

وبالتالي فإن النموذج العام لحساب مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصول يعتمد على ثلاث متغيرات أساسية وهي(Volarevic & Varovic, 2018,p277) ،

$$ECL = \sum PD * LGD * EAD$$

1. احتمالية التعثر عن السداد Probability of Default (PD)

2. نسبة الخسارة عند التعثر (Loss Given Default (LGD

3. الخسائر عند عدم السداد (التعثر) Exposure at Default (EAD)

تختلف الدراسات بتحديد ماهية العنصر الرابع لاحتساب ECL، حسب (Lilit,2019,p154 و Hayk) المكون الأخير هو معدل الفائدة الفعّال EIR يستخدم هذا لخصم الخسارة المتوقعة إلى القيمة الحالية في تاريخ التقرير عند الاعتراف المبدئي وذلك عند احتساب الخسائر المتوقعة لكل **أداة مالية بشكل افرادي**.

احتمالية التعثر عن السداد (Probability of Default (PD

يقصد باحتمالية التعثر عن السداد (Probability of Default (PD: ان يقوم المصرف بتحديد الاحتمال المستقبلي لحدوث أو عدم حدوث الخسارة الائتمانية في لحظة إعدادا لتقرير المالي وعند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهر و كذلك لكامل عمر الدين (KPMG, 2017,P10) ، ويتعين على المصرف دراسة جميع المعلومات المتاحة بشكل منطقي و بالتحديد المعلومات ذات النظرة المستقبلية بخصوص عوامل الاقتصاد الكلي التي لها تأثير على احتمالية التخلف عن السداد.

ويمكن تعريف **PD** بأنها معلمة رئيسية ضمن تشريعات بازل تتضمن آلية حساب PD تحليلات كفاية التدفقات النقدية للمدين أثناء فترة الدين، وهامش التشغيل، والنسبة المئوية للرافعة المالية المستخدمة، وانخفاض الالتزام(Volarevic & Varovic, 2018,p278) ، ويعتمد حساب PD على استخدام إما:

- المعلومات الداخلية، التصنيفات الائتمانية الداخلية كتاريخ سداد الديون، وتوقعات التدفق النقدي وغيرها.
- المعلومات الخارجية: التصنيفات المعدة من قبل بعض المصارف المُقرضة، أوالمعلومات حول PD من وكالات التصنيف الائتماني الخارجية ومع ذلك، يتم استخدم هذه المعلومات **فقط** كمعيار ونقطة انطلاق، لأن هذه النسب تعكس الماضي فقط وليس المعلومات التطلعية كما هو مطلوب و**متوسط** وضع الصناعة (وليس التفاصيل) من المقترض (Volarevic & Varovic, 2018,p278).

يتم دراسة تأثير PD لتحديد المراحل الثلاث من IFRS9 من حيث تضخيم أو تخفيف الأزمات بإحدى الطريقتين [20]:

[20] – تفضل تشريعات بازل استخدام (TTC) خلال احتمالات التخلف عن السداد (PD)، وكذلك LGD وEAD، على عكس ذلك، يدعو المعيار الدولي للتقارير المالية 9 إلى استخدام تقدير الوقت (PIT) لكل من PD وLGD وEAD. تقوم تقييمات PIT بتقييم الوضع الحالي للطرف المقابل من خلال مراعاة التأثير الدائم والدوري، في حين تركز تصنيفات TTC على المكون الدائم للمخاطر الافتراضية (Volarevic و Varovic، 2018)

1- **Point in time (PIT):** يتم تعريفها بأنها أي نقطة زمنية تكون ضمن فترة زمنية قصيرة حيث تحتسب الأثر الاقتصادي للعميل أو الأصل المالية والاقتصاد بنقطة زمنية معينة و بحقل مرتبط بالعميل أو الأصل. **وبهذه الحالة سيكون PIT حساس** لظروف الاقتصاد الكلي والتوقع يكون مربوط بحقل معين وبنقطة زمنية معينة أي بنطاق ضيق وبالتالي حساسية عالية.

إن تطبيق PD-PIT يؤثر على الطلب على رأس المال حيث أن المبالغ العالية من مخصصات الخسارة التي يحددها PD سيزيد من الطلب على رأس المال (ECON,2015,P20).

2- **Through the cycle (TTC):** هذه الطريقة تكون لفترات طويلة حيث تحتسب الأثر الاقتصادي للعميل والاقتصاد الشامل خلال فترة زمنية طويلة و يُأخذ ضمنها أفضل و أسوأ سيناريو اقتصادي، وبالتالي يكون TTCغير حساس للظروف الاقتصادية.

وبموجب المادة 6 من التعليمات التطبيقية للمعيار IFRS9 أعطى مصرف سورية المركزي المصارف السورية حرية اتباع منهجية TTC أو PIT **بشرط** توضيح معالم المنهجية والفهم الصحيح لفلسفة التصنيف الائتماني الداخلي لديها فيما إذا كانت ترتكز على معايير تأخذ بالاعتبار متغيرات الدورة الاقتصادية PIT ام TTC، وبالتالي ضرورة معايرة احتمال التعثر الذي يتم تقديره بناءاً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي سواءً لأغراض متطلبات IFRS9 أو لأغراض متطلبات كفاية الأموال الخاصة وفق منهجية IRB.

الجدول (9): تعليمات مصرف سورية المركزي لاحتساب PD.

في جميع الاحوال	0% للتعرضات بالليرة السورية تجاه الحكومة السورية و0.05% تجاه المصارف العاملة في سورية.
المرحلة الأولى	احتمال التعثر في نقطة زمنية PIT ولمدة 12 شهراً لكافة الأصول المصنفة بهذه المرحلة
المرحلة الثانية	احتساب التعثر على مدى العمر للأداة المالية
المرحلة الثالثة	100% لكافة التعرضات الائتمانية المصنفة ضمن هذه المرحلة

نسبة الخسارة عند التعثر(LOSS GIVEN DEFAULT (LGD

متغير LGD هو النسبة من الأصول المالية التي ستخسرها المصرف إذا تخلف المقترض عن السداد، ويتم احتساب هذه النسبة بالنظر إلى الضمانات والمصادر المتاحة للشركة والذي يمكن استخدامها لاسترداد رصيد الائتمان في حالة عدم السداد

نسبة الخسارة عند التعثر= (المبلغ المتوقع الحصول عليه – التعرض لعدم السداد) /التعرض عند عدم السداد

يتم احتساب المبلغ المتوقع الحصول عليه على أساس **القيمة الحالية للمبالغ الصافية** المتوقع الحصول عليها من خلال تسييل الضمانات وفقاً للقيمة المستقبلية للضمان.

بموجب التعليمات التطبيقية لمصرف سورية المركزي، يتم تقدير LGD عند كل درجة من درجات التصنيف الائتماني الداخلي حسب المادة 6 من التعليمات كنسبة من (EAD)[21]وبالتالي الاعتماد على البيانات التاريخية والحالية والمستقبلية وتستخدم النماذج والأنظمة الداخلية لبناء نقاط الخسارة عند التعثر ولاحتساب معدل الاسترداد التاريخي على مستوى كل تعرض بما في ذلك تعرضات التجزئة المضمونة وغير المضمونة بضمانات مقبولة، وفي حال عدم كفاية المعلومات التاريخية يمكن للمصارف استخدام بيانات مستمدة من واقع القطاع المصرفي و بيانات خارجية من إحدى وكالات التصنيف الائتماني بالنسبة للتعرضات غير المدرجة في محفظة التسهيلات الائتمانية.

التعرضات عند عدم السداد أو التعثر (EAD) Exposure at Default .

المتغير EAD هو مقدار الأموال التي يتم استثمارها في أداة مالية معينة تتعرض لمخاطر الائتمان، وتُعرِّفُها تشريعات BASEL2 على أنها التعرض الإجمالي بموجب إحدى التسهيلات عند تقصير العميل، وهي معلمة تُستخدم في حساب رأس مال البنك.

من جهة أخرى، بما أن الخسائر الائتمانية المتوقعة تمثل الرؤية المستقبلية التطلعية للمصرف بما يخص مخاطر الائتمان فإن مدخلات التعرضات يجب أن تكون برؤية مستقبلية تطلعية وتستند إلى الفترة الزمنية التي يحتمل وقوع عدم سداد أو تعثر فيها، وبالتالي ستشمل التعرضات ما يلي

– جميع الالتزامات القائمة داخل وخارج المركز المالي بعد تعديلها بالتدفقات النقدية التعاقدية لتوافق التدفقات المتوقعة عند عدم السداد.

– أي مدفوعات مقدمة يتوقع البنك سدادها قبل تاريخ استحقاقها وفقاً لأدلة مستندية أو خبرة تاريخية موثقة

بموجب التعليمات التطبيقية لمصرف سورية المركزي، يتم تقدير EAD بالنسبة للتعرضات ضمن **المرحلة الثالثة** بالقيمة الدفترية كما في تاريخ القياس مطروحاً منه الفوائد المعلقة، أما بالنسبة للتعرضات المصنفة ضمن **المرحلتين الأولى والثانية** يتم تقدير EAD من خلال الاعتماد على القيمة الدفترية للتعرض بتاريخ

[21] - سيتم عرض الحدود الدنيا LGD في الملحق 1.

القياس مضافاً لها الفوائد المحققة غير المستحقة مع الأخذ بعين الاعتبار كافة التدفقات النقدية المتوقع استخدامها من قبل العميل قبل تاريخ التعثر.

عند حساب ECLs فإن العجز النقدي المتوقع يجب أن يتضمن التدفقات النقدية من تسييل الضمانات والمخففات الائتمانية الآخرى بشرط توفر الخصائص التالية

- أن تكون الضمانات جزء من الشروط التعاقدية
- لا يتم الاعتراف بها بشكل منفصل من قبل المصرف

تحديد الزيادات الكبيرة (التغيير الجوهري) في مخاطر الائتمان

احدى التحديات الجوهرية في تطبيق المدخل العام (نموذج الخسارة المتوقعة) هو تتبع وتحديد فيما إذا كان هناك تغير جوهري بمخاطر الائتمان لاحتمال التعثر منذ الاعتراف الأولي.

إن الخسارة الاقتصادية الحقيقية تنشأ عندما تتجأوز الخسارة الحالية التوقعات، لذلك فإن الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل المالية بعد التعرض لزيادة الخطر الائتماني بشكل جوهري يعكس الخسارة الاقتصادية بشكل أدق بالبيانات المالية.

يجب درا سة مجموعة من العوامل والمؤشرات التي تدل على <u>التغيرات الجوهرية للمخاطر الائتمانية</u> أهمها:

1. التغير الجوهري الفعلي أو المتوقع في التصنيف الائتماني الخارجي للأدوات المالية
2. انخفاض التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي أو المتوقع للمقترض أو انخفاض في درجات العوامل المستخدمة لتقييم مخاطر الائتمان داخلياً.
3. الزيادات في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. وتشمل هذه:

- قرينة قابلة للدحض بأن مخاطر الائتمان تعتبر قد زادت بشكل كبير إذا كان المبلغ مستحقاً (Brøgger و Cokayne، 2018 , October) 30 يوماً (EY,2017,p8).
- القيمة الزمنية للنقود، عن طريق خصم خسائر الائتمان المتوقعة حتى تاريخ التقرير (Deloitte , April 2016,P10).

آلية العمل وفق نموذج الخسارة المتوقعة ECL: يجب على المصرف القيام بما يلي،

- يجب تطبيق متطلبات انخفاض القيمة بأثر رجعي وفق للمعيار المحاسبي IAS8.
- في تاريخ كل تقرير، يجب تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات الأولي، بالاعتماد على المعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، والتي تُعد مؤشراً على زيادات كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي.

- عندما لا تُتاح معلومات تتسم بأنها تطلعية للمستقبل أكثر من وضع تجاوز موعد الاستحقاق (سواء على أساس منفرد أو جماعي) بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما، فإنه يمكن للمصرف أن تستخدم معلومات عن تجاوز موعد الاستحقاق لتحديد ما إذا كان هناك زيادات كبيرة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات الأولي
- إذا كانت المصارف قد قامت بقياس مخصص الخسارة لأداة مالية بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمرها في فترة التقرير السابقة، ولكنها قررت في تاريخ التقرير الحالي أنها لم تعد مستوفاة، فإنه يجب على المصارف أن تقيس مخصص الخسارة بمبلغ مساو للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهرا من تاريخ التقرير الحالي.
- يجب أن تثبت ضمن الربح أو الخسارة على أنه ربح أو خسارة انخفاض القيمة مبلغاً مساوياً للخسائر الائتمانية الذي يتطلب لتعديل مخصص الخسارة في تاريخ التقرير إلى المبلغ الذي يتطلب أن يتم إثباته وفقاً لهذا المعيار.

7-1: مخففات المخاطر الائتمانية (Credit Riske Mitigations) [22].

مع مراعاة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع استلامها لقاء تسييل الضمانات تعتبر الضمانات المبينة في الجدول التالي مخففات مخاطر لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة **وفقاً لتعليمات مصرف سورية** المركزي وذلك بعد خصمها بالحد الأدنى لنسب الاقتطاع[23] ووفقاً لافتراضات والشروط التالية.

الجدول (10): مخففات مخاطر الائتمان **وفقا لتعليمات مصرف سورية المركزي**.

الضمان	نسبة الاقتطاع
الذهب والتأمينات النقدية.	100% من الذهب المرهون و100% من قيمة التأمينات النقدية والودائع المجمدة أو شهادات الإيداع المرهونة لقاء التعرضات الائتمانية، شريطة عدم وجود موانع قانونية لتسييل الودائع ومراعاة الاحكام الخاصة بالسياسات النقدية وأنظمة القطع والأنظمة النافذة بخصوص إمكانية قبول الذهب والعملات الأجنبية كضمانات مقابل تسهيلات ائتمانية بالليرة السورية.
العقارات	75% من القيمة التخمينية للعقار المرهون لصالح المصرف، أو قيمة سند الرهن (مضافاً اليه الفوائد على قيمة السند المرهون) وفي حال لم يتم تسييل العقارات بمرور سنة من تاريخ تصنيف ضمن المرحلة الثالثة يتم خصم قيمة الضمانة بنسبة 20% سنوياً على مدار 5 سنوات.

22- المادة 9 من التعليمات التطبيقية للمعيار 9 الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

23 - تعتبر نسب الاقتطاع المبينة في الجدول كحدود دنيا وعلى المصارف تطوير أنظمتها ونماذجها الداخلية لتقدير نسب الاقتطاع للضمانات المقبولة.

الأوراق المالية	75% من القيمة العادلة للأوراق المالية ويتم إهمال قيمة هذه الضمانة في حال مرور سنة تاريخ تصنيف ضمن المرحلة الثالثة وعدم تمكن المصرف من تسييلها.
السيارات والآليات والمعدات المرهونة	50% من القيمة التخمينية للأصول المرهونة المسجلة لدى الدوائر الرسمية والمؤمن عليها بموجب بوليصة تامين مجيرة لصالح المصرف.
التسهيلات الائتمانية المضمون من قبل شركات التأمين	75% من جزء التسهيلات الائتمانية المضمونة.
التسهيلات المضمونة من قبل شركات ضمان التسهيلات	100% من التسهيلات، ويتم إهمال قيمة الضمانات مالم تقم شركة ضمان التسهيلات بالدفع بمرور سنة على تاريخ تصنيف التعرض الائتماني ضمن المرحلة الثالثة.
عند اختلاف العملة التي يقوم بها أي ضمانة	يتوجب تخفيض قيمة هذه الضمانة بنسبة اقتطاع 10% إضافة إلى نسب الاقتطاع المذكورة أعلاه.

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على التعليمات التطبيقية ل IFRS9 الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

8-1: الأرباح والخسائر الناتجة عن تطبيق المعيار IFRS9:

1-يجب أن يتم إثبات المكاسب والخسائر من الأصول والالتزامات المالية التي يتم قياسُها بالقيمة العادلة ضمن الربح أو الخسارة مالم يكن (النص المترجم للمعيار من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (1-7-5)):

- جزء من علاقة تحوط للاستثمارات بعملة أجنبية وتحوط القيمة العادلة من مخاطر معدل الفائدة.
- استثمار بحقوق الملكية اختارت المصرف أن تعرض المكاسب والخسائر ضمن قائمة الدخل الشامل الآخر
- التزاماً ماليا تم تصنيفُه ب FVPL ويقوم المصرف بعرض التغيرات ضمن قائمة الدخل الشامل الآخر.
- ان يكون أصلا ماليا يقاس بFVOCI والمصرف مطالب بإثبات التغيرات ضمن الدخل الشامل الآخر.

2- يتم إثبات المكاسب والخسائر من الأصول والالتزامات المالية المصنفة بالتكلفة المطفأة ضمن الربح والخسارة.

3-في حال بيع الأصول المصنفة FVOCI أو جزء منها يتم تسجيل الدخل الناتج عن ذلك في قائمة الدخل الشامل وضمن قائمة حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي القيمة العادلة للأصول المباعة إلى الأرباح المدورة وليس في قائمة الدخل.

الاستثمارات في حقوق الملكية:

- عند الإثبات الأولي يمكن للمصرف ان يعرض ضمن الدخل الشامل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة لاستثمار ب أدوات ملكية تقع في نطاق IFRS9، ويتم إثبات توزيعات الأرباح والخسائر ضمن الربح والخسارة.
- أرباح الأسهم عادةً ما يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة (ما لم تمثل استرداد جزء من تكلفة الاستثمار) (EY,2017,p5).
- لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المعترف بها في OCI إلى الربح أو الخسارة. وبالتالي، ليست هناك حاجة لمراجعة هذه الاستثمارات لتحديد انخفاض القيمة المحتمل. ومع ذلك، يمكن تحويل احتياطيات حقوق الملكية للأصل المصنف ب FVOCI، أي إلى عنصر آخر من حقوق الملكية، إذا اختار المصرف ذلك (EY,2017,p5).

الأصول المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: يجب أن يتم قياس المكاسب والخسائر من هذه الأصول ضمن الدخل الشامل الآخر باستثناء مكاسب وخسائر الهبوط و صرف العملات الأجنبية وعند إلغاء الأصل أو إعادة تصنيفه يتم إعادة تصنيف المكاسب والخسائر المثبتة سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح والخسائر على انه تعديل إعادة التصنيف (حسب المعيار1) ويتم إثبات الفائدة الفعلية التي تم إثباتها بطريقة الفائدة الفعلية ضمن الربح والخسائر (((5,7,10),IFRS9,2014 .

الالتزامات المالية[24] :

على المصرف ان يعرض المكاسب والخسائر من الالتزامات المصنفة من خلال الربح والخسارة كما يلي

- يعرض التغير في القيمة العادلة الذي يمكن تبريره بالتغير في المخاطر ضمن الدخل الشامل الآخر، وفي حال حدوث عدم تماثل محاسبي أو تضخيم الأرباح والخسائر يتم إثبات كل المكاسب والخسائر ضمن الأرباح والخسائر.
- يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة ضمن الأرباح والخسائر، بالإضافة إلى المكاسب والخسائر الناتجة عن ارتباطات التسهيلات وعقود الضمان المالي المصنفة من خلال الربح والخسارة.

أي إيرادات فوائد وأرباح / خسائر صرف عملات أجنبية يتم تسجيلها مباشرة في الربح أو الخسارة (EY، March 2017).

1-9: المحاسبة على التحوط:

لم يتم تصميم نموذج جديد لمحاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9، وبالتالي يمكن لأي كيان يعتمد المعيار IFRS9 تطبيق متطلبات محاسبة التحوط وفق IAS39 بالاقتران مع متطلبات "التحوط

[24] - المادة (5-7-7) من المعيار IFRS9 و المترجم من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

الكلي" العامة للمحاسبة وفق IFRS9 (Deloitte , April 2016,P12)، وعند تطبيق المعيار IFRS9 لأول مرة يمكن للمصرف أن يختار كخيار لسياسة المحاسبة الخاصة به مواصلة تطبيق جميع متطلبات محاسبة التحوط وفق IAS39 بالإضافة إلى متطلبات الفصل 6 من IFRS9 (متطلبات التحوط) .(Deloitte , April 2016,P12)

1-9-1: الهدف من المحاسبة عن التحوط ونطاقها وفق المعيار IFRS9.

يهدف هذا الجزء من المعيار إلى بيان أثر أنشطة إدارة المخاطر للمصارف التي تستخدم الأصول المالية للتحوط عن مخاطر معينة والتي من الممكن أن تؤثر على الربح والخسارة (أو الدخل الشامل الآخر بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية التي اختارت المصرف ان تعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر) (النص المترجم للمعيار من قبل الهيئة السعودية للحاسبين القانونيين (6-1)). وبالتالي، يمثل النموذج الذي يطرحه IFRS9 تعديلا هيكليا شاملا لمحاسبة التحوط يشمل جوانب متكاملة تضم الأشخاص والعمليات والأنظمة والذي من شأنه تحقيق المواءمة بين المعالجة المحاسبية وادارة المخاطر، بالإضافة إلى تخفيف تقلب الارباح أو الخسائر التي كانت نتيجة التغير في مخاطر الائتمان من الالتزامات المراد قياسها بالقيمة العادلة.

1-9-2: ضوابط ومعايير التأهل للمحاسبة عن التحوط[25] :

- تتكون علاقة التحوط فقط من أدوات تحوط مؤهلة وبنود يتم التحوط لها مؤهلة
- يوجد في بداية علاقة التحوط تصنيفاً وتوثيقاً رسمياً لعلاقة التحوط ولهدف المصرف من إدارة المخاطر واستراتيجيتها لمُبَاشَرَة التحوط.
- تستوفي علاقة التحوط جميع متطلبات فاعلية التحوط التالية:
  - أن يكون هناك علاقة اقتصادية بين البند المُتحوط له وأداة التحوط.
  - ألا يهيمن أثر المخاطر الائتمانية على التغيرات في القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة الاقتصادية.
  - أن تكون نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها مثل تلك الناتجة عن حجم البند المُتحوط له التي يقوم المصرف بالتحوط لها فعليا وحجم أداة التحوط التي تستخدمها المصرف فعلياً للتحوط لذلك الحجم من البند المُتحوط له.
  - يمكن تعديل نسبة التحوط إذا لم تعد علاقة التحوط تلبي متطلبات فعالية التحوط وظل هدف إدارة المخاطر كما هو، يشار إليه ب "إعادة التوازن"، بحيث يفي بالمعايير مرة أخرى (EY,2017,P12).

[25] – المادة 6-4 من المعيار IFRS9 و المترجم من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

1-9-3: المحاسبة عن علاقات التحوط المؤهلة: هناك ثلاثة أنواع من علاقات التحوط:

1. **تحوط القيمة العادلة** :وهو التحوط من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام مُثبت أو لارتباط ملزم غير مُثبت والتي يمكن عزوها إلى مخاطر معينة ويمكن أن تؤثر على الربح أو الخسارة.
2. **تحوط التدفق النقدي** :وهو التحوط من التعرض للتقلب في التدفقات النقدية الذي يمكن عزوه إلى مخاطر مرتبطة بكامل أصل أو التزام مُثبت أو بمكون له (مثل جميع دفعات الفائدة المستقبلية على دين متغير المعدل أو بعضها) أو معاملة متوقعة محتملة لحد كبير، ويمكن أن يؤثر على الربح أو الخسارة.
3. **تحوط صافي استثمار في عملية أجنبية** كما هي مُعرفة في معيار المحاسبة الدولي IAS21 .

بموجب IFRS9، فإن الأنواع الثلاثة من علاقات التحوط هي نفسها كما في IAS39، باستثناء أن المصرف مطالبة بتطبيق تعديل الأساس عندما تؤدي المعاملة المتوقعة في تحوط التدفقات النقدية إلى الاعتراف ببند غير مالي. بموجب IAS39،

ويُطلب من المصرف توثيق ما يلي:

1. أداة التحوط المؤهلة والبند المحوط (بكاملها أو مكوناتها).
2. هدف إدارة المخاطر واستراتيجيتها للقيام بالتحوط.
3. طبيعة خطر التحوط.
4. كيف سيقوم البنك بتقييم ما إذا كانت علاقة التحوط تفي بمتطلبات فعالية التحوط.

1-9-4: التغييرات الرئيسية من معيار المحاسبة الدولي IAS39 (EY,2017,10)،

- **اختبار فعالية التحوط:** وهو أمر محتمل فقط ويمكن أن يكون نوعيًا، وفقاً لتعقيد التحوط. يتم استبدال نطاق 80–125٪ باختبار قائم على الأهداف يركز على العلاقة الاقتصادية بين العنصر المحوط وأداة التحوط، وتأثير مخاطر الائتمان على تلك العلاقة الاقتصادية.
- **عنصر المخاطرة:** قد يتم تعيين هذا البند كبند متحوط، ليس فقط للبنود المالية، ولكن أيضاً للبنود غير المالية المقدمة عنصر الخطر قابل للتحديد بشكل منفصل ويمكن قياسه بشكل موثوق.
- **تكاليف التحوط:** يمكن استبعاد القيمة الزمنية للخيار، والعنصر الآجل للعقد الآجل وأي فروق أساس بالعملة الأجنبية من تعيين الأصل المالية كأداة تحوط ومحاسبتها على أنها تكاليف التحوط. هذا يعني أنه، بدلاً من تغييرات القيمة العادلة لهذه العناصر التي تؤثر على الربح أو الخسارة مثل أداة التداول، يتم تخصيص هذه المبالغ للربح أو الخسارة مماثلة لتكاليف المعاملة (والتي يمكن أن تشمل التعديلات الأساسية)، في حين يتم التعرف على تغييرات القيمة العادلة مؤقتاً في الدخل الشامل الآخر (OCI).
- **إفصاحات:** تُعتبر أكثر شمولاً وتتطلب توفير معلومات ورؤى أكثر وضوحًا.

1-10: الإفصاح والحوكمة:

يعدل المعيار IFRS9 متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS7 (الإفصاحات)، ويُضيف عدد من الإفصاحات الجديدة المتعلقة بالتصنيف والقياس (العبسي، لعبيدي، و الهادي،2019، ص113)، ومحاسبة انخفاض القيمة، والتحوط، **أهمها** (PWS,2017,P37)

- التصنيف والقياس وإعادة التصنيف.
- الكشف عن القيم الدفترية تحت تصنيفات القياس الجديدة
- الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المعينة على أنها وفق FVOCI .
- الالتزامات المُصنفة بفئة FVPL
- الأرباح والخسائر غير المحققة المتعلقة بالأصول المقاسة بالتكلفة المطفأة.
- يتم تعديل المعيار المحاسبي الدولي IFRS1 ليطلب بنداً في بيان الدخل للأرباح والخسائر الناشئة عن إلغاء الاعتراف بالأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

الإفصاحات بموجب IFRS9 أكثر شمولاً وتتطلب توفير معلومات ورؤى أكثر وضوحًا وتُعتبر المفتاح لتطبيق المعيار بشكل صحيح، ويتعين على المصارف الخاضعة ل IFRS9 الإفصاح عن المعلومات التي تُبين أساس حسابات ECL وكيفية قياسها وتقييم التغيرات في مخاطر الائتمان، ويجب تقديم تسوية لمبالغ فتح وإغلاق حسابات ECL والقيم الدفترية للأصول المرتبطة بشكل منفصل لفئات مختلفة من ECL وفئة الأصول.

وحسب (Lilit,2019,P156 وHayk) نظرًا لمتطلبات انخفاض القيمة الجديدة ووفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 7، يتعين على المصارف الإفصاح من خلال تقاريرها المالية عن ممارسات إدارة مخاطر الائتمان الخاصة بها وكيفية ارتباطها بالاعتراف بنموذج ECL وقياسه، بما في ذلك الأساليب والافتراضات والمعلومات المستخدمة لقياس ECL.

ويجب على المصارف ان يجب أن تنشر تفاصيل أي ترتيب انتقالي لتطبيق المعيار 9، والأساس المنطقي له، وتأثيره على العمليات المصرفية في البنك (BIS-2017) .

وتلبية لمتطلبات تطبيق IFRS9 وتعليمات مصرف سورية المركزي تلتزم المصارف العاملة بمتطلبات الإفصاح بموجب المعيارIFRS7 والمعيار IFRS9 من خلال تزويد مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف بما يلي،

- بالنماذج التي سيقوم بوضعها بناءاً على التعليمات التطبيقية ل IFRS9 بشكل ربعي.
- نسخة من تقرير مدقق الحسابات الخارجي بالاضافة لشهادات دورية حول صحة عمليات التصنيف والقياس وكفاية الإفصاحات ومدى ملائمة السياسات والإجراءات التي أعدها المصرف لغاية تطبيق

IFRS9 ومدى فعآلية نظام التصنيف الائتماني الداخلي والمنهجيات والنماذج الآخرى المتبعة لأغراض احتساب ECL.

بالإضافة إلى التقيد بما يلي:

- الإفصاح الكمي والنوعي (Quantitative and Qualitative Disclosures) عن الفرضيات والمدخلات المتعلقة بحساب ECL.
- الإفصاح النوعي عن المعلومات المستقبلية (Forward-looking Information)
- المراجعة الدورية لسياسات الإفصاح التي يعتمدها المصرف للتأكد من أن المعلومات المُفصح عنها تبقى قابلة للمقارنة مع المصارف الآخرى وذات العلاقة بملف المخاطر ومعايير الصناعة المصرفية وظروف السوق.

11-2: تاريخ السريان والتحول[26]:

- يجب على المصارف أن تطبق المعيار ابتداءاً من عام 2018 ويسمح بالتطبيق المبكر وإذا اختارت المصرف أن تطبق هذا المعيار أبكر، يجب عليها أن تفصح عن تطبيقها وأن تطبق جميع المتطلبات الواردة في هذا المعيار في الوقت نفسه.
- يجب على المصارف أن تطبق هذا المعيار بأثر رجعي وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 8 (السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء)، ولا يجوز أن يتم تطبيق هذا المعيار على البنود التي قد تم إلغاء إثباتها بالفعل في تاريخ التطبيق الأولي. ومع ذلك، يتضمن IFRS9 بعض أحكام الانتقال الخاصة المصممة ليصبح تطبيق IFRS9 أسهل، (أثر رجعي على متطلبات التصنيف وانخفاض القيمة، ومستقبلي على محاسبة التحوط (Deloitte,2016,P16).
- عندما يتم إعداد التقارير المالية المرحلية وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي IAS34، لا يلزم تطبيق المتطلبات في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 على الفترات المؤقتة قبل تاريخ تقديم الطلب الأولي، إذا كان ذلك غير عملي (النص المترجم للمعيار من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين،7-2-16).

[26] - ولمقتضيات التحول فإن تاريخ التطبيق الأولي هو التاريخ الذي تطبق فيه المنشأة لأول مرة تلك المتطلبات لهذا المعيار ويجب أن تكون بداية فترة التقرير التي تلي إصدار هذ المعيار .وتبعا للمنهج الذي تختاره المنشأة لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي9، فإنه يمكن أن ينطوي التحول على تاريخ واحد أو أكثر من تاريخ واحد للتطبيق الأولي لمتطلبات مختلفة

الخلاصة:

الهدف الرئيسي من هذا المبحث هو التعريف بالمعيار الجديد (IFRS 9) وبالتغيرات التي أحدثها في تصنيف الأصول المالية وقياسها و بنموذج انخفاض القيمة للأدوات المالية والذي يمكن قياسه من خلال نموذج الخسارة المتوقعة (ECL)، كما شرح التغيرات في محاسبة التحوط مع الإفصاحات المطلوبة لبيان آلية تطبيق المعيار الجديد، وركز على نموذج الخسارة المتوقعة (ECL) حيث يرتبط استخدام هذا النموذج بالمخاطر الائتمانية للشركة والتي يمكن حسابها عن طريق المتغيرات الأساسية للنموذج وهي(PD &LGD &EAD)، مع ضرورة الاستعانة بتشريعات بازل لحساب هذه المتغيرات بدقة.

سيتم تحليل الإيجابيات والسلبيات النتاتجة عن تطبيق IFRS 9 عبر مصفوفة SWAT.

الجدول (11): تحليل الإيجابيات والسلبيات بواسطة مصفوفة SWAT (على سبيل المثال لا الحصر).

نقاط القوة	نقاط الضعف
➢ نموذج ECL يؤدي إلى الاعتراف بخسائر التسهيلات في الوقت المناسب (Jeong، Jeffrey، Chong ، و Feng، 2021) ➢ تحسين إدارة مخاطر الائتمان لدى المصارف، وزيادة الشفافية بشأن جودة أصول المصارف ومخاطر الائتمان (Frykström و Li، 2018) ➢ يقلل من تاثير الجرف (Kund و Rugilo، 2020) ➢ يقلل من تعقيد تصنيف وقياس الأصول المالية. (Huian، 2012) ➢ يقدم المعيار نظرة مستقبلية لجودة الائتمان، مع توقع أن تدرك المصارف انخفاض الائتمان قبل وقوع الخسارة (Deloitte، November 2016). ➢ يسهم في تحسين أنظمة مراقبة جودة الائتمان في الصناعة المصرفية. إضافة إلى ذلك، فإن الاعتراف بخسارة التسهيلات في الوقت المناسب سوف يعزز سياسات توزيعات الأرباح والأرباح الأكثر حصافة (Hoogervorst (2018)) ➢ يلبي متطلبات لجنة بازل(وغيرها من السلطات الإشرافية) لتعزيز الاعتراف بخسائر التسهيلات خلال دمج مجموعة أوسع من المعلومات الائتمانية (ECON، 2015)	➢ لا يوفر نهجا جديداً للالتزامات المالية (Huian، 2012). ➢ هناك جزء من تأثير الجرف متأصل في المعيار IFRS9 ولايمكن معالجته في بعض الأحيان إلى بزيادة رأس المال (Kund و Rugilo، 2020). ➢ الاعتراف الأولي بـ ECL لمدة 12 شهراً تعسفي إلى حد ما ويفتقر إلى التبرير المفاهيمي. (ECON، 2015) وذلك نتيجة إدخال مفاهيم جديدة (مثل نموذج الأعمال) تتطلب حكمًا أكثر احترافية ويمكن أن تقدم حكماً ذاتياً في بعض الأوقات (Huian، 2012). ➢ لا يقدم معالجة جديدة لمحاسبة التحوط IFRS 9. ➢ إذا كانت الإدارة غير قادرة أو غير راغبة في تحديد "الزيادات الكبيرة" في مخاطر الائتمان في الوقت المناسب، فإن التحول من المرحلة 1 إلى المرحلة 2 سيؤدي إلى "تأثيرات جرفية" كبيرة (أي زيادات مفاجئة وكبيرة في مخصصات خسائر التسهيلات) تخلق نفس المشاكل عند تطبيق IAS39. (ECON، 2015).

➢ يعالج القضايا الناشئة عن الأزمة المالية ➢ تبسيط القواعد التي تتعامل مع قياس العقود الهجينة التي تحتوي على المشتقات المضمنة (Huian، 2012) ➢ التطبيق الصحيح للمعيار يعزز الثقة والنمو ويدعم الاستقرار المالي طويل الأجل للاقتصاد العالمي. (Hoogervorst، 2017). ➢ إمكانية المقارنة وتوحيد المحاسبة والمراجعة المالية (Gornjak، 2017)	
الفرص	التهديدات
➢ يعطي المزيد من المرونة عند اتخاذ القرارات المحاسبية عن طريق استخدام الاحكام المهنية في بعض الأوقات (IFRS، 2014) ➢ يتيح إمكانية إعادة تصنيف بعض الأصول المالية التي تم قياسها مسبقًا بالقيمة العادلة إلى التكلفة المطفأة والعكس بالعكس، عند الاعتماد المبدئي (Huian، 2012). ➢	➢ صعوبة التعامل مع البيانات المفقودة أو الغير مكتملة. ➢ إمكانية تطبيق IFRS9 فقط على المصارف المدرجة في البورصة (Huian، 2012) ➢ تتجسد في الصعوبات المتأصلة في التنبؤ بالمستقبل. ➢ تتمثل المشكلة الكبيرة في أن IFRS9 لا ينص على طريقة قياس محددة لحساب ECL. وبالتالي يتوجب أن يقوم المصارف بتطوير نماذجها الداخلية باستخدام معلومات معقولة وداعمة من الماضي ومن المستقبل، ➢ من الممكن أن يكون تخفيف اثار الجرف على حساب التحميل الأمامي (Kund و Rugilo، 2019) ➢ من الصعب نسبيا تحديد تكلفة التنفيذ (Gornjak، 2017) . ➢ تأثير النتائج على النسب المهمة للمصرف (مثل كفاية رأس المال) (Deloitte، 2018) .

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

المبحث الثاني

الأطر النظرية لرأس المال التنظيمي وكفاية رأس المال واختبارات الجهد البنكية.

2-1: تمهيد:

تناول هذا المبحث مراجعة الأدبيات النظرية المتعلقة برأس المال التنظيمي وكفاية رأس المال وفق معايير بازل معايير بازل واختبارات الجهد البنكية حيث ركز على نشأة معايير بازل واختبارات الجهد البنكية وتطورها كما تم التطرق إلى دراسة التوافق بينها وبين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9.

2-2: نشأة وتطور معايير بازل

بدأ الاهتمام بوضع المعايير منذ منتصف القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة حيث صدر قانون يحدد الاحد الأدنى لرأس مال كل بنك وفقاً لعدد السكان التي يعمل بها، وفي القرن العشرين وضعت السلطات المشرفة على المصارف بعض المعايير والنسب المالية لتتبعها المصارف مثل حجم الودائع إلى رأس المال ورأس المال الإجمالي (BALTHAZAR,2006,p15) .

وتتالت الأفكار ومحاولات وضع معايير تحكم عمل المصارف وكان الاهتمام بالدرجة الأولى لوضع معايير لقياس كفاية رأس المال وتحديد المخاطر التي تهدد عمل المصارف حتى تبلورت وانبثقت لجنة بازل في العقد السابع من القرن العشرين تحديدا بعد المشاكل التي واجهت القطاع المصرفي والمالي في البلدان الصناعية الكبرى (Shakdwipee & Mehta.2017,p67).

ركزت لجنة بازل بالدرجة الأولى على موضوع الرقابة المصرفية للدول التي تعرضت للنتائج السلبية للتحرر المالي في ظل تزايد المخاطر وتشعُّبها وتراجع دور الجهات الإشرافية في الرقابة والإشراف على المصارف.

مفهوم الرقابة المصرفية: يقصد بها مجموعة الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تتخذها المصارف المركزية (بوصفها الجهة التي تقوم بالإشراف على المصارف) بهدف تجنب الاختلالات الناشئة عن الأزمات المالية وذلك من خلال الكشف عن مشكلات محافظ الاستثمارات والتسهيلات قبل أن يحدث التعثر، وإلزام المصارف باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة بما يحول دون التعرض لمخاطر الفشل النظامي الذي يؤدي إلى انهيار الثقة في القطاع المصرفي والإقبال الواسع للمودعين على سحب ودائعهم وبالتالي انهيار النظام المصرفي بأكمله (عبد القادر و غراية،2015،ص99)، الغرض الرئيسي من الرقابة وتنظيم المصارف هو،

- التأكد من أن البنك يحتفظ برأس مال كافٍ للمخاطر التي يتحملها (وسادة) (HULL,2015)،
- تقليل احتمال فشل البنك،
- زيادة ثقة الأفراد والشركات في النظام المصرفي.

2-2-1: لجنة بازل للرقابة المصرفية (بازل1) :هي اللجنة التي تأسست وتكونت من محافظي المصارف المركزية للدول الصناعية الكبرى العشرة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بريطانيا، فرنسا، ايطاليا، هولندا، السويد، سويسرا، اليابان، لكسمبورغ، وذلك نهاية 1974 بإشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية (Shakdwipee,2017,p67 و Mehta)، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد وحجم الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر بعض المصارف وانتشار فروع المصارف خارج الدولة الأم بالإضافة للمنافسة القوية التي خلقتها المصارف اليابانية تجاه المصارف الغربية نتيجة لتدني رؤوس أموالها كان ذلك عام 1988، وكانت النتيجة الرئيسية للاتفاق هو نسبة كوك (**Cook ratio**)،

نسبة كوك Cook ratio: حسب (HULL,2015,p327) فإن نسبة Cooke تُعبر عن تعرضات مخاطر الائتمان بما يسمى الأصول المرجحة بالمخاطر التي يتعرض لها المصرف ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى ثلاث فئات وهي المخاطر ناشئة عن الأصول المدرجة **في الميزانية العمومية والمخاطر الناشئة عن بنود خارج الميزانية** (باستثناء المشتقات)، بالإضافة إلى **مخاطر ناشئة عن مشتقات خارج البورصة.**

نصت اتفاقية بازل 1 على ضرورة قيام المصارف بالحفاظ على رأس المال مساوي لما لا يقل عن 8٪ من الأصول الموزونة بالمخاطر. وتم تصنيف رأس إلى:

A. المستوى الأول (Tier 1 Capital Ratio)[27]: وهي نسبة رأس المال الأساسي إلى مجموع أصولها ذات المخاطر المرجّحة (RWA)، يشمل رأس المال من المستوى الأول للمؤسسة المصرفية قيمة الأسهم العادية[28] والأرباح المُحتجزة والدخل الشامل المتراكم والأسهم الممتازة غير التراكمية ذات تاريخ استحقاق ثابت وأي تسويات أخرى على تلك الحسابات(BCBS , 1988) .
B. المستوى الثاني[29] يشار إليه برأس المال التكميلي: ويشمل أدوات مثل الأسهم الممتازة الدائمة التراكمية، و4 أنواع من إصدارات سندات مدتها 99 عاماً، وديون ثانوية (أي ديون تابعة للمودعين) بعمر أصلي لأكثر من خمس سنوات، الاحتياطيات غير المكشوف عنها (HULL,2015,P330).

[27] – بطريقة أخرى (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات القانونية + الاحتياطيات المجانية المفصح عنها) – (استثمارات الأسهم في الأصول الفرعية + الأصول غير الملموسة +الشهرة+ الخسائر الحالية والمقدّم + الاستثمارات في الشركات التابعة غير الموحدة) (BALTHAZAR، 2006).

[28] – رأس مال الأسهم هو أهم نوع من رأس المال لأنه أول اداة لامتصاص الخسائر.

[29] – بطريقة أخرى: (الاحتياطات الغير معلن عنها +المخصصات العامة +أدوات رأس المال الهجين (بشرط ان تكون مدفوعة بالكامل) و الديون الثانوية (بحد أقصى 50٪ من المستوى 1، الحد الأدنى لمدة 5 سنوات – عامل خصم للاستحقاقات الأقصر) – الاستثمارات في الشركات التابعة غير الموحدة) (BALTHAZAR، 2006).

وحسب (BALTHAZAR,2006) يشترط الاتفاق أن يكون 50٪ على الأقل من رأس المال المطلوب (أي 4٪ من الأصول الموزونة بالمخاطر) في المستوى الأول، علاوة على ذلك، يشترط الاتفاق 2٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر لتكون حقوق ملكية مشتركة[30].

إن رأس المال الأساسي هو أول من يمتصّ الخسائر قبل أن يتأثر المستثمرين حيث يستخدم قدر كبير من اختبارات الجهد البنكية رأس المال من المستوى الأول كتدبير أولي لاختبار سيولة البنك وقدرته على الصمود أمام حدث نقدي صعب، وهو مقياس ملاءة المصارف الذي يقيس قوة رأس مال البنك، وعندما يصبح البنك متعثراً يصبح رأس المال من المستوى الثاني معرضاً للتأثر لأنه مرتبط بالمودعين، وبالتالي يوفر الأمان للمودعين (Shakdwipee,2017,p68 و Mehta).

C. تم تعديل الاتفاقية في 1996وتم وضع النهج الموحد لقياس الرسوم الرأسمالية لمخاطر السوق، وبموجب هذا التعديل تم السماح باستخدام عدة مناهج لتقدير المخاطر وإدارة رأس المال وهي النهج الموحد والنهج القائم على التقييم الداخلي IRB (Salameh، 2013) وبموجب هذا التعديل أصبح للبنك مرونة أكبر في رأس المال الذي يستخدمه لمخاطر السوق حيث يمكن أن يستخدم رأس المال من المستوى الأول أو المستوى الثاني، وفي بعض الأحيان يستخدم رأس المال من المستوى الثالث [31]، حيث يتكون هذا المستوى من دين ثانوي قصير الأجل مع استحقاق أصلي مدته سنتان على الأقل غير مضمون ومدفوع بالكامل.

حسَّنت اتفاقية بازل 1 الطريقة التي تم بها تحديد متطلبات رأس المال، ولكن لديها نقاط ضعف كبيرة. بموجب الاتفاق (Roy, Kohli, & Khatkale, 2013,p7) و (HULL,2015,P336) **وهي:**

- كانت مخاطر الائتمان هي الشاغل الرئيسي الوحيد
- جميع التسهيلات المقدمة إلى شركة لها وزن مخاطر بنسبة 100٪ وتتطلب نفس المبلغ من رأس المال.
- لا يوجد نموذج للارتباط الافتراضي.
- مشكلة الأخطار الأخلاقية Moral hazard والسلوك المفرط للمخاطرة[32] .

[30] – حدّثت لجنة بازل تعريفها للأدوات المؤهلة لرأس المال من المستوى 1 وتعريفها للأسهم المشتركة في بازل 3.

[31] -تم إلغاء رأس مال الفئة 3 بموجب اتفاقية بازل 3. (HULL، 2015)

[32]-https://www.kwaleesalmal.com/%d9%84%d8%ac%d9%86%d8%a9%d8%a8%d8%a7%d8%b2%d9%84

2-2-2: بازل 2 (BASEL 2)

نتيجة لنقاط الضعف الموجودة في بازل 1 تم طرح اقتراحات جديدة في 1999 من قبل لجنة بازل أصبحت معروفة باسم بازل 2، تم تنقيحها في يناير 2001 وأبريل 2003، تطبق متطلبات رأس المال من بازل 2 على المصارف "النشطة دولياً (HULL,2015,P336) ، وتعتمد بازل2 على ثلاثة ركائز صُممت لدعم الأهداف العالمية للاستقرار المالي وممارسات أفضل لإدارة المخاطر(BCBS) وهي

- **i-** المتطلبات الدنيا لرأس المال (Minimum capital requirement).
- **ii-** عمليات المراجعة الإشرافية (Supervisory review).
- **iii-** انضباط السوق (Market discipline).

جاء المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 ولا سيما مخصصات خسائر التسهيلات متوافقاً، مع متطلبات الإشراف المصرفي في الركائز الثلاث وتمت دراسة تلك الركائز بالتفصيل وفق الآتي:

2-2-2-1: المتطلبات الدنيا لرأس المال (Minimum capital requirement)

كانت قيم بازل 1 تقريبية بينما بازل2 مشتقة بشكل مباشر وصريح من نموذج مخاطر ائتمان مبسط وقياسي. بحيث تكون متطلبات رأس المال متوأفقة بشكل أوثق مع تقديرات رأس المال الاقتصادي الداخلي (رأس المال المناسب المقدّر من قبل البنك خلال نماذجه الداخلية) (BALTHAZAR,2006,p49)، والمتطلبات الكمية على النظم والعمليات الداخلية، وتشكل هذه القيم حافزاً للبنوك لزيادة ممارساتها لإدارة المخاطر الداخلية.

بموجب بازل 2، لا يزال يُنظر إلى الأصول المرجحة بالمخاطر RWA على أنها نسبة الأساس لقياس رأس المال، وبقي شرط الـ 8 في المائة يمثل القيمة المرجعية، ولكن تم تغيير طريقة ترجيح الأصول بشكل كبير، حيث يُحتسب الحد الأدنى لرأس المال في المصارف بطريقة تعكس مخاطر الائتمان الخاصة بالأطراف المقابلة، ويظل الشرط الأساسي لمخاطر السوق دون تغيير عن تعديل 1996 وتم إضافة نوع جديد للمخاطر وهي مخاطر التشغيل. نتيجة لبازل2 كانت نسبة ما كدو (McDonough) وهي:

إجمالي رأس المال = 0.08 × (مخاطر الائتمان RWA + مخاطر السوق RWA+ المخاطر التشغيلية RWA)

- بالنسبة لأساليب قياس مخاطر الائتمان في اتفاق بازل 1 فإن أوزان المخاطر محددة من قبل لجنة بازل وتستخدم مقياساً واحداً يناسب الجميع [33]، بينما طرح اتفاق بازل 2 ثلاث طرق أو أساليب لحساب مخاطر الائتمان هي:
  - النهج المعياري (SA)
  - النهج الذي يتبع التصنيفات الداخلية (IRB)
  - التصنيف الداخلي المتقدم (ARB)

يرتبط قياس مخصصات خسائر التسهيلات EL مباشرة بنسبة رأس المال، على غرار قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL التي يتم معالجتها بالاعتماد على المنهجية المتبعة من قبل البنك SA أو نهج IRB لقياس مخاطر الائتمان (ECON، 2015).

أسلوب التصنيف المعياري SA: تم استخدام النهج المعياري من قبل المصارف غير المتطورة بدرجة كافية (في نظر المنظمين) لاستخدام نهج التصنيف الداخلي . النهج المعياري مشابه لاتفاقية بازل 1 باستثناء حساب أوزان المخاطر حيث يعتمد على التصنيفات الائتمانية التي تصنفها مؤسسات التصنيف الخارجية مثل[34] S&Bو Moody's ووكالات ضمان الصادرات، وقد قسمت لجنة بازل هذه التصنيفات إلى ست فئات وأعطت لكل فئة وزن مخاطر حسب فئة التصنيف وذلك بالنسبة للدول والمصارف والشركات.

إن ارتفاع مؤونات انخفاض القيمة يستنزف دائما موارد رأس المال (CET1) الخاصة بها، على الرغم من أن قواعد BCBS تسمح بتعويضات في موارد ذات جودة أقل (أي المستوى 2)، إلا أن التأثير الصافي دائمًا ما يؤدي إلى استنفاد رأس المال، وبحسب دراسة قدمتها (Rhys & others, 2016) فإنه بالرغم من عدم وجود تأثير مباشر على احتساب انخفاض القيمة إلا أنه يجب على المصارف التي تتبع منهج SA والتي ستطبق IFRS9 أن يكون وزن الأصول المتعثرة غير المضمونة بالمخاطر بنسبة 150٪.

<u>تعديلات للضمان وفق SA [35]:</u> هناك طريقتان يمكن للبنوك ضبط أوزان المخاطر للضمان (HULL,2015,P339)،

[33] - في الملحق1 جدول 6 يبين أوزان المخاطر المحددة وفق بازل 1.

[34] - حددت بازل بعض الشروط أو المعايير التي يجب توافرها في مؤسسات التصنيف حتى يمكن اعتمادها لقبول تصنيفاتها الائتمانية، منها على سبيل المثال الشفافية والمصداقية وتوافر النتائج دولياً.

[35] - يستثنى من التعديل النقد أو الأوراق المالية الحكومية بالإضافة لبعض الحالات التي لا يكون التعديل على قرض ضروري ولكن ضروريًا في مشتق خارج البورصة.

النهج البسيط (Simple approach): يتم استبدال وزن مخاطر الطرف المقابل بوزن مخاطر الضمان لجزء من التعرض الذي يغطيه الضمان ويتم احتساب التعرض بعد المعاوضة لأي تعرض لا يغطيه الضمان، ويتم استخدام وزن مخاطر الطرف المقابل. الحد الأدنى لمستوى وزن المخاطرة المطبق على الضمان هو 20 ٪، الشرط هو أنه يجب إعادة تقييم الضمان مرة كل ستة أشهر على الأقل ويجب أن يتم التعهد به على الأقل لمدى التعرض.

النهج الشامل (comprehensive approach): يقوم المصارف بزيادة حجم تعرضها للحد الأعلى للسماح بزيادة محتملة في التعرض وتعديل قيمة الضمان للحد الأدنى للسماح بانخفاضات محتملة في قيمة الضمان ويتم تطبيق RWA للطرف المقابل على المبلغ الزائد.

يمكن حساب التعديلات المطبقة على التعرض والضمان باستخدام القواعد المحددة في بازل 2، أو بموافقة الجهات التنظيمية باستخدام الوسائل الداخلية للبنك. عندما يتم تطبيق ترتيبات المعاوضة يتم عرض التعرضات والضمانات بشكل منفصل وتكون التعديلات التي يتم إجراؤها عبارة عن متوسطات مرجحة.

أساليب التصنيف الداخلي (IRB) : هي أحد أهم الأساليب الجديدة التي قدمها اتفاق بازل 2 ، وتنقسم إلى:

- نهج التصنيف الداخلي الأساسي (The foundation internal ratings based (IRB) approach)
- نهج التصنيف الداخلي المتقدم (The advanced IRB approach)

وتختلف أساليب التصنيف الداخلي IRB عن الأسلوب المعياري SA اختلافاً جوهرياً، حيث إن أساليب التصنيف الداخلي هي التي تقيم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك ومن ثم يتم حساب رأس المال اللازم لتغطية تلك المخاطر (BIS, 2017) .

تعتمد أساليب التصنيف الداخلي (الأساسي والمتقدم) على أربع مدخلات كمية هي:

1) احتمال التعثر Probability of Default (PD) .

2) الخسارة عند التعثر Loss Given Default (LGD) .

3) التعرض عند التعثر Exposure at Default (EAD) .

4) مدة الاستحقاق Maturity (M) والتي تقيس الأجل الاقتصادي المتبقي في حالة التعرض.

بموجب IRB يقوم المنظمون بحساب متطلبات رأس المال بناءً على القيمة المعرضة للمخاطر المحسوبة باستخدام أفق زمني لمدة عام ومستوى ثقة بنسبة 99.9٪. ويتم تغطية الخسائر المتوقعة بالطريقة التي تُسعّر

بها المؤسسة المالية منتجاتها (BALTHAZAR، 2006). وبالتالي فإن رأس المال المطلوب هو القيمة المعرضة للخطر مطروحاً منها الخسارة المتوقعة.

The required capital = VaR – (EL)

حيث أن EL ترمز للخسائر المتوقعة، وVAR هي القيمة المعرضة للخطر.

يتم احتساب القيمة المعرضة للخطر الخسائر التنظيمية، كما يلي

$$EL = \sum_i EAD * LGD * PD \qquad \& \qquad VaR = \sum EAD * LGD * WCDR$$

WCDR: أنه يوجد احتمال بنسبة 99.9 ٪ أن تكون نسبة التخلف عن السداد خلال فترة سنة واحدة أقل من "المعدل الافتراضي لأسوأ الحالات". ويتم حسابها بواسطة نموذج Vasicek.

$$WCDR = N\left[\frac{N^{-1}(PD) + \sqrt{p}\,N^{-1}(0.999)}{\sqrt{1-p}}\right]$$

مع زيادة PD، تنخفض قيمة معامل الارتباط ρ[36]. وسبب هذه العلاقة العكسية هو أن البنك يصبح أقل جدارة ائتمانية وبالتالي PD الخاصة به تزداد ويصبح احتمال التخلف عن السداد أكثر خصوصية وأقل تأثراً بظروف السوق العامة (HULL، 2015).

وتُحسب الأصول المرجحة بالمخاطر RWA (Shakdwipee و Mehta، 2017) .

$$RWA = 12.5 * EAD * LGD * (WCDR - PD) * MA$$

$$MA = \frac{1 + (M - 2.5) * b}{1 - 1.5 * b}$$

$$b = [0.11852 - 0.05473 * \ln(PD)]2$$

MA : تعني مدة الاستحقاق المُعدلة، ويتم استخدام WCDR - PD بدلاً من WCDR لتوفير رأس المال يغطي أكثر من 99٪ من الخسائر الأسوأ على الخسارة المتوقعة.

وفقًا لنهج IRB يُسمح للبنوك بوضع قيمة ل PD بحد أدنى 0.03 ٪، بينما تعد LGD وEAD وM قيمًا إشرافيه تضعها لجنة بازل. تم تحديد LGD بنسبة 45٪ للمطالبات الكبيرة و75٪ للمطالبات الثانوية، وفي حال وجود ضمان إضافي مؤهل يتم تطبيق النهج الشامل (comprehensive approach) حيث يتم تقليل

[36] -مقياس للارتباط بين تطور عائدات الأصول للأطراف المقابلة المختلفة وهي تُعبر عن RHO أي تقيس حساسية قيمة المشتقات عند تغير أسعار الفائدة.

LGD[37] بنسبة القيمة المعدلة للضمان إلى القيمة المعدلة للتعرض، وكلاهما يتم حسابهما باستخدام النهج الشامل. يتم تعيين M في 2.5 في معظم الحالات (BCBS,2017).

وقد أكد مصرف سورية المركزي من خلال التعليمات التطبيقية للمعيار IFRS9 في المادة 8 على التعليمات المذكورة سابقاً لحساب المتغيرات المستخدمة لحساب الخسائر المتوقعة ECL بالإضافة إلى أنه حثَّ المصارف على تطوير المنهجيات المستخدمة والسياسات المتعلقة بها ودمجها في سياسة ائتمانية عامة تتناول موضوع موأفقات منح الائتمان ومراقبة مخاطر الائتمان وقياس المخصصات للأغراض المحاسبية وكفاية رأس المال **وذلك** نظراً للعوامل المشتركة (في العمليات والأنظمة والأصول المستخدمة لتقدير الخسائر الائتمانية) بين قياس EL & ECL ، و بهدف تعظيم الجدوى من الأنظمة والأصول المستخدمة من قبل البنك وزيادة اتساق التقارير الخاصة بالمخاطر الائتمانية.

إن **العلاقة الوثيقة بين IFRS9 والمعايير الإشرافية** و بشكل خاص الركيزة الأولى لبازل 2و3 نشأت بسبب التأثير المباشر لمخصصات خسائر التسهيلات على رأس المال التنظيمي، حيث أن المصارف تقارن بين تقديراتهم الخاصة ل ECL مع مخصصات خسائر التسهيلات المبلغ عنها، وحسب (ECON,2015) فإن نهج الخسارة المتوقعة (ECL) لIFRS9 يجعل قياس مخصصات خسائر التسهيلات أقرب إلى المنهجية التنظيمية لقياس الخسائر المتوقعة وفق معايير بازل (Rhys& others ,2016) .

الجدول (12): التشابه والاختلافات بين IFRS9وCRR وفق بازل.

	CRR-EL	IFRS 9
احتساب الخسائر المتوقعة	يتم حساب EL بطريقة صارمة ويفرض المنظمون حدود تتقيد بها المصارف وتعتبر الأساس في حساب (ECL)	تعتمد على بيانات CRR بالإضافة إلى اجراء تعديلات عليها لتتوافق مع أهداف المعيار IFRS 9 وذلك بأن تكون محايدة ومرجحة لاحتمال الخسائر المستقبلية
المتغيرات	PD &LGD & EAD وتكون PD تحدد بنسبة 0.03٪ لجميع التعرضات فيما عدا الأطراف المقابلة السيادية.	نفس المتغيرات لحساب (EL) لكن تختلف طريقة حسابها نظرا لاختلاف الاهداف بين (EL)& (ECL) ولا يوجد حدود ل PD.
نطاق التطبيق	يعتمد على المنهجية المتبعة لحساب متطلبات رأس المال الخاصة وإدارة المخاطر IRB	تطبيق في المصارف التي تطبق IRBو SA لأنها تشمل الأصول التي قياسها AC و FVOCI:(ECON، 2015)

[37] - تؤثر أقدمية الديون والضمانات على LGD

PD (PIT&TTC)	منهجية PIT وTTC	يجب أن تعكس الخسائر المتوقعة الظروف الحالية: فهي تتطلب تعديل PIT
تقدير LGD	تقدير LGD استنادًا إلى متوسط المدى الطويل المرجح بعدد الافتراضات.	تتضمن مؤشرات التصنيف العالمية التوقعات الفعلية للمستقبل في تاريخ تقرير معين
مدة الخسائر المتوقعة	يتم احتساب EL على أفق زمني 12 شهرا لأداء للمحافظ	يجب الاعتراف بالخسائر مدى الحياة للجزء من المحفظة المنفذة، والتي زادت فيها مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ (أي أصول المرحلة الثانية).
الأصول المتعثرة	يجب الاعتراف بالخسائر مدى الحياة.	يجب الاعتراف بالخسائر بالمرحلة الأولى على 12 شهر و من ثم على مدى حياة الأصل.
تدقيق البيانات	مشرفو المصارف	المدققون ومراقبو السوق.
تعريف التعثر	تعريف محدد قائم على مجموعة من الأيام الماضية المستحقة ومن غير المحتمل أن يتم السداد بها.	بما يتفق مع ممارسة نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمصرف والافتراض القابل للدحض بأن التخلف عن السداد لا يحدث إلا بعد 90 يوماً من تاريخ الاستحقاق (ECON, 2015,p20)

Source: (Rhys& others , 2016), (ECON, 2015) & (BIS,2017).

يوضح الشكل (6)، اختلاف تقديرات PD حيث تتوافق منهجية TTC أو المنهجية الهجينة مع إطار كفاية رأس المال، من المرجح أن تبالغ تقديرات TTC في زيادة PIT PDS خلال فترات الطفرة وتقلل من PIT PDS خلال فترات الانكماش لذلك، يجب تعديل البيانات التنظيمية لتعكس الظروف الاقتصادية الحالية والمتوقعة (ECON,2015,p19).

يوضح مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أن تقديرات TTC لا تتوافق مع متطلبات ECL لأنها تنظر في مجموعة من النتائج الاقتصادية المحتملة خلال فترة زمنية معينة بدلاً من تلك المتوقعة بالفعل في تاريخ إعداد التقارير، وبالتالي سينتج مخصصات خسارة لا يعكس الخصائص الاقتصادية للأدوات المالية بتاريخ التقرير(BCBS, 2015 , par.8) .

الشكل (6) تقديرات PD وفق PIT&TTC

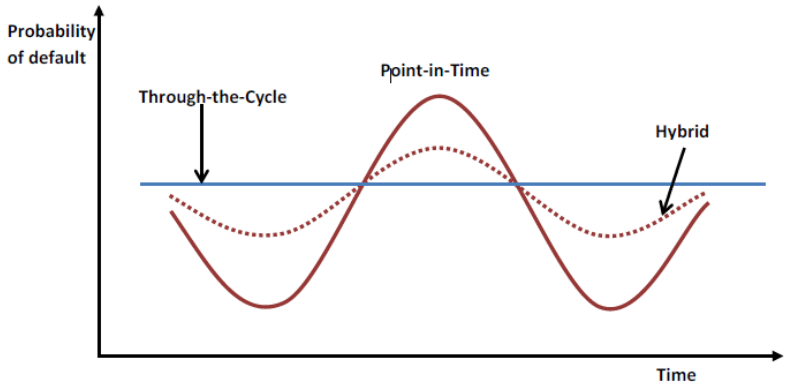

Source: (ECON، 2015).

أما فيما يتعلق بمخاطر التشغيل، يتعبرها بازل 2 أحد أهم المخاطر التي تواجه المصارف وبالتالي عليها أن تحتفظ برأسمال لموجهة الخسائر الناتجة عن مخاطر التشغيل

تُعريف "مخاطر التشغيل" بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية". ولا يعتبر الاحتفاظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية خياراً في إطار بازل2 بل هو جزء جوهري فيه (BCBS، 2004). يمكن تحديد متطلبات رأس المال باستخدام ثلاثة أساليب اقترحتها بازل2، لكل منها متطلبات كمية ونوعية خاصة بها. (HULL، 2015)، يمكن للبنوك اختيار أحدها. وهذه الأساليب هي:

أسلوب المؤشر الأساسي (basic indicator approach) : هو أبسط الأساليب، ويقيس المتوسط السنوي لإجمالي الدخل للسنوات الثلاث السابقة، ويتم ضرب الناتج في 15% والناتج عبارة عن حجم رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل.

الأسلوب المعياري (standardized approach) :قسم الأسلوب أنشطة المصارف إلى ثمانية أنواع وهي تمويل الشركات والتجارة والمبيعات، أعمال التجزئة المصرفية، الأعمال التجارية المصرفية، المدفوعات، التسوية، خدمات الوكالة، إدارة الأصول، السمسرة بالتجزئة مع إعطاء كل خط أعمال نسبة يطلق عليها بيتا Beta من إجمالي الدخل تمثل المعامل المطلوب لرأس المال لتغطية مخاطر التشغيل، هذه النسبة ما بين 12% و 18%، ويشترط أن يكون للبنوك التي ترغب في تطبيق هذا الأسلوب **نظام** جيد لإدارة مخاطر التشغيل ووجود بيانات منتظمة خاصة بكل خط أعمال ويخضع النظام للمراجعة الداخلية والرقابة الخارجية.

أسلوب القياس المتقدم advanced measurement approach): هي أكثر الأساليب تقدما وتعتمد على قيام البنك بتصميم وتنفيذ نظام تصنيف خاص به لقياس مخاطر التشغيل، حيث وضعت بازل 2 بعض الشروط التي يجب توافرها لدى البنك حتى يسمح له بتطبيق أسلوب القياس المتقدم منها، أن يكون لدى البنك وظيفة (إدارة) مستقلة لإدارة مخاطر التشغيل تكون مسؤولة عن وضع وتنفيذ إطار إدارة مخاطر التشغيل للبنك وأن يكون النظام الداخلي لقياس مخاطر التشغيل مرتبطا بشكل وثيق ومتكامل مع العمليات اليومية لإدارة المخاطر بالبنك وأن تقدم تقارير منتظمة التعرضات لمخاطر التشغيل وعن حالات الخسائر المادية.

2-2-2-2: عمليات المراجعة الإشرافية (Supervisory review):

هذه الركيزة معنية بعملية المراجعة الإشرافية وتغطي الجوانب الكمية والنوعية لطرق إدارة المخاطر داخل البنك، حيث يتعين على المشرفين التأكد أن البنك لديه عملية قائمة لضمان الحفاظ على مستويات رأس المال من خلال تركيزه على الضوابط الداخلية وعمليات الإفصاح، حيث يُطلب من المصارف أن يكون لديها أنظمة ونماذج داخلية لتقييم متطلبات رأس المال بالتوازي مع الإطار التنظيمي ودمج المخاطر الخاصة للبنوك ويتوجب على المصارف تقييم أوضاع ملاءة رأس المال بحيث تتناسب مع المخاطر الكلية التي تتعرض لها.

عالجت الركيزة الثانية من بازل 2 قصوراً كبيراً في اتفاق بازل 1 وهو التركيز على المخاطر المصرفية الكلية التي تتعرض لها المصارف، حيث فرق اتفاق بازل 2 بين المعاملات منخفضة المخاطر ومرتفعة المخاطر. وقدمت فكرة رأس المال الاقتصادي (economic capital) في معادلة رأس المال القانوني (regulatory capital) والتي تجعل المصارف قادرة على تحديد كفاية رأس المال على أساس مستوى المخاطر التي تتعرض لها بالنسبة لكل معاملة وقد زادت أهميته بعد بازل 3 (صندوق النقد العربي، 2014).

رأس المال الاقتصادي: هو رأس المال الذي تحتفظ به المصارف وتضعه جانباً (set a side) لمواجهة الخسائر والمخاطر الناتجة من أعمال البنك (Salameh، 2013)، ويقوم المصارف الكبيرة بتقييم EC الخاص بها لمستوى ثقة يصل إلى 99.97٪ للحفاظ على تصنيف ائتماني AA. حيث يتم استخدام نماذج مختلفة لتخصيص رأسمال لمواجهة مخاطر تلك المعاملات على أساس حجم مخاطر كل معاملة ومساهمتها في محفظة المخاطر (risk portfolio) التي يتعرض لها البنك. (HULL، 2015)،

يستخدم رأس المال الاقتصادي لقياس والإبلاغ عن المخاطر السوقية والتشغيلية عبر المؤسسات المالية باستخدام الحقائق الاقتصادية بدلاً من القواعد المحاسبية والتنظيمية، والتي كانت معروفة بأنها مضللة. **نتيجة لذلك**، يُعتقد أن رأس المال الاقتصادي يعطي تمثيلًا أكثر واقعية لملاءة الشركة (BALTHAZAR، 2006).

وتم استخدام رأس المال الاقتصادي لحساب عائد رأس المال المعدل بالمخاطر من خلال نسبة RAROC (عائد رأس المال المعدل حسب المخاطر). الصيغة هي قسمة ربح وحدة العمل على رأس المال الاقتصادي المخصص لها

RAROC = "الإيرادات – التكاليف – الخسائر المتوقعة" / رأس المال الاقتصادي"

وبحسب دراسة (Chockalingam، Dabadghao ، و Soetekou، 2017) فإن رأس المال الاقتصادي يشير إلى احتياطي رأس المال الذي يحتاجه البنك لحماية نفسه من الأحداث السلبية والتخفيف من المخاطر. وخصوصاً المخاطر الاستراتيجية.

المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 وعملية المراجعة الإشرافية

المشرفين مسؤولون عن تقييم ما إذا كانت للبنوك ممارسات إدارة لمخاطر الائتمان مناسبة ومبكرة. ولأن نهج الخسارة المتوقعةECL يعتمد بشكل خاص على البيانات التي تم إنشاؤها بواسطة نماذج مخاطر الائتمان الداخلية للبنوك، فإن التقييم الإشرافي والتحقق من هذه النماذج سيصبحان أكثر أهمية في ضمان تطبيق عالي الجودة ومتسق لمتطلبات IFRS9 (Temim,2016).

وبحسب تقرير (EBA,2013)، فإن الاتساق في تنفيذ وتطبيق متطلبات IFRS 9 يعتمد إلى حد كبير على تنسيق الممارسات الإشرافية، وبالإضافة لما سبق أصدرت لجنة بازل توجيهات بخصوص المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة وتؤكد على دور المشرفين في التأكد من الأساليب المتبعة ومدى صلابتها لتنتج قياسا قوياً ل ECL (ECON، 2015).

2-2-2-3: انضباط السوق (Market discipline):

يعتبر من أهم متطلبات بازل، وهي مكملة للدعامتين الأولى والثاني، لذلك فان انضباط السوق ليس إلا مجموعة من المتطلبات التي تسمح للمشاركين في السوق بتقديم المعلومات الخاصة بدرجة كفاية رأس المال (Shakdwipee و Mehta، 2017) وبموجب هذه الركيزة يُطلب من المصارف الكشف عن المعلومات حول الطريقة التي يخصصون بها رأس المال والمخاطر التي يتحملونها، وستتعرض المصارف لضغوط إضافية من أجل اتخاذ قرارات سليمة لإدارة المخاطر، ولبناء تقارير شاملة عن أنظمة إدارة المخاطر الداخلية الخاصة بها وعن الطريقة التي يتم بها تنفيذ اتفاقية بازل 2، ويتم الكشف عن هذه التقارير على الأقل مرتين في السنة مما يساهم في تقييم سلامة البنك، ويعمل انضباط السوق من خلال قنوات مختلفة:

• أولاً، يمكن أن تعمل من خلال التأثير المباشر الذي يمارسه المشاركون في السوق على سلوك البنك في المخاطرة (Temim، 2016).

• ثانيًا، يعمل انضباط السوق غير المباشر عبر التدخل الإشرافي الذي تطلقه إشارات السوق (تحركات أسعار الأوراق المالية) (HULL، 2015).

• ثالثًا، يحد انضباط السوق من نطاق التحمل التنظيمي عبر تحفيز الجهات الإشرافية للتدخل الفوري في المصارف المتعثرة (BCBS، 1988).

العناصر المطلوب الإفصاح عنها: أهم العناصر المطلوب الإفصاح عنها هي: رأس المال (هيكل رأس المال وكفاية رأس المال)، مخاطر الائتمانية ومخاطر الاستثمارات طويلة الأجل في سجلات المصارف ومناهج تجنب المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق، مخاطر التشغيل ومخاطر سعر الفائدة (صندوق النقد العربي، 2014).

المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 وانضباط السوق: بالإضافة إلى الإفصاحات المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة (IFRS9، 2014)، توفر الركيزة 3 مجموعة من الإفصاحات ذات الصلة المفيدة للمستثمرين والمشرفين على المصارف لتقييم مخاطر الائتمان الكامنة في محافظ المصارف، يجب الإفصاح عن الخسائر المقدرة مقابل الخسائر الفعلية في كل فئة تعرض لفترة كافية للمساعدة في تقييم أداء نظام التصنيف الداخلي للبنوك (ECON، 2015) بالإضافة للافصاحات المتعلقة باختبارات الجهد البنكية (EBA، 2011). **من ناحية أخرى، إن الاتساق الكبير بين IFRS9 ومتطلبات بازل بمختلف مستوياته** دفع أغلبية المصارف التخطيط لدمج متطلبات معيار IFRS9 مع مقررات بازل وذلك وفق استطلاع أجرته Moody Analytics مع 28 مصرفًا كانت نتيجته أن أكثر من 40٪ من المستجيبين يخططون لدمج متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 9 في بنية بازل التابعة لهم (Temim، 2016))

وقد الزم مصرف سورية المركزي المصارف بموجب المادة 6 من التعليمات التطبيقية للمعيار IFRS9، بتصميم نظام داخلي لتصنيف مخاطر الائتمان بحيث يشمل كافة الطرق والأساليب والمعايير والعمليات والضوابط والبيانات المجمعة التي تستخدم في إطار مراقبة جودة العرضات الائتمانية وتقييم وتحديد مستوى مخاطرها وتقدير احتمال التعثر والخسائر.

وبموجب المادة 5 من التعليمات التطبيقية وبغرض تطبيق المادة 6 وبهدف جعل نظام التصنيف الائتماني الأساس لمنهج التصنيف الائتماني الداخلي والذي سيحل محل منهج التصنيف المعياري SA لاحتساب رأس

المال التنظيمي وفق بازل 3 يتوجب تبويب التعرضات الائتمانية في المحفظة المصرفية تبعا للمخاطر المرتبطة بها وفق الفئات التالية:

1) التعرضات تجاه الحكومات وبنوكها المركزية والتعرضات تجاه مؤسسات القطاع العام ذات الطابع الإداري **فقط.**
2) التعرضات تجاه المصارف بما فيها المصارف العامة ويتم معاملة المؤسسات المالية التي تخضع لمعايير بازل 3 نفس معاملة المصارف (مثل شركات التأمين)
3) التعرضات تجاه الشركات بما فيها الشركات التي لا تخضع لمتطلبات بازل 3 وتضم هذه المحفظة خمس محافظ فرعية للإقراض المتخصص (تمويل المشاريع، تمويل الأصول، تمويل البضائع والمخزون والمدينين، تمويل العقارات المنتجة للدخل، تمويل العقارات التجارية ذات التغيير العالي في الأسعار)
4) التعرضات تجاه الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة

ويراعى في تصميم النظام للتصنيفات السابقة نوعين من المخاطر

i. مخاطر تعثر العميل
ii. العوامل الخاصة بالتعرضات الائتمانية.

5) تعرضات التجزئة وتقسم لثلاث محافظ فرعية (التسهيلات السكنية، تسهيلات التجزئة المتجددة، ومحفظة تمويلات أخرى). ويصمم النظام ليشمل مخاطر تعثر العميل العوامل والخاصة بالتعرضات الائتمانية دون تفريق بينها.

2-2-3: بازل 3 (BASEL 3).

عمدت المصارف قبل اصدار بازل 3 إلى اتخاذ إجراءات تعسفية كانت تعتبر حلول مؤقتة لبعض المشكلات منها (BCBS، 2010).

- تخفيض متطلبات رأس المال من خلال تحويل التعرضات من Banking book إلى Trading book.
- تعزيز القطاع المصرفي في جميع أنحاء العالم للرفع المالي المفرط في لميزانية العمومية.
- إهمال مستوى وجودة قاعدة رأس المال.

وظهرت اثار هذه الإجراءات في الخسائر الكبيرة التي تكبدتها المصارف في عامي 2007 و2008، خلال الازمة العالمية الكبرى مما دفع لجنة بازل لمراجعة توجيهاتها بخصوص كفاية إدارة مخاطر السيولة، تحليل

السيناريو واختبار الجهد وزيادة متطلبات رأس المال لعمليات إعادة التأهيل وهيكلة المصارف. وبالتالي كان الهدف الأساسي من بازل 3 (Shakdwipee,2017 و Mehta).

- تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناجمة عن الضغوط المالية والاقتصادية، أيا كان المصدر.
- تحسين إدارة المخاطر والحوكمة.
- تعزيز شفافية المصارف والإفصاحات لديها.

تضمنت بازل 3 محورين أساسيين

المحور الأول: يركز هذا الجزء على تدعيم رأس المال للبنوك بهدف رفع مستوى ملائتها من خلال اتباع الإجراءات التالية

- زيادة قيمة وجودة الأموال الخاصة CTE1 حيث تم رفع النسبة من 2% إلى 4.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر، بالإضافة إلى نوع جديد من رأس المال تم تسميته الأموال التحوطية الإضافية يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5 %من الأصول والتعهدات المصرفية علأوة على الحد الأدنى المطلوب وفق الأنظمة السابقة لاستخدامه في مواجهة الأزمات وامتصاص الخسائر خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية وسوف تصبح نسبة إجمالي متطلبات رأس المال بعد تطبيق الإصلاحات المقترحة % 10.5 مقابل % 8في الاتفاقيات السابقة.
- زيادة تغطية المخاطر: تم تضمين الحسابات داخل وخارج الميزانية بالإضافة إلى العمليات المتعلقة بالمشتقات

المحور الثاني: يركز على وضع معايير عالمية لإدارة مخاطر السيولة من خلال نسبة السيولة في المدى القصير والطويل الأجل.

المعيار الأول: نسبة تغطية السيولة

تتطلب نسبة تغطية السيولة (LCR) من المصارف امتلاك أصول سائلة عآلية الجودة بما يكفي لتحمل سيناريو تمويل مدته 30 يومًا يحدده المشرفون.

LCR= (High-quality liquida assets /net cash outflows in a30 day period)≥ 100%

المعيار الثاني: نسبة التمويل الصافية الثابتة:

نسبة التمويل الصافية الثابتة (NSFR) هي نسبة هيكلية طويلة الأجل مصممة لمعالجة عدم تطابق السيولة. ويغطي الميزانية بالكامل ويوفر حوافز للبنوك لاستخدام مصادر تمويل مستقرة.

NSFR= (amount of stable funding/ required amount of stable funding)≥100%

المعيار الثالث: نسبة الرافعة المالية: تستخدم هذه النسبة لقياس نسبة الاحتجاز لكل من مصادر الرافعة المالية للبنوك داخل وخارج الميزانية العمومية وتقاس بالنسبة التالية

LR= tier 1 capital / total assets

ويجب ان تكون هذه النسبة أكبر أو يساوي 3%. (هندي العلي ، و حسن ، 2018، ص8)

2-2-3-1: نسب رأس المال وفق بازل 3،

- CET1 نسبة رأس المال = فئة الأسهم العادية 1 / قيمة الأصول المعدلة حسب المخاطر ≤ 4.5٪
- نسبة رأس المال من المستوى الأول = الأصول المعدلة حسب المخاطر لرأس المال / الائتمان ≤ 6٪
- نسبة إجمالي رأس المال (المستوى 1 والمستوى 2) = رأس المال (المستوى 1 + المستوى 2) / الأصول المعدلة بالمخاطر ≤ 8٪.
- نسبة الرافعة المالية = رأس المال من المستوى الأول / متوسط إجمالي قيمة الأصول المجمعة ≤ 4٪

قدم بازل 3 أيضًا نسبة الحد الأدنى للرافعة المالية برأس مال من الفئة الأولى، يجب أن يكون 3٪ على الأقل من إجمالي الأصول

الجدول (13): مقارنة بين BASEL 3 & BASEL 2.

متطلبات رأس المال كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر							
	الأسهم العادية			رأس المال الأساسي T1		رأس المال الإجمالي	
	الحدود الدنيا	**النسب الإضافية**	**النسب المطلوبة**	**الحدود الدنيا**	**النسب المطلوبة**	**الحدود الدنيا**	**النسب المطلوبة**
بازل II	%2			%4		%8	
بازل III	%4.5	%2.5	%7	%6	%8.5	%8	%10.5

المصدر: (هندي العلي , و حسن ، 2018،ص9)

بالإضافة لما سبق زادت أهمية رأس المال الاقتصادي في أعقاب بازل 3، حيث تم تطوير إطار يسمح بتحديد كمية المخاطر الاستراتيجية لتقدير رأس المال الاقتصادي الذي يحتاجه، وتسهيل تقدير متطلبات رأس المال الاقتصادي، بحيث يمكن استخدام هذا الإطار لتقييم تأثير مستويات شهية المخاطرة (مستويات المخاطر المقبولة) واستراتيجيات النمو. (Chockalingam، Dabadghao، وSoetekou، 2017)، و يزيد بازل 3 متطلبات رأس المال لأنشطة تمويل الأوراق المالية، واتفاقيات إعادة الشراء ومخاطر ائتمان الطرف المقابل الناشئة عن المشتقات، (Shakdwipee و Mehta ، 2017).

وتجدر الإشارة إلى أن لجنة بازل[38] (BCBS) نشرت ورقة عمل في عام 2017 تُعتبر الإصلاحات النهائية لبازل 3 و تمهد هذه الورقة الطريق لبازل 4 وتتضمن مجموعة من التعديلات على إدارة وقياس مخاطر الائتمان والتشغيل والأسباب الكامنة وراء هذه التعديلات وتعمل على تقليص الفجوة بين المناهج المعيارية والمناهج الداخلية بالإضافة لإقرار معايير خاصة بالرافعة المالية الخاصة بالمصارف (تحديد الحد الأقصى للرافعة المالية) (Schneider, Schröck, Koch, & Schneider, 2017) إضافة إلى انتهاء اللجنة من التعديلات النهائية على منهج احتساب مخاطر السوق في عام 2019 ، ومن المفترض أن تدخل هذه التعديلات حيز التنفيذ عام 2022.

التغيير الأهم بنظر المنظمون ولجنة بازل في التحول **لبازل 4** هو التوجه لزيادة رأسمال المصارف أو الاتجاه نحو الإندماجات لخلق كيانات اقتصادية كبيرة قادرة على التواجد في السوق العالمي(Dinov, 2017) ، وبالتالي على المصارف المركزية تقديم خطوات استباقية لمقررات بازل ويقوم بإلزام المصارف بكفاية رأس المال بما يتجأوز نسب الكفاية الحالية الموجودة في بازل (kpmg, 2020) .

2-3: التوافق بين المعايير المحاسبية والمعايير الإشرافية.

ان الاتجاه المتزايد نحو تطبيق العولمة والتحرر المالي وما يرتبط بهما من تكامل للأسواق وحرية تحرك رؤوس الأموال جعل قضية الاستقرار المالي تتصدر قائمة اهتمامات الدول الكبرى والجهات الإشرافية، وظهرت الحاجة لوضع معايير موحدة يمكن استخدامها في التعامل المصرفي على المستوى الدولي بحيث يتم ضمان بيئة استثمارية امنة توفر الحد الأدنى من الأمان لأموال المودعين وتضمن الحفاظ على درجة عالية من المنافسة بين المصارف هذا من ناحية.

من ناحية أخرى ونظراً لأن المنظمين يستخدمون معلومات القوائم المالية لحساب أرقام رأس المال التنظيمي واعتماد المشاركين في السوق للتداول على هذه المعلومات، فإن التقارير المالية والإشراف المصرفي مترابطان

[38] - في الملحق 1 جدول يبين قائمة بالمنشورات والوثائق الصادرة عن لجنة بازل تحتوي على معايير حالية أو وشيكة.

بشكل وثيق، وحسب دراسة (ECON، 2015) فإن مخصصات و مؤونات خسائر التسهيلات هي عنصر رئيسي في البيانات المالية للبنوك ولها تأثير كبير على رأس المال التنظيمي والأرباح، وبالتالي فإن الهيئات المحاسبية و السلطات الإشرافية في ترقُّب دائم لتحديث وتطوير معايير احتساب خسائر التسهيلات ، إلا أنها تختلف فيما بينها في آلية احتسابها والهدف منها، حيث أن الهدف الرئيسي للمشرفين هو تقليل المخاطر التي يتعرض لها المودعون والحفاظ على الاستقرار المالي ، أما الهدف الرئيسي للتقارير المالية هو توفير المعلومات المفيدة لمجموعة واسعة لمستخدمي البيانات المالية بما في ذلك المستثمرين والدائنين.

تجدر الإشارة إلى ضرورة وجود توافق بين IFRS 9 ومقررات بازل، وأهمية توضيح العلاقة بين مخصصات مخاطر الائتمان ورأس المال التنظيمي لتجنب حدوث نقص غير متوقع في رأس المال (Rhys & others, 2016)، ويمكن تلخيص النقاط الأساسية التي تظهر العلاقة بين المخصصات والأرباح ورأس المال التنظيمي على سبيل المثال لا الحصر:

- مخصصات الخسائر لها تأثير على الأرباح ورأس المال التنظيمي، حيث أقرت لجنة بازل بالعلاقة الوثيقة بين رأس المال والمخصصات (BCBS، 1988)
- احتمال أن تزيد مخصصات خسائر الائتمان الأقل تقديراً (رأس المال التنظيمي المبالغ فيه) من حدوث فشل للبنك وزيادة التكاليف على أنظمة تأمين الودائع وفي النهاية دافعي الضرائب (ECON، 2015).
- الفروق التي تحدث بين المعايير المحاسبية مقارنة بالمنظورات الإشرافية حول مخصصات خسائر التسهيلات بسبب اختلاف الأهداف المراد تحقيقها،

2-4: اختبارات الجهد البنكية.

2-4-1: تعريف وأهمية اختبارات الجهد

بدأت اختبارات الجهد في المصارف كأداة ووسيلة لإدارة المخاطر الداخلية منذ التسعينات وتطورت مع مرور الوقت، وتتناول هذه الاختبارات ملاءة المصارف وسيولتها بشكل أساسي كأداة إشرافية وزادت أهميتها على نطاق المنظومة كأداة رئيسية لإدارة المخاطر لإعادة رسملة المصارف، خاصة بعد الأزمة المالية الكبرى، حيث تساعد في تقييم وتخطيط رأس المال للبنوك بالإضافة إلى حساب نسب كفاية رأس المال، مما يقلل من احتمال الفشل المالي، بالإضافة لتقييم السيولة (Čihák,2019، Oura، Schumacher).

إن الكشف عن نتائج اختبار الجهد مفيد للغاية لأنه يعزز الاستقرار المالي بوصفه أحد الأصول التي تساعد مشرفي المصارف على تحقيق أهدافها، وأكدت الدراسات السابقة أن ارتباط شدة الأزمة المالية بغموض الإفصاحات، وبالتالي زعزعة ثقة المستثمرين في القطاع المصرفي، مما يخفض التأثير الإيجابي على الاقتصاد الحقيقي (Goldstein وSapra، 2013)، وفي 2009 أثبتت اختبارات الجهد أنها تمثل نقطة تحول للانتعاش (Whitehouse، 2019).

- تُعرّف اختبارات الجهد على أنها تقنية تقيس مدى ضعف محفظة أو مؤسسة أو نظام مالي بالكامل في ظل أحداث أو سيناريوهات افتراضية مختلفة (Viñals,2012) .
- كما يمكن تعريفها بأنها تقييمات تطلعية لرسملة المصارف (اختبار الجهد الجزئي) أو استقرار النظام المالي ككل (اختبار الجهد الكلي) في ظروف اقتصادية سلبية محاكية يتمثل أحد أهدافها الرئيسية بتأكيد ملاءة وسيولة المصارف، ويمكن للمنظمين اختبار المخاطر الرئيسية مثل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة تحت سيناريوهات الجهد المحددة مسبقاً لتحديد الاحتياجات المحتملة لرأس المال لدى المصارف الفردية أو لتقييم المخاطر النظامية التي قد تؤثر سلبًا على استقرار الأنظمة المالية، وبالتالي تهدف لتحسين انضباط السوق و زيادة الشفافية في السوق المالية (Acharya et al- 2014)[39].
- ويُعرف صندوق النقد الدولي (2012)Baudino) ، Goetschmann، Henry، Zhu ، Taniguchi & ، (2018هذه الاختبارات بأنها تمرين كمي يتلخص بسؤال "**ماذا لو**" **"what if"** لتقدير مرونة المصارف أو النظم المالية ككل إذا تحققت صدمات معينة.
- **<u>وأخيرا لجنة BASEL</u>** التي طرحت مبادئ اختبار الجهد تعرفها بأنها أداة لتقييم الوضع المالي للبنك في ظل سيناريو حاد ولكنه معقول للمساعدة في اتخاذ القرارات داخل البنك" (BCBS– 2009).

[39] - Kund و Rugilo,2020- Does IFRS 9 increase Financial Stability

2-4-2: لمحة تاريخية عن اختبارات الجهد (A brief history of stress testing).

الشكل (7): الجدول الزمني للأحداث االتي ساهمت تطوير اختبار الجهد البنكية.

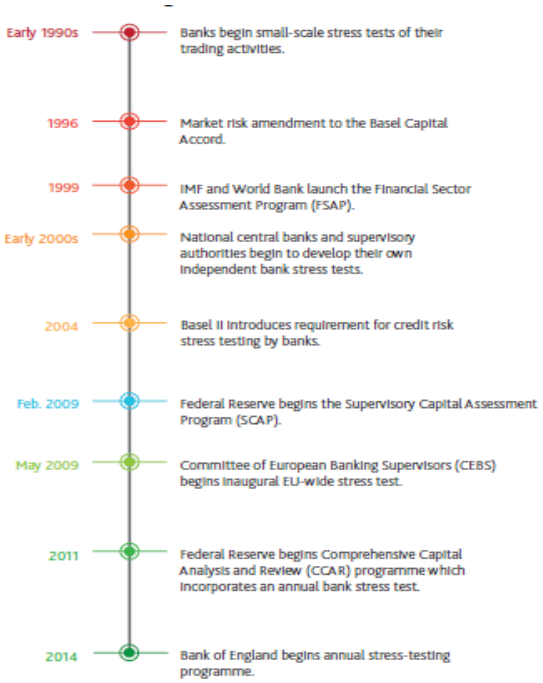

SOURCE :(2016 ،Segoviano و ،Westwood ،Dent)

نتيجة لإلغاء الضوابط المالية والخصخصة للشركات المملوكة للدولة في الثمانينات (في الدول الصناعية الكبرى ودول شرق اسيا)، بالإضافة إلى العولمة السريعة وانتشار التمويل الدولي طوال التسعينيات تنوعت وترابطت المخاطر بشكل كبير بين المصارف. وعلى الرغم ان هذه التطورات كان مخطط لها الا أنه لم تؤخذ الاحتياطات اللازمة والكافية للمخاطر المتوقعة وغير المتوقعة قبل حدوث الأزمة الاسيوية في 1997 (Taskinsoy,2019) حيث

تسببت الأزمة الآسيوية التي نشأت في عامي 1997 و1998 إلى جانب الأحداث الكبرى الآخرى بعدم الاستقرار طوال التسعينات وأجبرت الآثار السلبية لهذه الاحداث لجنة بازل على إجراء اختبارات اضافية تزامناً مع اختبارات VAR التي كانت متبعة قبل الأزمة الاسيوية (BCBS– 1996) للتأكد من دقة مخرجات VAR[40] لحساب كفاية رأس المال، هذه الاختبارات تم تسميتها لاحقا باختبارات الجهد الصُغرى.

[40]– كانت نماذج VARمتبعة قبل الأزمة الأسيوية لأنها تتوافق مع نماذج JB–MORGAN وعند حدوث الأزمة الاسيوية كشفت عن اول الازمات ذات الطبيعة النظامية وبالتالي كشفت عن قصور نماذج VARوعدم استطاعتها تقديم نظرة تطلعيه دقيقة عن المخاطر ففي ظل سيناريوات متطرفة وبنفس الوقت معقولة وتحاكي الواقع الاقتصادي (Viñals, 2012). وحسب"(BIS–2000). اختبار الجهد الصغرى لا يحل محل VaR ؛ على العكس، لا غنى عنه عند استخدامه كمكمل لترسانة من الأدوات المتاحة للسلطات.

بعد ذلك اشترك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في 1999 بإطلاق برنامج تقييم القطاع المالي FSAP[41] ، (BIS,2018)

الشكل (8) الهدف الرئيسي ل FSAP

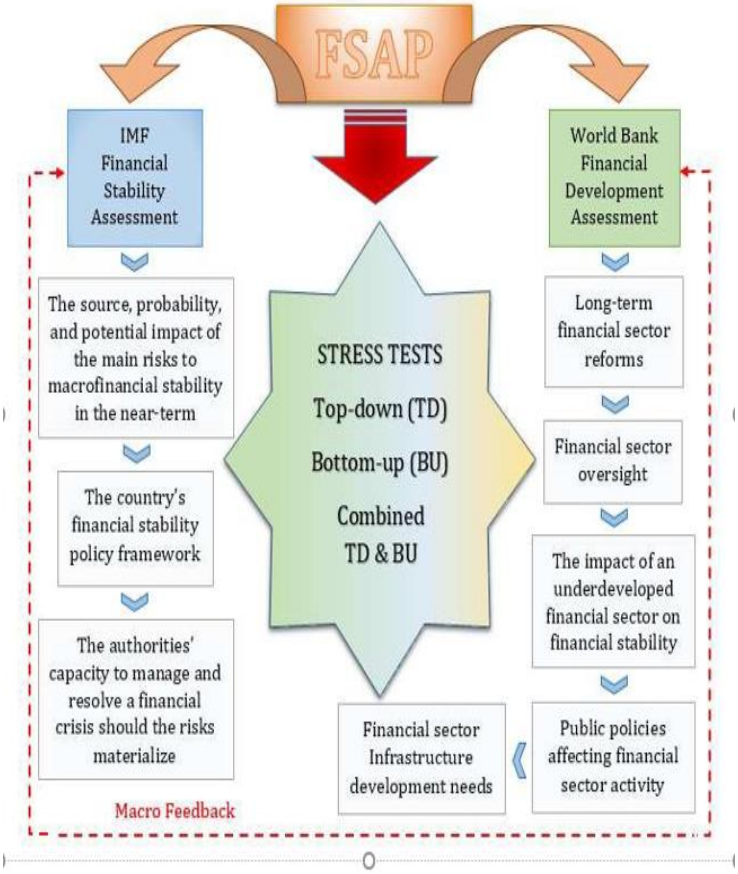

ويُعد اختبار الجهد مكونًا لا يتجزأ منه هو تحقيق الاستقرار المالي العالمي عن طريق تحديد ومعالجة نقاط الضعف في القطاع المالي وآثارها على استقرار الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى تعزيز تطوير القطاع المالي ومساهمتها في النمو الاقتصادي (البنك الدولي، 2005). وتعرض البرنامج لانتقادات كبيرة قبل تعديله أكثر من مرة لأن تطبيقه كان طوعي من قبل المصارف ولا يوجد أي قوة الزامية أو قانونية تجبر المصارف على اتباع البرنامج (Viñals,2012) مما يعرض النظام المالي العالمي إلى مخاطر نظامية.

SOURCE: (Taskinsoy, 2019)

كان التعديل الأخير للبرنامج من قبل IMF والبنك الدولي في عام 2009 عقب الازمة العالمية الكبرى، وأصبح FSA (تقييم الاستقرار المالي) لـ G-SIBs[42] إلزامية بموجب استشارات المادة الرابعة لIMF ، وأصبح اختبار الجهد الكلي (BU و TD) جزء هام من هذا التقييم (الشكل8).

وعلى الرغم من المساهمات الإيجابية لFSAP في استقرار القطاع المالي وتطور القطاع غير المالي نتيجة

[41] - Financial Sector Assessment Program

[42] - الدول التابعة للبنك الدولي

للقوانين الصارمة التي كانت مفروضة عند تطبيقه، إلا أنه كانت هناك العديد من المخاوف حيث لم يكن التطور الائتماني السريع (القطاع الخاص) في البلدان النامية واقتصادات الأسواق الناشئة (القطاعات المالية غير عميقة) مدعومًا بأطر مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان مما يخلق احتمالاً لحدوث فقاعة في أسعار الأصول قياسا بالاقتصادات المتطورة وتدهور في جودة الائتمان وبالتالي حدوث أزمة مالية عالمية. هذه المخاوف اضافةً إلى انتشار ظاهرة الدولرة[43] دفعت FSAP إلى تحديد و معالجة مشكلة نقص الحوكمة والشفافية في المؤسسات المالية الخاصة والعامة في البلدان النامية والبلدان المنخفضة الدخل– BIS) (2018، وزاد تركيز بازل2و3 على اختبارات الجهد عند قيام المصارف بتقييم كفاية رأس المال (محمد أمين و الشمري، 2013) وخصوصاً بعد انتهاء الأزمة الائتمانية ظهرت أهمية الاختبارات في اجتياز الازمة و المساهمة في الاستقرار المالي ولذلك أصبحت الزامية على المصارف المركزي في جميع أنحاء العالم، حيث تم إجراء تغييرين رئيسيين في اختبار الجهد على مستوى الاتحاد الأوروبي لعام 2014 (EBA – 2014) وهما :

زيادة أفق اختبار الجهد من عامين إلى 3 سنوات وتم اضافة متغير جديد للمخاطر، وهو مخاطر الديون السيادية، وأصبحت عتبة رأس المال الاساسي CET1 أكثر صرامة حيث ارتفعت من 5 ٪ عام2011 إلى 8 ٪ في سيناريو خط الأساس و5.5 ٪ في السيناريو السلبي. وكانت النتيجة الأولية لتلك التعديلات أن المصارف زادت تحصين رأسمالها (زيادة نوعية) بالإضافة إلى الزيادة الكمية.

2-4-3: أنواع وتصنيفات اختبارات الجهد البنكية: Types and categories of bank stress tests .

توجد تصنيفات مختلفة لاختبارات الجهد وفقاً للمعيار المستخدم في التصنيف.

<u>من حيث درجة الشدة</u>: خط أساس، سلبي أو معاكس، سلبي أو معاكس بشدة: (Čihák, Oura, &

[43] - الدولرة: هي عملية تتخلى بموجبها أيّة دولة عن عملتها الخاصة و تتبنى عملة دولة أكثر استقراراً بشكل رسمي و قانوني. وتمت التسمية دولرة اشارةً إلى الدولار الأمريكي،

Schumacher, 2019)

a) **سيناريو خط الأساس Baseline**: مجموعة من الظروف الاقتصادية والمالية تتسق عموماً مع المسار المحتمل للظروف الاقتصادية والمالية المستقبلية، سيناريو خط الأساس عادة لا يؤدي إلى نتيجة مؤكدة.

b) **سيناريو سلبي(معاكس) Adverse**: مجموعة من الظروف الاقتصادية والمالية المصممة للتأكيد على أداء القطاع المصرفي أو البنك الفردي، يكون مستوى الجهد أقوى بكثير من السيناريو الأساسي، يمكن استخلاص عوامل الجهد من الأحداث التاريخية أو التي تم إنشاؤها افتراضياً (Dent، Westwood، و Segoviano، 2016).

c) **سيناريو سالب بشدة Severely adverse**: وهو سيناريو أكثر شدة وسلبية من السيناريوهات السابقة. عادة ما تعكس الحالات التاريخية للركود الشديد. أو حالات مستقبلية افتراضية، في حين أن حالات الركود قد تستند إلى صدمات أولية مختلفة (طفرة في أسعار الأصول مقابل طفرة في الإسكان، صدمة لأسعار الطاقة)، اضافةً بعض العوامل الإضافية (إجمالي الناتج المحلي، البطالة، إلخ) (Feldberg & Metrick، 2019) .

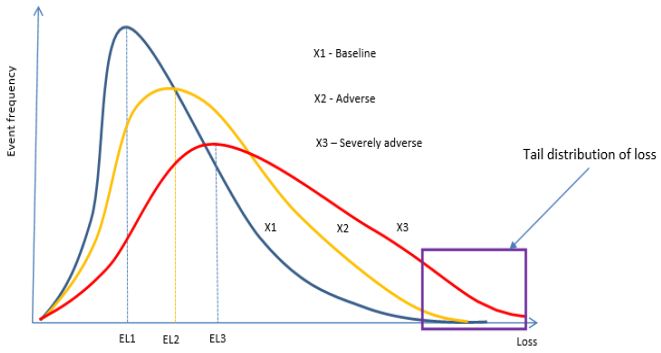

الشكل (9): مخطط بياني لتوضيح الاختلاف بين السيناريوهات.

المصدر: صندوق النقد الدولي – الدورة التدريبية الخاصة باختبارات الجهد البنكية (2019).

<u>من حيث أهداف السياسة</u>، يتم تصنيف الاختبارات إلى، احترازي كبير أو احترازي دقيق (Čihák، Oura، و Schumacher، 2019)

a) اختبار الجهد الكلي: اختبار إجهاد مصمم لتقييم المرونة على نطاق المنظومة ويختبر الصدمات المالية والاقتصادية، والتي قد تشمل الآثار الناشئة عن الروابط مع النظام المالي الخارجي أو الاقتصاد الحقيقي، يمكن أيضا أن تؤخذ التفاعلات بين المصارف الفردية في الاعتبار.

b) اختبار الجهد الصغرى: هو اختبار مصمم لتقييم مرونة كل بنك على حدة من حيث جوانب الضعف الاقتصادية الكلية والمالية والصدمات ذات الصلة. عادة ما يتم تطبيق الأصول والآليات المتاحة للمشرفين على مستوى البنك.

تمثل تدريبات اختبار الجهد في أوقات الأزمات، التي تجمع بين أهداف الحوكمة الكلية والأهداف الاحترازية الدقيقة إحدى أدوات السلطات لإدارة الأزمات، حيث تميل المخاطر الخاصة بالمصارف

والمخاطر النظامية إلى التزامن، لتتأثر جميع المصارف بالاضطرابات، لهذا السبب فإن تمارين اختبار الجهد خلال الأزمات النظامية تجمع عناصر من اختبارات الجهد الاحترازي الجزئي والكلي.

من حيث من يقوم بالتمرين: (Baudino, Goetschmann ,Taniguchi, Zhu, Henry,2018) .

اختبار الجهد من أعلى إلى أسفل TD: يقوم به السلطات الإشرافية باستخدام إطار اختبار الجهد الخاص بها (البيانات – والسيناريوهات والافتراضات والنماذج). يمكن استخدام أي من البيانات على مستوى البنك أو البيانات المجمعة للبنوك في القطاع المصرفي،

a) **اختبار الجهد من أسفل إلى أعلىBU :** يقوم به البنك باستخدام إطار اختبار الجهد الخاص بالمصارف الفردية لأغراض إدارة المخاطر الداخلية والتأكد من الملاءة المالية كتطبيق أساسي للدعامة الأولى والثانية لاتفاقية بازل 2 و3، أو كجزء من اختبار الجهد حيث توفر السلطات للبنوك سيناريوهات / افتراضات مشتركة.

توفر السلطات الإشرافية افتراضين لهذا النوع من الاختبار:

- ✓ الميزانية العمومية الديناميكية (DBS): افتراض أن حجم أو تكوين أو بيان المخاطر في الميزانية العمومية للبنك مسموح له أن يختلف باختلاف أفق اختبار الجهد.
- ✓ الميزانية العمومية الثابتة (SBS): افتراض أن حجم وتكوين وملف تعريف المخاطر في الميزانية العمومية للبنك هي ثابتة طوال الأفق الزمني لاختبار الجهد. وحسب EBA فإن هذه الاختبارات تُفسر دمج الزيادات المتوقعة في رأس المال عن طريق الرفع المالي أو تحويلات المالية، (Kund و Rugilo، 2018) ، **إن الاختيار بين نهج الميزانية الديناميكي أو الثابت له عدة اعتبارات.**

نهج الميزانية الديناميكي DBS يعتبر أكثر ملاءمة بشكل عام في حالة التدريبات الاحترازية الكلية، من أجل رصد التغييرات في مخاطر المصارف، وكذلك لضمان اتساق الائتمان والنشاط الاقتصادي في السيناريو السلبي

أما نهج الميزانية الثابت SBS، على الرغم من كونه معاكساً، إلا أنه سهل التنفيذ والمراجعة. ينطبق بشكل خاص إذا كان عدد كبير من المصارف في نطاق ممارسة اختبارات من أسفل إلى أعلى BU. بالإضافة للاستخدام اللاحق للنتائج وأهداف التمرين، **يمكن تلخيص ما سبق** من خلال الجدول التالي.

الجدول (14): شرح أنواع اختبارات الجهد بما فيه الإيجابيات والسلبيات.

تصنيف	الهدف & استخدام	إيجابيات	سلبيات
المصارف الفردية (BU)	يقوم المصارف الخاصة بهذه الاختبارات لأغراض إدارة المخاطر الداخلية. يتم	النماذج المطورة داخليًا تقيس كفاية رأس المال والسيولة. تقييم	ضيقة التركيز ، محفظة أو عامل خطر واحد. تختلف طرق قياس

	إجراء تحليلات الحساسية والسيناريو لتحديد وقياس التعرض للمخاطر	مرونة البنك.	المخاطر بين المصارف.
المشرفون (TD)	يقوم اختبار الجهد الإشرافي بجمع البيانات من المصارف لتقييم سلامتها والتأكد من أن كل بنك يلبي الحد الأدنى لرأس المال والسيولة الكافية.	تحسين الحوكمة والشفافية. جزء لا يتجزأ من الرقابة المصرفية..	كثيفة الموارد ، مكلفة. تجبر المصارف على تغيير سلوك الإقراض وتخطيط رأس المال. أكثر تعقيداً.
المصارف المركزية الكبرى (TD)	التخطيط الرأسمالي التطلعي للتأكد من أن المصارف لديها رأس مال كاف وسيولة كافية في ظل ظروف السوق غير المرجحة للغاية	التوزيع المخطط لرأس المال. على مستوى النظام، تطبيق سيناريوهات متعددة باستمرار.	الاعتراض النوعي حتى يناير 2017. يمكن التنبؤ بها وروتينية. مكلفة وتستغرق وقتا طويلا، ومعقدة.
برنامج IMF (BU&TD)	ساعد البلدان على تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات وتعزيز النمو من خلال تعزيز الاستقرار المالي وتنوع القطاع المالي. تطبق باستمرار.	يتقاسم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التكلفة. إنه طوعي ومنهجي ومتسق.	نتائج طوعية ومضللة. فقدان المصداقية ، أبلى على سمعة لا تشوبها شائبة. استنزاف الموارد

Source: (Taskinsoy, 2019) & European Banking Authority (EBA ، 2014).

2-4-4:آلية عمل اختبار الجهد المصرفي :

الشكل (10): آلية عمل اختبارات الجهد البنكية

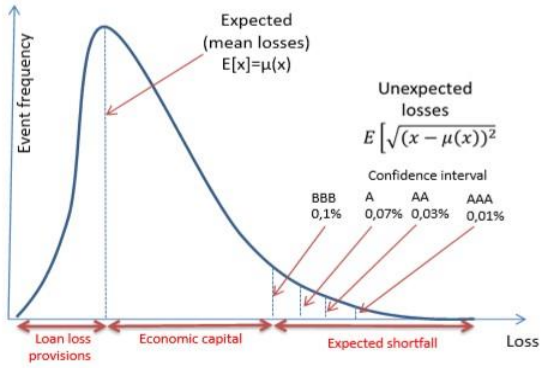

يرتبط مفهوم الاختبارات بإدارة المخاطر باعتباره أحد الأصول المتبعة لتخفيف المخاطر والتأكد من التطبيق السليم للمعايير الاحترازية وأهمها بازل II، وبموجب معايير صندوق النقد الدولي IMF يوجد مفهومان مرتبطان بتقنيات تخفيف المخاطر

SOURCE: (BCBS، 2017)

1. الخسائر المتوقعة: وهي متوسط معدل الخسارة، أي المبلغ الذي يتوقع البنك خسارته بشكل معقول، عادة ما يتم تغطية الخسائر المتوقعة من خلال مخصصات خسائر التسهيلات أو رسوم انخفاض قيمة التسهيلات. وتسمى هذه المخصصات بالمخصصات العامة GP.
2. خسائر غير متوقعة (رأس المال الاقتصادي): تمثل تقلبات الخسائر، أي جزء غير معروف من الخسائر، ويتم استخدام حقوق المساهمين لاستيعاب هذه الخسائر، لا تعتمد المصارف على رأسمالها فقط لاستيعاب هذه الخسائر بل يجب عليها الاحتفاظ بمخصصات إضافية عن رأس المال التنظيمي المطلوب لتغطية اعمالها سُميت بالمخصصات الخاصة SP .

يعتمد المستوى المستهدف للخسائر غير المتوقعة على عاملين: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والتصنيف المستهدف، ووفق منهجية IRB في BASEL 2&3 فإن حساب الخسائر المتوقعة تحسب كما يلي:

EL = PDs x LGDs x EADs بالإضافة إلى تحديد مخصصات لخسائر التسهيلات (LLP)

$\Delta LLPs = \Delta NPLs \times provisioning\ rate$

3-4-5: منهجية اختبارات الجهد في القطاع المصرفي: تقيس الاختبارات بشكل رئيسي الملاءة المالية والسيولة.

اختبار الملاءة: Solvency test، يعتبر اختبار الملاءة اختبار تحوطي شامل حيث يُقييم إذا كانت شركة تمتلك رأس مال كافٍ للبقاء سليماً في بيئة مليئة بالتحديات افتراضيًا من خلال تقدير الأرباح والخسائر وتغيرات التقييم. وتتمثل عوامل الخطر الرئيسية بالخسائر المحتملة من تعثر المقترضين **(مخاطر الائتمان)** (خلف و دأود، 2018)، والخسائر الناتجة عن الأوراق المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة والصرف والأسهم **(مخاطر السوق)**، ويساعد الاختبار في تحديد نسبة تمويل المصارف من الأسهم التي تتمتع بدورها باستيعاب الخسائر تلقائياً مما يجعل النظام بأكمله أكثر مرونة (Whitehouse، 2019).

قد يفحص اختبار الجهد تأثير مصدر واحد للمخاطر (اختبارات العامل الواحد) أو مصادر متعددة للمخاطر (اختبارات العوامل المتعددة). يمكن الجمع بين عوامل الخطر بطريقة مخصصة (اختبار الصدمة المشترك) أوتوليدها بشكل أكثر تماسكًا باستخدام إطار الاقتصاد الكلي (اختبارات السيناريو الكلي) (Viñals، 2012)

• يتم قياس الملاءة المالية بنسب رأس المال المختلفة: مثل نسبة رأس المال الأساسي، ونسب الرفع (رأس المال إلى الأصول) (Buncic، Li، van Santen، Wallin، و Winstrand، 2019 may).

- CET1= CET1 CAPIAL/ RWA
- LEVERAG RATIO= T1 CAPITAL / total exposures

في اختبار الجهد تُقيم مقاييس رأس المال إذا تعرضت المصارف لخسائر ائتمانية حيث يتكون رأس المال من CET1 بالإضافة إلى "رأس المال الإضافي من المستوى الأول[44](AT1)، عندما ينخفض رأس المال عن مستوى معين، يتم تحويل رأس مال AT1 إلى رأس مال CET1 وبالتالي يكون للتحويل تأثير إيجابي على رأس مال CET1، مما يزيد من نسبة رأس مال CET1، و لا يؤثر التحويل على نسبة الرافعة المالية (Buncic,، Li ، van Santen، Wallin، و Winstrand، may 2019).

اختبارات السيولة Liquidity Test: تُقييم اختبارات إجهاد السيولة إذا كانت المصارف تمتلك أصول سائلة وتدفقات نقدية كافية للوفاء بالتزاماتها (التدفقات النقدية الخارجة) بموجب سيناريو سلبي معاكس، دون التعرض لنقص لا يمكن تغطيته ودون اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي، وتُستخدم العديد من معدلات العقبات المحتملة في اختبار إجهاد السيولة، مثل عدد الأيام التي يمكن للمؤسسة تحمل صدمة السيولة قبل ظهور تدفق نقدي سلبي، صافي التدفقات النقدية، ونسب السيولة.

ملاحظة: غالباً ما ترتبط نتائج اختبارات السيولة والملاءة ارتباطًا وثيقاً ويصعب فصلها، ففي حالة ضائقة التمويل، قد يتحول نقص السيولة إلى مشكلة ملاءة مالية إذا تعذر بيع الأصول أو بيعها بأسعار مخفضة، و الزيادات في تكلفة التمويل في حالة إجهاد السيولة هي أحد العوامل التي يمكن أن تترجم إلى إجهاد الملاءة المالية (Viñals,2012) .

2-4-6: المخاطر التي يهتم بها اختبار الجهد: The Risks Involved In Stress Testing[45]

مخاطر الائتمان Credit risk : يعتمد هذا الاختبار على استخدام عدة متغيرات وهي (PD[46] - LGD- EAD) (Caña ،Prioux &Thun,2013)

[44]- AT1 هي أدوات ديون يحصل فيها حامل السندات على عائد تدفعه المصارف، تمامًا مثل أدوات الدين العادية (مثل السندات المغطاة). ما يميز AT1 عن أداة الدين العادية هو أن العقد بين البنك وحامله يحدد مستوى عتبة لنسبة رأس المال CET1 للبنوك ، والتي يتم تحويل AT1 تلقائيًا إلى رأس مال. التحويل يعني أن حامل السند يصبح مساهما. العوائد على أدوات AT1 أعلى بكثير من تلك الموجودة على سندات المصارف الأخرى للتعويض عن المخاطر العالية لحاملها.

[45] -https://www.cnb.cz/en/financial-stability/stress-testing/banking-sector-stress-test-methodology/

[46] - يتم تعيينها بمبالغ مختلفة للسيناريوهات المختلفة وقطاعات الائتمان المختلفة بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية المتوقعة، بما في ذلك أسعار المنازل والقواعد التنظيمية وممارسات المصارف والنُهج التي تطبقها بعض وكالات التصنيف والتقديرات الحالية بناءً على بيانات السوق.

تعتبر سيناريوهات الاقتصاد الكلي نقطة انطلاق لاختبارات الجهد وبالتالي يتم تحديد السيناريو استناداً إلى المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها الاقتصاد في المستقبل القريب، وتؤثر دورة الاقتصاد الكلي (دورة الأعمال) على دورة وجودة الائتمان (جودة التسهيلات والأوراق المالية الشخصية)، يتم ربط PD بالتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة والأسعار الخاصة بالأصول المالية وأسعار الصرف والتغيرات الآخرى التي تؤثر على ميزانيات المصارف، هذه المتغيرات لها تأثير على قيمة ميزانيات والدخل وضمانات التسهيلات.

إن زيادة معلمات مخاطر الائتمان (PD، LGD، EAD) لها تأثيران رئيسيان على المصارف.

أولاً، يتم احتساب خسائر التسهيلات المتوقعة، وبالتالي إنشاء مخصصات جديدة وتسجيلها في حساب الربح والخسارة ثم يتم تخفيض إجمالي الأصول بمقدار مماثل لهذه النفقات والمخصصات. وتستخدم PD أيضاً للتنبؤ بالسداد للتسهيلات المتعثرة، بعد الأخذ بعين الاعتبار السداد الإجمالي لبعض التسهيلات المتعثرة الحالية، من الممكن بالتالي التنبؤ بالتدفقات لكل بنك، وبالتالي للقطاع المصرفي ككل (خلف و دأود، 2018)،

نسبة التسهيلات المتعثرة / إجمالي التسهيلات، وهو مؤشر قياسي لصحة القطاع المصرفي.

ثانياً، عند قيام المصارف بتطبيق النهج المتقدم IRB لحساب متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان وفق بازل 2، فإن متطلبات رأس المال (أو RWA) لمخاطر الائتمان تعتمد على PD وLGD وEAD، لذلك فإن الزيادة في PD وLGD تؤدي إلى زيادة في الأصول المرجحة بالمخاطر RWA.

مخاطر السوق Market risk: مخاطر السوق هي التغير في قيم الأصول بسبب التغيرات في الأسعار مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة وهوامش الائتمان (تقليل المخاطر ومخاطر الطرف المقابل)، وتقاس هذه المخاطر للأصول الموجودة في حساب التداول Trading book (مخاطر صرف العملات الأجنبية في جميع المحافظ) ولهذه المخاطر يوجد بُعدين عند اجراء اختبار الجهد:

- التغيرات في رأس المال الفعلي
- التغييرات في رأس المال المطلوب RWAs لمخاطر السوق

وأهم المخاطر المتعلقة بمخاطر السزق هي **مخاطر سعر الفائدة Interest rate risk**، **حيث** تتضمن سيناريوهات الاقتصاد الكلي التنبؤ بتطور منحنيات العائد وبالتالي تأثير مباشر على الميزانيات العمومية للبنوك في عنصرين رئيسيين، هما

ربح الفائدة (دخل البنك) وقيمة حيازات السندات [47] (تقييم الأوراق المالية ذات الدخل الثابت والمتغيرة التي تحتفظ بها المصارف)، بالإضافة ان التقلبات فيIRR[48] يوفر الأساس لفهم وقياس مخاطر التمويل والمخاطر السيادية، وأهم المخاطر الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة واثارها على البنك (Whitehouse، 2019)،

- مخاطر إعادة التمويل: في حالة استحقاق الأصول> الخصوم
- مخاطر إعادة الاستثمار: إذا كان استحقاق الأصول <الخصوم

وتؤثر هذه المخاطر بطريقة مباشرة: (مقدار إيرادات الفوائد مقارنة المصروفات المدفوعة والمستلمة) و (التغير في القيمة السوقية للأصول والالتزامات) وبطريقة غير مباشرة حيث التغير في حجم الأنشطة المالية (عمليات الإقراض ومنح الائتمان).

مخاطر العدوى بين المصارف: Inter-bank risk and interconnection risks: بسبب الصلات بين المصارف، فإن فشل بعضها قد يؤثر على النظام المالي، مما يلحق الضرر بالاقتصاد بشكل كامل

تُصاغ مخاطر عدوى Interbank على أساس بيانات التعرضات بين المصارف، مع استخدام نسبة رأس المال للبنوك الفردية لتحديد احتمالية التخلف عن السداد (PD) (Viñals,2012)، يفترض أن يكون LGD 100٪. يتم احتساب الخسائر المتوقعة بسبب التعرضات بين المصارف لكل بنك وفقًا للصيغة **PD x LGD x EAD**.

إذا كانت هذه الخسائر مرتفعة نسبيًا وستؤدي إلى انخفاض في نسبة رأس مال البنك وبالتالي زيادة في PD، يتبع ذلك تكرار آخر لنقل الآثار السلبية إلى المصارف الآخرى من خلال زيادة الخسائر المتوقعة. يتم تنفيذ هذه التكرارات حتى يتوقف "**تأثير الدومينو**"(Oura &Čihák,2019، Schumacher) لانتشار عدوى ما بين المصارف، أي إلى أن يؤدي الارتفاع في PD الناتج في أحد المصارف أو مجموعة من المصارف إلى ارتفاع في PD من المصارف الآخرى.

[47] - التغييرات في أسعار الفائدة لها تأثير غير مباشر على مخاطر الائتمان من خلال تأثيرها على تقدير PD.

[48] -INTERNAL INTEREST RATE

مخاطر السيولة : Liquidity risk

وهي القدرة على الوفاء بجميع الالتزامات التعاقدية في أي وقت من الأوقات حيث يتم المفاضلة بين السيولة والربحية، فكلما كان لدى البنك أصول أكثر سيولة، كان الربح أقل (تحول الاستحقاق).

تحدث مخطر السيولة نتيجةً لسيولة السوق وسيولة التمويل، حيث تنشأ مخاطر التمويل عندما

- يحتفظ البنك بجزء من الأصول اقل من الالتزامات كأصول سائلة.
- تزداد الرافعة المالية.
- عدم التطابق التوقيت بين المدفوعات والمقبوضات.

2-4-7: الإجراءات المتخذة من المصارف بعد انتهاء اختبارات الجهد البنكية.

بعد انتهاء اختبارات الجهد ستحأول المصارف الوصول إلى نسبة رأس المال المثالي. اعتماداً على التغيير في RWA، بالتالي أن هناك عدة سيناريوهات:

- يوزع البنك الربح بالكامل ولا يعزز رأس ماله التنظيمي (في حالة RWA دون تغيير).
- يستخدم البنك جزءاً من أرباحه لتعزيز رأسماله ويوزع الباقي (في حالة حدوث زيادة في RWA).
- يستخدم البنك الربح بالكامل لتعزيز رأسماله (في حالة حدوث زيادة كبيرة نسبياً في RWA)، حسب حجم الزيادة في RWA، ومع ذلك، فقد لا تصل إلى نسبة رأس المال الأصلية (Baudino، Goetschmann، Henry، Zhu، و Taniguchi، 2018).
- يدفع البنك توزيعات أرباح تتجاوز الربح الناتج (في حالة حدوث انخفاض في RWA) وبالتالي يوزع أيضًا جزءًا من الأرباح المحتجزة في السنوات السابقة (Prioux &Thun,2013، Caña).

أما في حال فشل البنك في اجتياز الاختبار، لن يتمكن من زيادة رأس المال الذي يدفعه للمساهمين من خلال توزيعات الأرباح، وعندها **سينخفض سعر سهمه**، أي أن اختبارات الجهد تُجبر المصارف على العمل بشكل آمن للحفاظ على الوسائد المالية ضد الخسائر، **وهي بمثابة شكل من أشكال المساءلة بين المؤسسات الكبيرة** (Metrick & Feldberg,2019).

تشترط اللوائح على المصارف التي لا تجتاز اختبارات الجهد أن تخفض دفعات أرباح الأسهم وأن تشترك في عمليات إعادة شراء أسهمها للحفاظ على احتياطاتها الرأسمالية أو بناءها[49] .

من أجل بناء سيناريوهات صحيحة وسليمة

أولا– يقوم السلطات تحليل الصدمات الحالية والمحتملة،

ثانيا– بناء السيناريوهات اعتماداً على تحليل الصدمات

2-4-8: القيود المفروضة عند تطبيق اختبارات الجهد: فرضت السلطات الإشرافية العديد من القيود للوصول إلى نتائج صحيحة ودقيقة، أهمها حسب دراسة (Quagliariello، 2019)**:**

1) **تحديد الارباح والخسائر في السيناريوهات السلبية وتقليل درجات الحرية:** يكون هذ القيد في نهج BUوذلك لتحقيق التوازن بين رغبة الجهات الإشرافية في تشجيع إدارة المخاطر من جانب المصارف وضمان المحافظة على مستوى المنافسة في جميع المصارف هذه القيود تعتبر خط الدفاع الأول للمصارف والقطاع المصرفي
2) **الافتراض الثابت للميزانية العمومية:** أحد القيود التي تنطوي على تجميد الميزانيات العمومية للبنوك في التاريخ المرجعي بحيث لا يسمح بأي إجراءات إدارية أي ان المخاطر في الميزانية العمومية للبنك هي ثابتة طوال الأفق الزمني لاختبار الجهد.
3) **القيود المتعلقة بصافي دخل الفوائد:** إن المصارف ستدّعي (وخصوصاً في أوقات الأزمات) أنها قادرة على الوصول للتمويل المطلوب وتحميل أسعار أعلى للعملاء، وبالتالي هذه القيود تمنع من المبالغة في تمرير خسائرها وزيادة لفوائد اعلى لعملائها.
4) **قيود تتعلق بالجودة:** تعد عملية ضمان الجودة أداة إضافية وهامة ولضمان نتائج موثوقة، في هذه العملية تقوم السلطات المختصة بتقييم مصداقية افتراضات المصارف ونماذجها ونتائجها ومحاولة تحديد السلوكيات الاستراتيجية ومحاولات التحايل على المنهجية، لا يمكن أن يعمل اختبار الجهد من القاعدة إلى القمة دون مراجعة مكثفة لطلبات المصارف، ويجب أن تكون نتائج هذه العملية قابلة للقياس.
5) **القيود التي تتعلق بالشفافية:** الشفافية الكاملة هي خط الدفاع الأخير ضد التحايل على المنهجية، يعد الكشف المفصل عن التعرض للمخاطر وتكوين رأس المال والربحية وسيلة لزيادة انضباط السوق ويسمح للمستثمرين والمحللين بفهم دوافع المخاطر لكل مؤسسة والقيام بتقييمهم الخاص للسيناريو والافتراضات والنتائج. الكشف عن نتائج اختبار الجهد يحسن الثقة بالقطاع المصرفي من خلال تخفيف المخأوف بشأن الأخبار السيئة من السوق. (Caña ،Prioux &Thun ,2013)

[49]- افضل مثال لفشل المصارف في اختبارات الجهد هو بنك Santander و Deutsche Bank فشلت هذه المصارف في اختبار الجهد عدة مرات

6) **التقنية** وتتمثل بتقليد أزمة حقيقية من أجل تقدير النتائج (Whitehouse، 2019) حيث ثم يتم تحليل البيانات على **أساس كمي ونوعي**.

2-4-9: الاعتبارات المتعلقة باختبارات الجهد:

1. للبنوك الفردية خبرة أكثر من المشرفين بتحديد المخاطر الخاصة بالمصارف، لكن المشرفين يعرفون أكثر من المصارف حول المخاطر على مستوى النظام. (Feldberg و Metrick، 2019)
2. الشفافية في اختبارات الجهد هي سيف ذو حدين (Feldberg و Metrick، Stress Tests and Policy، 2019).
3. حتى مع وجود نماذج مثالية مقبولة من الجميع (المصارف والجهات الإشرافية)، فإن المصارف ومنظميها سيختلفون بعقلانية بشأن السرعة المثلى للتكيف بعد اختبار الجهد في وقت السلم، ويعد اختبار الجهد المنتظم أمراً ضرورياً وله نفس الأهمية في أوقات الأزمات أو أقات السلم (Metrick , Feldberg,2019)
4. ستؤدي هجرة النشاط المالي خارج المصارف، إلى إضعاف الاستقرار المالي، **وبالتالي** دور الاختبارات هو التنبؤ بوضع مناسب للبيئة الاستثمارية وزيادة ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي (Feldberg و Metrick، 2019).

2-4-10: المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 واختبار الجهد.

وفق الدراسات التي أجرتها الجهات الإشرافية والمؤسسات المالية الكبرى (EBA& BIS) فإنه من المرجح أن يصبح اختبار الجهد أكثر صعوبة من الناحية التحليلية، وقد يؤدي إلى نتائج أكثر تشاؤماً، عندما يدخل IFRS9 حيز التنفيذ، ومن المحتمل أن تؤدي الزيادات المحتملة في تقلبات المخصصات التي يُحتمل أن تكون مدفوعة بالتأثيرات القوية للعديد من حالات التعثر والانتقال إلى "المرحلة الثانية" (EBA-2018) ومن ثم تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة إلى زيادة احتياطيات رأس المال الخاصة بالبنك والتي قد تمتصها المصارف تحت ضغط فعلي وهذا بدوره يؤثر على رأس المال التنظيمي(BIS-2017)، لذلك يتوجب على المصارف في المراحل الأولى لتطبيق IFRS9 ضمان انتقال حذر بين الأنظمة المحاسبية. واخذ الحذر من تأثير الجرف (Levy & Zhang,2018)، وتخفيف آثار (front-loading) الذي يعوق قدرة المصارف على الاحتفاظ بالأرباح وهو أمر مهم للغاية في السيناريو السلبي من حيث التأثير على رأس المال وخصوصاً CET1 (Rugilo , Kund,2019)، وبالتالي الاهتمام بتكوين **CET1** باعتباره مقياس رئيسي لاختبار الجهد وهو أساس احتساب الأرباح ويلعب دور كبير في تطبيق مقررات بازل، لهذه العلاقة نتائج عميقة لتقييم استقرار المصارف، أي أن تخفيض CET1 من خلال زيادة

المخصصات بالمرحلة الأولى لتطبيق IFRS 9 ممكن أن يشير إلى تراجع في استقرار البنك (Gerrit Kund و Rugilo، 2020).

لتفسير وتحليل هذا التباين بالآراء حول تأثير تطبيق المعيارIFRS9 وECL في المراحل الأولى فيما اذا كان هذا التخفيض حقيقي جوهري أو صوري فقط نتيجة التغير في نظام المحاسبة، وجهت المؤسسات الإشرافية والمالية الكبرى لاستخدام اختبارات الجهد البنكية كجزء من عمليات إدارة المخاطر وكمكمل لتطبيق مقررات بازل 2 و خصوصا الركيزة الثانية، وبهذه الحالة يتم الوصول لنتائج أدق بخصوص تأثير IFRS9 على رأس المال التنظيمي، والتحقيق في كيفية تأثير تطبيق IFRS 9 على استقرار المصارف.

- عدد وأنواع السيناريوهات المستخدمة، بالإضافة إلى طرق دمجها في قياس ECL، هو أحد العناصر الرئيسية لتنفيذ متطلبات ECL من IFRS9،

(Buncic, Li , van Santen, Wallin, & Winstrand, 2019) حيث أن الأرباح والخسائر ورأس المال التنظيمي مرتبطة بشكل وثيق بتدابير الخسارة المستقبلية لذلك يجب بناء السيناريوهات بما يتناسب مع حجم وطبيعة أعمال البنك.

وفي النهاية: إن اختبارات الجهد لا تهدف إلى التنبؤ بالأزمات، لكنها أدوات استشرافية لتقييم ملاءة وسيولة المؤسسات المالية ومرونة النظام المالي بأكمله في ظل سيناريوهات سلبية محتملة، لكن لا تتنبأ باحتمالية حدوثها (Viñals,2012).

وتلخيصاً لما سبق،

إن تطبيق قواعد IFRS9 بشكل سيلم وثابت سيحقق الفوائد المرجوة منه وسيؤكد على صحة تطبيق معايير بازل تزامنا مع اختبارات الجهد البنكية.

الفصل الثاني

أثر تطبيق المعيار IFRS9 في رأس المال التنظيمي واختبارات الجهد في المصارف التقليدية الخاصة في سورية

المبحث الأول: الدراسة الوصفية وتحليل نتائج تطبيق IFRS9.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

المبحث الأول: الدراسة الوصفية وتحليل نتائج تطبيق IFRS9.

في هذا المبحث تم إجراء دراسة وصفية عن بنود القوائم المالية التي تأثرت بتطبيق IFRS9 والتي من المحتمل أن يكون لها أثر على رأس المال التنظيمي ونسب كفاية رأس المال بالإضافة لاختبارات الجهد[50].

1-1: الدراسة الوصفية

تم استعراض أهم البنود التي تأثرت بتطبيق المعيار وتحليل تطورها خلال سنوات الدراسة بالإضافة إلى تحليل الفروقات قبل تطبيق المعيار وبعد تطبيقه.

إن تطبيق IFRS9 وحجز المؤونات المقابلة للخسائر الائتمانية المتوقعة منذ اللحظة الأولى لإنشاء الائتمان بالإضافة لتصنيف الأصول المالية حسب مخاطرها إلى ثلاث فئات كان له أثر واضح على إعادة هيكلة بعض بنود الميزانية والتي من الممكن أن يكون لها أثر جوهري على القيمة الصافية للتسهيلات التي تظهر ضمن الميزانية بالإضافة إلى التأثير على المخصصات وعلى جودة الأصول والأرباح المدورة وبالتالي من المحتمل أن يكون لتطبيق المعيارIFRS9 أثرعلى رأس المال التنظيمي ومؤشرات اختبارات الجهد البنكية وأهم البنود هي،

- رأس المال (حجم، كفاية).
- مخصصات متنوعة.
- احتياطي عام لمخاطر التمويل.
- الأرباح المدورة المدورة.
- التأثير على جودة الأصول وبالتالي على التسهيلات المنتجة وغير المنتجة.
- الاحتياطيات بنوعيها القانوني والخاص.
- الأصول المرجحة بالمخاطر.
- توزيعات الأسهم والقيمة السوقية للسهم.

تمت دراسة تطور النسب المالية المتعلقة بجودة الأصول، التسهيلات (المنتجة وغير المنتجة) والمخصصات والأرباح المدورة بالإضافة إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من عام 2016 لغاية 2019 على اعتبار 2016&2017 قبل تطبيق IFRS9 و2018 & 2019 بعد تطبيق IFRS9.

[50] - في الملحق 2 جدول مقارنة بين المصارف من حيث التأسيس وتاريخ المباشرة في العمل والقيمة الاسمية للأسهم والادراج في سوق دمشق للأوراق المالية.

1-1-1: الدراسة الوصفية لمؤشرات جودة الأصول قبل وبعد تطبيق المعيارIFRS9 :

تُعد الأصول المصدر الأساسي للدخل في المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف بشكل خاص، وهي الأساس الذي يصف عمل المصرف وسياسته مما أدى لظهور أدبيات ونظريات تهتم بإدارة الأصول وتقييم جودتها (الناصر،2012، ص36) ، وتُعد جودة الأصول ذات أهمية خاصة لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، وبالتالي حيازة البنك على أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال، أي أن جودة الأصول تحدد مدى متانة المؤسسات المالية في مقابلة الخسارة في تدني قيمة الأصول و تصبح الملاءة المالية عرضة للخطر عندما تنخفض جودة أصولها.

في البحث الحالي تمت دراسة تأثير تطبيق المعيار على جودة الأصول المالية التي بدورها من الممكن أن تنعكس على كفاية رأس المال واختبارات الجهد.

تتكون أصول المصرف من مجموعة من العناصر وهي: الأصول النقدية، الأصول الآخرى، الأصول الثابتة الأصول المالية، التسهيلات الائتمانية (الناصر،2012، ص36) ، وتم التطرق بالدراسة الوصفية للأصول المالية والتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشر كونها الأكثر تأثراً بتطبيق المعيار IFRS9.

الأصول المالية: إن الأصول المالية لها عدة تصنيفات لكن هذه التصنيفات اختلفت بين المعيار IAS39 وIFRS9[51]، وبالتالي إن إعادة تصنيف الأصول المالية كان له أثر على الأرباح والخسائر من خلال المخصصات الفائضة أو الواجب احتسابها بالإضافة إلى المخصصات المحتجزة.

التسهيلات الائتمانية (credit facilities).

التسهيلات الائتمانية: وتضم مجموعة من البنود أهمها القروض، الحسابات الجارية المدينة، بطاقات الائتمان وغيرها، وتُمنح التسهيلات للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة وللحكومة والقطاع العام (الناصر،2012، ص37)

في بعض الأحيان تأخذ التسهيلات الائتمانية منحى مختلف وذلك عندما تتم عملية المنح بضمان حسن علاقة البنك مع العميل، وبضمان المشاريع الجاري تمويلها، والضمانات الشخصية اللازمة لتغطية تلك التسهيلات في حالة التعثر مثل الضمان الشخصي (سند لأمر)، والممتلكات ، و تختلف هذه التسهيلات من عميل إلى اخر من حيث الشكل والمبلغ، وشكل هذه التسهيلات قد يكون على سبيل المثال لا الحصر: حساب جاري مدين (سحب على المكشوف)، وقد تكون مرتبطة بتمويل مشروع مسند للعميل والبنك يقوم

[51] - تم ذكر أنواع الأصول المالية والفوارق بينها وفق المعيارين في الفصل الأول من هذا البحث.

بمنح تسهيلات ائتمانية بضمان الشيكات التي ترد على هذا المشروع، أو تكون غير مرتبطة بأي مشاريع، حسب ثقة البنك في عميله، وتقسم التسهيلات الائتمانية إلى (الناصر،2012، ص37)

1. تسهيلات مباشرة Direct credit facilities
2. تسهيلات غير مباشرة Indirect credit facilities

تشمل التسهيلات المباشرة قروض قصيرة وطويلة الأجل وقروض تمويل أغراض وقروض الأفراد، (أي أنها التسهيلات التي تُدفع للمتعامل نقدا أو التي تُقيد بحسابه لدى المصرف).

أما التسهيلات غير المباشرة تتمثل في التسهيلات غير النقدية الممنوحة لعملاء البنك مثل خطابات الضمان، والاعتمادات المستندية (أي أنها التسهيلات التي لا تشكل التزاماً فوريا على المصرف ولكن قد تُعبر عن التزام المصرف تجاه الغير كمدة معينة كالاعتمادات المستندية).

يمكن تقسيم الأصول إلى أصول منتجة **(مولّدة للدخل)** وأصول غير منتجة **(غير مولّدة للدخل)** ، مع الإشارة إلى أن الأصول المولّدة للدخل هي جميع أصول المصارف باستثناء النقد والأرصدة لدى المركزي والأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والوديعة المجمدة لدى المركزي بالإضافة إلى وجود جزء من الأرصدة لدى المصارف لا تتقاضى عليها فوائد وبالتالي فإن مفهوم جودة الأصول يتحدد من خلال نوعية الأصول المستخدمة بالمصارف في قدرتها على توليد الدخل ومن خلال انخفاض قيمة الأصول غير المنتجة من جهة أخرى. ويوجد العديد من المؤشرات التي تقيس جودة الأصول الأكثر شيوعا وتعبيرا عنها هي،

أولا: نسبة التسهيلات المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات: تعتبر نسب التسهيلات المتعثرة من أهم المؤشرات الدالة على الملاءة والسلامة المالية في النظام المصرفي، حيث أن تأثيرها السلبي لا يقتصر على أداء البنك بل كذلك على الاقتصاد ككل على المدى البعيد، والسبب في ذلك احتمال ضعف قدرة المصارف في تمويل المقترضين بالموارد المالية وبالتالي إبطاء عجلة الاقتصاد.

وتعبر هذه النسب بشكل دقيق عن جودة الأصول ومدى قدرة المصرف على استرداد قروضه المتعثرة، حيث أن انخفاض هذه النسبة يشير إلى جودة أعلى للأصول وبالتالي يُصبح باستطاعة البنك التوسع بمنح الائتمان التي تنعكس بشكل إيجابي على ربحية المصرف وبالتالي على الأداء المالي للمصرف

الجدول (15) تطور نسب التسهيلات المتعثرة المباشرة وغير المباشرة إلى إجمالي التسهيلات.

	نسبة التسهيلات المباشرة المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات المباشرة.			نسبة التسهيلات غ المباشرة المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات غير المباشرة		
	بعد التطبيق	قبل التطبيق	نسبة التغير	بعد التطبيق	قبل التطبيق	نسبة التغير
بنك بيمو	16.35	28.79	(43.2)	18.96	18.57	2

البنك الدولي للتجارة والتمويل	25.76	30.45	(15.4)	0.56	0.44	29
بنك عودة	15.54	22.37	(30.5)	0.10	0.75	(87)
بنك سورية والمهجر	22.65	59.12	(61.7)	26.36	41.02	(36)
بنك سورية والخليج	69.69	72.52	(3.9)	0.00	2.94	(100)
بنك الأردن سورية	31.43	34.39	(8.6)	2.15	0.27	696
بنك الشرق	7.54	16.58	(54.5)	0.45	0.33	35
البنك العربي	87.39	77.98	12.1	0.11	1.08	(90)
بنك قطر	27.42	47.35	(42.1)	0.66	2.94	(78)
بنك فرنسبنك	28.97	19.80	46.3	0.21	0.52	(59)
بنك بيبلوس	37.72	45.62	(17.3)	0.12	0.52	(78)

المصدر: من اعداد الباحث بعد حساب النسب بالاعتماد على البيانات المالية المدققة للمصارف.

تم تحليل تطور التسهيلات غير المنتجة المباشرة وغير المباشرة ومقارنتها بتطور التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير مباشرة بغية الوصول إلى نتائج دقيقة (في الملحق 2 جدول يُبين التطورات خلال فترة الدراسة)

بالنسبة لنسبة التسهيلات المباشرة المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات المباشرة، في عام 2016 و2017 كانت أصغر نسبة للتسهيلات المتعثرة هي 19.12 و14.04 على التوالي لبنك الشرق واعلى نسبة هي للبنك العربي 74.93 و81.04 على التوالي وقد انخفضت هذه النسبة في الجزء الاكبر من المصارف وبلغت أدنى قيمة لها في عامي 2018 و2019 في الشرق وهي 7.96و 7.12 % على التوالي وزادت هذه النسبة في العربي لتصبح 87%.وزادت أيضاً في بنك فرنسبنك في عام 2018 حيث أصبحت 35% وذلك نتيجة اعادة تصنيف جزء كبير من الأصول وثم انخفضت في عام 2019 لتصل لنسبة 21% وبالتالي يمكننا تفسير انخفاض التسهيلات المتعثرة بعد تطبيق IFRS9 بأن المعيار فرض آلية جديدة لاحتساب الخسائر المتوقعة وعلى شروط منح الائتمان والتي اثرت بشكل مباشر على جودة الائتمان

من ناحية أخرى، فإنه بالإضافة لانخفاض نسب التسهيلات المتعثرة بعد تطبيق المعيار نلاحظ زيادة التسهيلات المباشرة بنسبة أكبر من زيادتها بعامي 2016 و2017 تزامناً مع انخفاض نسبة التسهيلات المتعثرة مما اعطى صورة أوضح لانخفاض هذه النسبة حيث يظهر إلى نسبة لانخفاض هذه النسبة لبنك سورية والمهجر بنسبة61%حيث ان نسبة التسهيلات المباشرة بعد تطبيق المعيار بنسبة104% أما المصارف التي زادت فيها النسب كالبنك العربي الذي انخفضت تسهيلاته الممنوحة في عم 2019 وخصوصا التسهيلات العقارية والتسهيلات الشخصية (قروض، حسابات مدينة) مما اثر على النسبة و بالتالي فإن انخفاض النسبة كان فقط نتيجة تطبيق IFRS9 ونلاحظ بنك فرنسبنك قد زادت نسبة التسهيلات

الائتمانية المتعثرة بالرغم من ازدياد التسهيلات الائتمانية والسبب أنه عند التحول لتطبيق IFRS9 صنف البنك جزء كبير من تسهيلاته المباشرة وغير المباشرة كتسهيلات غير منتجة وتم حجز مخصصات[52] كبيرة لها نتيجة المتغيرات التي حدثت وأهمها ما حدث في لبنان (نتيجة ارتباطه ببنك فرنسبنك في لبنان) مما أدى إلى ازدياد هذه النسبة مقارنة بالمصارف الآخرى في 2018 وثم انخفضت في عام 2019 نتيجة ازدياد حجم التسهيلات المباشرة. (في الملحق 2 جدول يبين تطور التسهيلات خلال أعوام الدراسة).

وأخيراً، عند البدء بتطبيق IFRS9 تم إعادة تصنيف التسهيلات والمخصصات في البيانات المعاد عرضها في عام 2018 و الرصيد الافتتاحي ل 2018 وتم إعادة تصنيف جزء من التسهيلات المصنفة بأنها متعثرة لتزيد من قيمة التسهيلات المنتجة مثل بنك بيبلوس الذي أعاد تصنيف 3 مليار ليرة سورية لتصبح التسهيلات بقيمة 17.9 مليار ليرة سوري وبنك عودة الذي أعاد تصنيف 2 مليار ليرة سورية من التسهيلات، أما فرنسك بنك الذي زادت نسبة التسهيلات المتعثرة فقد انخفض رصيد التسهيلات لعام 2018 بقيمة مليار ليرة سورية وايضاً البنك العربي بقيمة 1.3 مليار ليرة سورية.

نسبة التسهيلات غير المباشرة المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات غير المباشرة.

عند تحليل النسب الخاصة بالتسهيلات غير المباشرة (جدول 15) نلاحظ انخفاض هذه النسب لجزء كبير من المصارف بعد تطبيق IFRS9 لتصل لأدنى قيمة وهي 0% في بنك سورية والخليج والبنك العربي ويمكن تفسير النتيجة بأن هذه المصارف لم تقدم أي تسهيلات غير مباشر جديدة بعد تطبيق المعيار نتيجة القيود المفروضة بعد تطبيق المعيار والظروف الاقتصادية بشكل عام واقتصرت التسهيلات الممنوحة على التسهيلات المباشرة ،وأعلى قيمة للتسهيلات غير مباشرة المتعثرة في 2019 لبنك سورية والمهجر 19.94% بعد أن كانت 44% و 39% في 2016و 2017 على التوالي .

وعند حساب هذه النسب ومقارنتها قبل وبعد تطبيق المعيار **نلاحظ** أن انخفاض التسهيلات الائتمانية غير المباشرة المتعثرة كان جوهريا مقارنة بالتسهيلات المباشرة حيث وصلت نسبة الانخفاض إلى 100% لبنك سورية والخليج و87 % لبنك عودة و79% لبنك بيبلوس وبنك قطر ويمكن تفسير هذه الانخفاض بأن تطبيق المعيار فرض قيود صارمة على منح التسهيلات وتم الأخذ بعين الاعتبار حالة الاقتصاد بشكل عام جزء كبير منها وحجز مؤونات كبيرة لها ومنها بنك بيبلوس وسورية والخليج، وعلى الرغم من القيود المفروضة من السلطات الإشرافية على منح التسهيلات الا ان بعض المصارف استمرت بمنح التسهيلات

[52] – في الملحق2 جدول يبين حجم المخصصات الائتمانية المحتجزة من قبل المصارف.

غير المباشرة مثل بنك الأردن سورية الذي زادت التسهيلات الممنوحة من 1.5 مليار[53] قبل تطبيق المعيار لتصل في عام 2019 ل5.1 مليار ليرة سورية أي زادت بنسبة 240% و كإجراء احترازي من البنك تم تصنيف جزء منها على انها متعثرة وبالتالي زادت هذه النسبة اكثر من المصارف الآخرى حيث وصلت ل696% أي ان هذه النسبة زادت نتيجة الاستمرار بمنح التسهيلات غير المباشرة.

يتضح من التحليل السابق أن التسهيلات الائتمانية المتعثرة انخفضت بعد تطبيق IFRS9، وهذا الانخفاض يُعد مؤشراً على ملاءة جيدة لرأس المال وانخفاض حجم الديون المتعثرة والانتظام بتحصيل أقساط التسهيلات والفوائد المستحقة والإدارة الجيدة للائتمان وبالتالي تعتبر هذه النسب دليلاً واضح عل ازدياد جودة الأصول.

ثانياً: نسبة التسهيلات المنتجة إلى إجمالي الأصول (الناصر،2012، ص39)، تشير هذ النسبة إلى ارتفاع كفاءة المصرف في استثمار الأصول وزيادة اهتمام المصرف باقتناء الأصول المنتجة مقارنة بإجمالي الأصول، وبالتالي انخفاض هامش المخاطرة في أصول المصرف وعملياته الائتمانية.

لفهم تطور هذه النسبة تم تحليل تطور الأصول والتسهيلات المنتجة (المباشرة وغير المباشر) وتم تحليل نسبة الأصول المنتجة بالنسبة لأصول البنك،وتم استعراض تطور الاصول والتسهيلات في الجدول.

الجدول (16): تطور نسب التسهيلات المنتجة وتطور حجم الاصول بعد تطبيق IFRS9.

	الاصول	التسهيلات المباشرة المنتجة	التسهيلات المباشرة وغير المباشرة المنتجة
بنك بيمو	28.80	139.7	121.8
البنك الدولي للتجارة والتمويل	26.70	52.1	41.2
بنك عودة	12.58	45.3	91.3
بنك سورية والمهجر	(17.83)	181.8	150.3
بنك سورية والخليج	(7.85)	10.3	4.5
بنك الأردن سورية	7.84	1.2	14.6
بنك الشرق	81.56	165.2	139.3
البنك العربي	(10.76)	(37.6)	131.8
بنك قطر	4.36	212.8	237.1
بنك فرنسبنك	12.88	34.8	55.6

[53] - إن البيانات الموجودة في التحليل وغير موجودة في الجداول تم استخراجها من التقارير المالية المدققة والصادرة عن المصارف.

بنك بيبلوس	23.10	69.6	170.8

المصدر: من اعداد الباحث بعد حساب النسب بالاعتماد على البيانات المالية المدققة للمصارف.

الجدول (17): تطور نسب التسهيلات المنتجة إلى إجمالي الأصول.

	نسبة التسهيلات المباشرة المنتجة إلى إجمالي الاصول.			نسبة التسهيلات المنتجة المباشرة وغ المباشرة إلى إجمالي الاصول		
	بعد التطبيق	قبل التطبيق	نسبة التغير	بعد التطبيق	قبل التطبيق	نسبة التغير
بنك بيمو	27.15	14.59	86.1	30.33	17.58	72.5
البنك الدولي للتجارة والتمويل	18.85	15.80	19.3	24.15	21.85	10.5
بنك عودة	18.53	14.38	28.8	26.14	15.42	69.5
بنك سورية والمهجر	8.38	2.37	254.2	12.61	4.00	215.4
بنك سورية والخليج	15.95	13.26	20.3	17.54	15.40	13.9
بنك الأردن سورية	31.36	33.52	(6.5)	41.29	39.09	5.6
بنك الشرق	35.45	24.22	46.3	36.81	28.07	31.1
البنك العربي	8.57	12.13	(29.3)	41.40	15.83	161.5
بنك قطر	9.74	3.32	193.3	12.53	3.95	217.2
بنك فرنسبنك	24.81	21.15	17.3	33.32	24.56	35.7
بنك بيبلوس	33.09	24.21	36.7	67.32	30.68	119.4

المصدر: من اعداد الباحث بعد حساب النسب بالاعتماد على البيانات المالية المدققة للمصارف.

إن زيادة التسهيلات الائتمانية ستؤدي لزيادة حجم أصول البنك وبالتالي كان على المصارف السورية أن تكون حريصة بخصوص منح التسهيلات الجيدة والالتزام بالضوابط الاحترازية بغية الوصول إلى نسبة من الاصول المنتجة وبالتالي رفع كفاءة المصرف في استثمار اصوله والابتعاد عن المخاطرة في عملياته، لذا عملت المصارف على زيادة نسبة تسهيلاتها المنتجة، في الجدول السابق تبين أنه بعد تطبيق IFRS9 زاد حجم الأصول في الجزء الأكبر من المصارف حيث بلغت اكبر زيادة في بنك الشرق بنسبة 81.56% وكان أحد أسباب هذه الزيادة زيادة التسهيلات الممنوحة بعد تطبيق بنسبة 140% وزيادة التسهيلات المنتجة بنسبة 165% عما كانت عليه قبل تطبيق المعيار.

يبين الجدول 16 انخفاض حجم الأصول في بعض المصارف مثل بنك المهجر حيث انخفضت هذه النسبة بعد تطبيق المعيار بنسبة 17% على الرغم من زيادة حجم التسهيلات ونسبة التسهيلات المنتجة بنسبة

181% (هذ الانخفاض يعود لانخفاض حجم النقد الموجود لدى المصرف المركزي والارصدة والايداعات لدى المصارف الآخرى (حسب القوائم المالية المنشورة لعام 2019) ولنفس السبب انخفض الاصول لبنك سورية والخليج والبنك العربي بالإضافة لانخفاض تسهيلاته الممنوحة بعد تطبيق المعيار

وبالنسبة نسبة التسهيلات المنتجة إلى إجمالي الأصول، يبين الجدول(15) ارتفاع هذه النسبة بعد تطبيق المعيار بالنسبة لجميع المصارف باستثناء البنك العربي وبنك سورية والاردن حيث زادت في بنك المهجر بنسبة 245% لنسبة التسهيلات المباشرة المنتجة و215% لإجمالي التسهيلات المنتجة (مباشرة وغير مباشرة) وهذا يعود لارتفاع التسهيلات الممنوحة المنتجة بنسبة 181 % بالنسبة للتسهيلات المباشرة و 150% بالنسبة للإجمالي التسهيلات المباشر وغير المباشرة، ونفس الحالة لبنك قطر حيث زادت بنسبة 193% لنسبة التسهيلات المباشرة المنتجة و217% لإجمالي التسهيلات المنتجة (مباشرة وغير مباشرة) حيث زادت التسهيلات المنتجة المباشرة وإجمالي التسهيلات بنسبة 212% و237% على التوالي.

أما بالنسبة لبنك الأردن تبين انخفاض نسبة التسهيلات المباشرة المنتجة بنسبة 6.5% وهذا يعود لزيادة أصوله بنسبة أكبر من زيادة تسهيلاته المباشرة الممنوحة بعد تطبيق المعيار لكن نسبة إجمالي التسهيلات المنتجة (مباشرة وغير المباشر) زادت بعد تطبيق المعيار بنسبة 5.6% بسبب زيادة التسهيلات غير المباشر الممنوحة من قبل البنك [54]، ونفس الحالة للبنك العربي حيث انخفضت نسبة التسهيلات المنتجة بالنسبة لإجمالي الأصول بنسبة 29.3% نتيجة انخفاض التسهيلات المنتجة بنسبة أكبر من انخفاض حجم الأصول، لكن زيادة حجم التسهيلات غير المباشرة بنسبة 682% بعد تطبيق المعيار أدت لارتفاع نسبة التسهيلات المنتجة (مباشرة وغير مباشرة) لإجمالي الاصول لتصل 161%.

أي أن التسهيلات الائتمانية المنتجة زادت بعد تطبيق المعيار IFRS9 وهذا بدوره يساهم في الاستقرار المالي والذي يمثل الهدف الأساسي من اصدار IFRS9.

ثالثاً: نسبة التصنيف المرجح[55] (WCR): تعبر هذه النسبة عن انتظام البنك في تحصيل الديون والفوائد للتسهيلات الممنوحة وبالتالي انخفاض هذه النسبة يُعتبر مؤشر إيجابي عن جودة الائتمان والأصول وابتعاد البنك عن العسر المالي وتُقاس هذه كما يأتي:

نسبة التصنيف المرجح (WCR): (المخصصات / حقوق الملكية +المخصصات) *100

[54] - تم تحليل زيادة التسهيلات غير المباشرة المنتجة في الفقرة السابقة.

[55] - نسبة التصنيف المرجح هي إحدى النسب المستخدمة لقيا جودة الأصول ضمن معيار CAMELS.

الجدول (18) تطور نسبة التصنيف المرجح والمخصصات وحقوق الملكية[56] بعد تطبيق IFRS9.

	نسبة التصنيف المرجح				تطور النسبة بعد تطبيق المعيار			
	2019	2018	2017	2016	المخصصات	حقوق الملكية	نسبة التصنيف المرجح	المخصصات/حقوق الملكية
بنك بيمو	13.10	16.88	18.79	18.66	(16.3)	9.45	(19.9)	(23.2)
البنك الدولي للتجارة والتمويل	5.11	25.74	32.70	45.56	(58.3)	49.63	(60.6)	(31.2)
بنك عودة	1.47	1.75	1.50	1.49	16.2	7.70	7.9	8.1
بنك سورية والمهجر	6.11	6.44	15.69	18.68	(63.3)	14.35	(63.5)	(67.8)
بنك سورية والخليج	1.48	7.47	5.58	3.49	(45.7)	15.10	(1.3)	0.5
بنك الأردن سورية	2.01	1.96	1.85	1.28	8.5	(17.22)	27.0	27.5
بنك الشرق	0.26	0.12	0.04	0.03	475.2	1.93	441.1	442.1
البنك العربي	2.94	4.95	1.71	2.57	14.3	(37.23)	84.2	88.0
بنك قطر	0.06	0.09	0.18	2.31	(94.7)	(5.38)	(93.9)	(94.1)
بنك فرنسبنك	0.35	0.16	0.02	6.33	(94.0)	(12.79)	(92.0)	(92.4)
بنك بيبلوس	5.47	0.74	0.18	27.87	(77.6)	28.09	(77.8)	(83.2)

المصدر: من اعداد الباحث بعد حساب النسب بالاعتماد على البيانات المالية المدققة للمصارف.

تتكون هذه النسبة من المخصصات و حقوق الملكية، تم تحليل حقوق الملكية وتبين انخفاضها في بعض المصارف بعد تطبيق المعيار مثل، بنك الأردن سورية، البنك العربي، بنك قطر الوطني ، وبنك فرنسبنك، والسبب الرئيسي في هذا الانخفاض هو تحويل تسوية حساب احتياطي عام لمخاطر التمويل و التغيرات في الأرباح المدورة المحققة و التغيرات في القيمة العادلة للأصول بالقمية العادلة من خلال الدخل الشامل(مثل بنك فرنسبك حيث انخفضت بمقدار 108 مليون ليرة) نتيجة تطبيق IFRS9، **على سبيل المثال** في البنك العربي انخفضت الأرباح المدورة غ المحققة من25.5 مليار إلى 21.1 مليار بعد تطبيق المعيار و زادت الخسائر المحققة المدورة من 10.7 مليار إلى 15.4 مليار ليرة سورية ، ومن ناحية أخرى نلاحظ ارتفاع حقوق الملكية في المصارف الآخرى والسبب الأهم في رتفاعها هو إعادة تصنيف جزء من الخسائر المتراكمة المدورة إلى أرباح مما زاد من حجم حقوق الملكية مثل بنك الدولي للتجارة والتمويل الذي أعاد تصنيف 2.3

[56] – في الملحق 2 جدول يبين حجم حقوق الملكية وتطورها بشكل مفصل لكل سنة من سنوات الدراسة.

مليار من الخسائر الممدورة لأرباح مدورة في البيانات المعاد تقييمها في عام 2018 وكذلك بنك عودة أعاد تصنيف مايقارب 1.5مليار ليرة سورية في ميزانية 2018.

يبين الجدول (18) أن نسبة التصنيف المرجح شهدت انخفاضا واضحاً بعد تطبيق المعيار لأغلب المصارف، نتيجة انخفاض المخصصات الذي ترافق مع ازدياد التسهيلات وزيادة حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة، وكان أكبر انخفاض في هذه النسبة لبنك قطر وبنك فرنسبنك بنسبة 93.9% و92% على التوالي ويمكن تفسير النتيجة بانخفاض المخصصات (مخصصات التسهيلات الائتمانية والمخصصات الآخرى) بعد تطبيق المعيار بنسبة اكبر ن انخفاض حقوق الملكية حيث يُبين الجدول السابق انخفاض نسبة المخصصات لبنك قطر بنسبة 94% بينما انخفضت حقوق الملكية بنسبة 5.4%، بالإضافة إلى أن بنك قطر قام بتطبيق المعيار على مرحلتين مرحلة انتقآلية قبل التطبيق الفعلي في عام 2019 وبالتالي كان سبب رئيسي في انخفاض مخصصاته[57].

من ناحية أخرى، بعض المصارف شهدت زيادة بنسبة التصنيف المرجح مثل بنك الشرق حيث زادت بنسبة 441% وهذه الزيادة الكبيرة سببها أن التسهيلات الممنوحة من قبل البنك زادت بنسبة كبيرة بعد تطبيق المعيار حيث زادت بنسبة 253% لتسهيلاته المباشرة ونسبة 22% لتسهيلاته غير المباشرة مما دفعة لزيادة مخصصات بنسبة 475% عما كانت عليه قبل تطبيق المعيار، والجزء الاكبر من هذه المخصصات تخص التسهيلات غير المباشرة مما أثر بشكل مباشر على نسبة التصنيف المرجح بالزيادة الكبيرة مقارنةً بالمصارف الآخرى ، لكن عند مقارنة هذه النسبة في البنك نفسه خلال سنوات الدراسة نلاحظ أنها صغيرة لا تتعدى 0.26% في عام 2019 وبالتالي لا تعتبر هذه الزيادة جوهرية، ونفس الحالة للبنك العربي حيث تبين انخفاض هذه النسبة بمقدار 85% والسبب الرئيسي هو زيادة المخصصات الذي ترافق مع انخفاض حقوق الملكية مما أثر سلباً على نسبة التصنيف المرجح.

الخلاصة من دراسة مؤشرات جودة الأصول:

نلاحظ من دراسة هذه المؤشرات أن جودة الأصول والائتمان زادت بعد تطبيق المعيار و كان الأثر غير المباشر لتطبيق IFRS9 في زيادة الأصول المنتجة و انخفاض الأصول المتعثرة ، وهذا ما أكده مصرف سورية المركزي في تقريره الصادر بتاريخ 25-10-2019 والمنشور على الصفحة الرسمية مصرف سورية المركزي، هذا التقرير يحلل بعض المؤشرات للبيانات المجمعة على مستوى المصارف ويؤكد أن الأثر غير

[57] - تم تقديم تفسير أكثر في الفقرة الخاصة بتطور النسب الخاصة بالمخصصات 1-1-2.

المباشر تجلى باستهداف الودائع والتسهيلات في آن واحد، **حيث** حقق إجمالي الأصول نمواً بنسبة 19.4% في عام 2019 وبنسبة 74.6% منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2019، ومن جانب آخر فقد حقق إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي نمواً بلغ 18% في عام 2019 ونسبة 89% منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2019، أما إجمالي التسهيلات فقد حقق نمواً بلغ 44% في عام 2019 ونسبة 58.6% منذ عام 2016 حتى نهاية عام 2019، بالإضافة إلى توليفة متنوعة من المؤشرات والتي يبرز منها انخفاض نسبة الديون المتعثرة من إجمالي الديون في عام 2019 إلى 16.2% مقارنة بنسبة 41.89% في عام 2016،

1-1-2: النسب الخاصة بالمخصصات قبل وبعد تطبيق المعيارIFRS9 .

تمثل الضوابط الجديدة للمخصصات ضمن IFRS9 تحولًا جذرياً في المحاسبة المصرفية وإدارة مخاطر الائتمان بسبب التأثير المباشر للمخصصات على قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر والارباح المحققة وكذلك على قيمة رأس المال التنظيمي وبالتالي التأثير على نسب كفاية رأس المال.

إن التأثير الكمي للزيادة بالمخصصات بموجب IFRS9 ينعكس مباشرة في الأرباح المحتجزة EBA)، (2017 وبالتالي التأثير المباشر على رأس المال الأساسي CET1 (تخفيض بمقدار الزيادة في المخصصات في ظل النظام الجديد)، في البيانات المنشورة للبنوك تم الإفصاح عن المخصصات المتعلقة بالتسهيلات المباشرة وغير المباشرة، خلال الدراسة تم تحليل المخصصات على مرحلتين وهما:

1. المخصصات بشكل إجمالي، حيث تم تحليل حجم المخصصات بشكل عام وتحليل نسب المخصصات إلى حقوق الملكية.
2. المخصصات المتعلقة بتغطية التسهيلات المباشرة وغير المباشرة المتعثرة(نسب كفاية المخصصات).

أولا: المخصصات الإجمالية:

الجدول (19) تطور المخصصات في المصارف قبل وبعد تطبيق المعيار.

المخصصات	2019	2018	2017	2016	نسبة تطور المخصصات بعد تطبيق المعيار
بنك بيمو	4.770.742.612	6.044.395.147	6.403.044.032	6.518.447.330	(16.3)
البنك الدولي للتجارة والتمويل	1.403.710.655	6.904.621.684	7.996.668.699	11.947.166.881	(58.3)
بنك عودة	427.437.818	487.772.711	370.866.368	416.612.290	16.2
بنك سورية والمهجر	1.622.529.582	1.700.930.362	3.974.117.261	5.071.006.460	(63.3)

بنك سورية والخليج	91.994.568	42.971.379	102.321.354	146.060.615	(45.7)
بنك الأردن سورية	144.652.407	137.674.714	134.930.620	125.328.227	8.5
بنك الشرق	37.370.470	14.698.680	4.937.208	4.114.854	475.2
البنك العربي	336.873.917	570.650.530	259.613.367	534.535.146	14.3
بنك قطر	44.514.034	66.064.850	130.997.323	1.973.016.323	(94.7)
بنك فرنسبنك	71.538.621	33.258.461	4.147.071	1.730.467.465	(94.0)
بنك بيبلوس	1.656.536.008	205.127.783	40.679.240	8.257.511.971	(77.6)
لقطاع المصرفي السوري	964,354,608	1,473,469,664	1,765,665,686	3,338,569,778	(52.2)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المالية للمصارف.

نلاحظ من الجدول (19) أن المخصصات في المصارف كانت في اعلى مستوياتها في عام 2016 في جميع المصارف وبقيت قريبة من مستوياتها في عام 2017 لكن عند تطبيق المعيار IFRS9 في بداية 2019 وأثر رجعي على بيانات 2018 بدأت هذه المخصصات بالانخفاض في عام 2018 لتصل إلى أدنى مستوياتها لجزء من المصارف بعد تطبيق المعيار، يوجد عدة أسباب للانخفاض في النسب السابقة أهمها

- تحويل جزء من المخصصات إلى الأرباح والخسائر أو إلى قائمة الدخل الشامل وذلك بعد إعادة تصنيف الأصول المالية[58]، مثل بنك بيبلوس الذي قام بإعادة قياس المخصصات تم تحويل 2.85 مليار ل.س إلى حساب الارباح والخسائر المتراكمة و بنك عودة حيث بلغت القيمة المحولة من فائض مخصص الخسائر الجماعية لحساب الخسائر المتراكمة 3.22 مليار ل.س، وبنك سورية والمهجر عندما أعاد تصنيف الأصول المالية لعام 2018 قام باسترداد مخصصات ائتمانية بقيمة 1.2 مليار ل.س و تصنيفها ضمن قائمة الدخل الشامل الآخر OCI ، بنك قطر كانت المخصصات فقد كان متوسط المخصصات قبل تطبيق المعيار 1.06 مليار ل.س وبعد التطبيق أصبحت 56 مليون ل.س.
- جودة ائتمان عالية متمثلة بجودة الأصول أو ضمانات تفسر أيضًا مستويات أدنى من المخصصات.
- عند تصنيف العملاء والتسهيلات وفق IFRS9 وإلغاء العمل وفق القرار 597 الصادر عن مصرف سورية المركزي والخاص بتصنيف الديون كانت جميع المخصصات تصنف ضمن بنود المخصصات أما وفق IFRS9 فإن مخصصات المرحلة الأولى الثانية تصنف ضمن رأس المال المساند أما مخصصات المرحلة الثالثة ECL تصنف ضمن المخصصات العامة.

[58] - تم ذكر تفاصيل إعادة تصنيف الأصول في فصل سابق وشرح أنواع المخصصات التي تضاف الى الأرباح والخسائر او الدخل الشامل.

- ترافق مع تطبيق المعيار IFRS9 قوانين صارمة على منح الائتمان[59] ، مثل الضمانات بالإضافة إلى التوسع بعمليات منح الائتمان هذه الأسباب أثرت على جودة التسهيلات بشكل جوهري وبالتالي قللت الحاجة إلى حجز حجم كبير من المخصصات.
- قرار مصرف سورية المركزي رقم 2302/16ص نيسان 2019 المتضمن آلية تشكيل الاحتياطيات من الفائض من المخصصات الناتجة عن المعيار IFRS9 ولان اغلب المصارف لديها خسائر متراكمة مدورة لغاية 2018/1/1، لم يتم تشكيل أي احتياطيات ومخصصات جديدة بسبب وجود فائض من المخصصات الخاصة ب IFRS9.
- من التحليلات السابقة نلاحظ أن نسبة التسهيلات المتعثرة انخفضت مما أدى إلى انخفاض المخصصات المطلوبة لها بعد تطبيق المعيار.
- السبب الأكثر أهمية أنه في سورية وضع استثنائي بسبب ظروف الازمة السورية والحصار الاقتصادي عليها وهذا الوضع فرض على المصارف حجز مخصصات ومؤونات كبيرة ومبالغ فيها للحفاظ على سلامة المصارف بشكل خاص وعلى سلامة القطاع المصرفي والاقتصاد السورية بشكل عام، لكن عند البدء بتطبيق المعيار وتنفيذ التعليمات الصارمة الصادرة عن مصرف سورية المركزي قامت المصارف بإعادة تصنيف أصولها ومخصصاتها وإعادة جزء كبير من المخصصات إلى قائمة الأرباح /الخسائر P/L المتراكمة وإلى قائمة الدخل الشامل الآخر OCI.
- في بعض المصارف التي زادت بها المخصصات يمكن تفسير الزيادة بأن هذه المصارف تتحمل قدراً أكبر من المخاطر، مقارنة بالمصارف الأخرى هي أكثر المصارف شهدت ارتفاع في حجم المخصصات بعد تطبيق المعيار حيث ارتفع في عودة بمقدار 17 والشرق بمقدار 475% حيث زادت الأصول المرجحة بالمخاطرRWA بنسبة 107% و103% على التوالي، **هذا التفسير ينطبق مع التفسيرات التي قدمتها دراسة (Jeffrey &Jeong,2021، Chong، وFeng)**،هذه الأسباب ساعدت المصارف على التوسع بمنح الائتمان وخلقت حالة استقرار على مستوى القطاع المصرفي.

ثانياً: نسبة المخصصات / حقوق الملكية.

تم استعراض تطور حقوق الملكية و تطور نسبة المخصصات /حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار في الجدول رقم (18) ويبين الجدول أن انخفاض هذه النسبة في الجزء الأكبر من المصارف حيث كانت النسبة الأكبر للانخفاض في بنك قطر و فرنسبنك بنسبة 94%و92% على التوالي حيث كانت انخفضت حقوق

59 - تم تقديم عرض عن الية قبول الضمانات في الفصل الأول والملحق 1.

الملكية وانخفضت المخصصات بشكل ملحوظ بهذه المصارف لكن كان انخفاض المخصصات اكبر بكثير من انخفاض المخصصات مما أثر على انخفاض هذه النسبة .

لكن على مستوى البيانات المجمعة للقطاع المصرفي للمصارف نلاحظ انخفاض قيمة حقوق الملكية وانخفاض المخصصات لكن كانت نسبة انخفاض المخصصات كانت أكبر بكثير من نسبة الانخفاض في حقوق الملكية، هذا الانخفاض أثر على نسبة المخصصات إلى حقوق الملكية حيث انخفضت بنسبة 44% على مستوى القطاع المصرفي. أي أنه يوجد علاقة عكسية بين المخصصات وحقوق الملكية بعد تطبيق المعيار حيث زادت حقوق الملكية بالمصارف وانخفضت المخصصات، **والسبب الجوهري** في انخفاض حقوق الملكية هو ان المصارف السورية قبل تطبيق المعيار افصحت عن خسائر كبيرة مما دفعها إلى احتجاز جزء كبير من الأرباح والخسائر وتقييد عمليات منح التسهيلات، لكن بعد تطبيق المعيار و إعادة تصنيف الديون وجدولتها من قبل العملاء و المصارف و تنفيذ القوانين الصارمة ل IFRS9 قامت المصارف بتوزيع جزء من أرباحها المحتجزة وبالإضافة إلى التوسع في منح الائتمان بمختلف اشكاله مما خفض حجم حقوق الملكية في المصارف، هذا التوسع بالائتمان أثر على النشاط الاقتصادي سورية و زاد ملائة العملاء مما خفض قيمة المخصصات مقارنة بحقوق الملكية وإجمالي الأصول (كما ذكرنا سابقاً)، بالإضافة إلى أن انخفاض مخاطر السوق أيضا كان له أثر كبير في ارتفاع حقوق المساهمين (تم تفسير ذلك في القسم الخاص بدراسة الأصول المرجحة بالمخاطر).

و هذا الأثر الكمي على المخصصات وحقوق الملكية يتوافق مع ماقدمته دراسة (Groff و Mörec، AUG–2020) بأنه على الرغم من توقع زيادة المخصصات وتأثيرها السلبي على حقوق الملكية عند الانتقال لتطبيق IFRS9 إلا أن النتائج كانت ايجابية فبعد قيام المصارف بتطبيق المعيار و إعادة تصنيف اصولها والتقيد بالتطبيق السليم للمعيار و بالمنهجية الجديدة لانخفاض قيمة الاصول المالية ساعد في انخفاض التسهيلات المتعثرة (غير المنتجة) مما أثر بشكل ايجابي على حقوق الملكية في المصارف عند الانتقال إلى تطبيق IFRS9 .

الجدول (20) تطور حقوق الملكية والمخصصات على مستوى القطاع المصرفي (بملايين الليرات السورية)

	2019		2018		2017		2016	
	حقوق الملكية	المخصصات	حقوق الملكية	المخصصات	حقوق الملكية	المخصصات	حقوق الملكية	المخصصات
القطاع المصرفي	241،512	10،608	222،670	16،208	212،776	19،422	352،963	36،724

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المالية للمصارف.

ثالثاً: تغطية المخصصات للتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9.

أفصحت المصارف السورية عن حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة وغيرالمباشر المتعثرة وعن المخصصات المحتجزة مقابل هذه التسهيلات، فيما يلي سيتم تحليل تطور نسب تغطية المخصصات لهذه التسهيلات.

الجدول (21) تطور نسب تغطية المخصصات للتسهيلات المتعثرة المباشرة وغير المباشرة.

	تغطية المخصصات للتسهيلات المتعثر المباشرة			تغطية المخصصات للتسهيلات المتعثرة غير المباشرة		
	بعد التطبيق	قبل التطبيق	نسبة التغير	بعد التطبيق	قبل التطبيق	نسبة التغير
بنك بيمو	37.48	34.26	9.38	34.65	36.03	(3.82)
الدولي للتجارة والتمويل	60.79	119.92	(49.30)	644.29	82.09	684.90
بنك عودة	74.15	181.73	(59.20)	218.90	66.35	229.93
بنك المهجر	71.16	80.78	(11.91)	49.41	97.04	(49.08)
بنك سورية والخليج	48.83	62.51	(21.88)	100.00	513.69	(80.53)
بنك الأردن	86.34	84.71	1.93	43.29	14.54	197.85
بنك الشرق	60.25	73.09	(17.57)	198.03	16.92	1،070.70
البنك العربي	43.14	51.99	(17.02)	304.69	411.68	(25.99)
بنك قطر	41.31	66.74	(38.10)	20.18	50.68	(60.17)
بنك فرنسبنك	56.01	46.99	19.18	123.77	18.45	571
بنك بيبلوس	43.62	77.93	(44.02)	80،283	60	134،136

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف.

نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات الائتمانية المباشرة المتعثرة: من الجدول رقم (21) نلاحظ أن نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات المباشرة كانت بشكل وسطي قبل وبعد تطبيق المعيار بنسب اعلى من 40% أي ان المخصصات تغطي جزء جيد من التسهيلات المتعثرة، حيث أن المصارف كانت تحتفظ بنسب عآلية من المخصصات لتغطية التسهيلات المتعثرة قبل تطبيق المعيار ويبين الجدول (19) أن اعلى نسبة كانت لبنك عودة حيث وصلت182%، حيث بلغت التسهيلات المتعثرة 4.6 مليار ل.س و كانت المخصصات المحتجزة لها 8.1 مليار ل.س، أي انه كانت يحتفظ بنسب آلية لتغطية التسهيلات المتعثرة

مثل كل المصارف ، وكانت ادنى نسبة لبنك بيمو حيث بلغت هذه النسبة 34.6% ، وباقي المصارف حافظت على نسب عالية .

أما بعد تطبيق المعيار كانت أعلى قيمة لبنك الأردن سورية بنسبة86.3% وهي أعلى مما كانت عليه قبل تطبيق المعيار، وأهم الأسباب هو زيادة التسهيلات بعد تطبيق المعيار حيث ارتفعت من 14.7 مليار ل.س إلى 15.3 مليار ل.س بعد تطبيق المعيار، هذا الارتفاع في التسهيلات ترافق مع انخفاض نسبة التسهيلات المتعثرة من 34.39% إلى31.43%، وكانت ادنى نسب لتغطية التسهيلات المتعثرة المباشرة هي لبنك بيمو بنسبة 37.5% وهي أيضا اعلى من النسبة قبل تطبيق المعيار حيث زادت بنسبة 9.5% ، والسبب في ذلك هو ارتفاع التسهيلات من 49.7 قبل تطبيق المعيار لتصل ل101.7 مليار ل.س. بعد تطبيق المعيار وهذه الزيادة ترافقت مع زيادة التسهيلات المصنفة كتسهيلات متعثرة من 14.2مليار ل.س إلى 16.5 مليار ل.س بعد تطبيق IFRS9 .

تجدر الإشارة يوجد بعض المصارف زادت لديها نسبة التغطية وهي بنك بيمو وبنك الأردن سورية وفرنسبنك وبقية المصارف انخفضت هذه النسبة فيها حيث وصلت نسبة أكبر نسبة لهذا الانخفاض ل 59.2 لبنك عودة، واقلها لبنك المهجر بنسبة 11.9% ومع كل هذا الانخفاض بقي الحد الأدنى لتغطية التسهيلات لدى المصارف هي 37.5 % لدى بنك بيمو أما في البنوك الأخرى جميعها أعلى من 41% وهي نسبة جيدة وتعبر عن كفاية المخصصات.

يمكننا تفسير هذه النتيجة بأن التسهيلات الائتمانية زادت بنسبة كبيرة[60] بعد تطبيق IFRS9 مثل بنك بيمو الذي زادت التسهيلات فيه بنسبة 104% وبنك الشرق بنسبة 139.93% وبنك قطر بنسبة 122%، بالإضافة إلى انه بعد IFRS9 تم وضع شروط على الضمانات تعكس صورة عن ملاءة العملاء و بالتالي فإن بعض المصارف حاولت الابتعاد عن تشكيل المخصصات بشكل كبير من أجل توفير قدر أكبر من الأموال واستثمارها للتوسع بالائتمان أي أنها استبدلت جزء من مخصصاتها بالضمانات ذات الكفاءة والسيولة العالية، (بموجب قوانين مصرف سورية المركزي تم وضع قوانين صارمة على منح الائتمان والضمانات مثلاً، يجب ان يتم ضمان عقار يغطي 200% من القرض كحد أدنى بالإضافة إلى ضمانات أخرى مثل السجل التجاري وبيانات تعبر عن ملاءة العميل في التسديد كإيصالات الضرائب للمالية)[61].

[60] -في الملحق 2 جدول يبين تطور نسب التسهيلات المباشرة وغير المباشرة خلال سنوات الدراسة.

[61] - تم عرض الحدود الدنيا للضمانات بالملحق 1 الخاص بالقسم النظري للمعيار IFRS9 والتعليمات التطبيقية بموجب القرار 4/م.ن.

<u>من ناحية أخرى،</u> يمكننا تفسير الزيادة هذه النسبة ان المصارف كانت تتبع منهجية TTC لحساب PD وبالتالي حساب المخصصات اللازمة وفق هذه المنهجية تأخذ الظروف الحالية (المكون الدائم للمخاطر الافتراضية (Volarevic و Varovic، 2018))عند حجز المخصصات الامر الذي كان له عواقب عميقة من خلال تضخيم هذه الاحتمالية أثناء الأزمات (وخصوصا أن سورية تعاني من أزمة سياسية واقتصادية) وبالتالي كانت المصارف تبالغ في حجز المخصصات، وقد تم ذكر هذه النقطة بأن منهجية TTC تتسبب في حجز مخصصات زائدة عن حاجة البنك في دراسة (Novotny-Farkas 2016) و(Arndt,2020 و Daniel) ، الأمر الذي يمثل مشكلة خاصة حيث يؤثر PD على تصنيف الاصول في المراحل الثلاث من IFRS9. أما بعد تطبيق لمعيار فقد وجّه المصرف المركزي المصارف في المادة 6 من التعليمات التطبيقية ل IFRS9 عند تقدير مخاطر تعثر العميل بتطبيق منهجية IRB ودمج تقديرات TTC و PIT، في حساب PD، سواءً لمتطلبات تطبيقIFRS9 أو لأغراض متطلبات كفاية رأس المال الخاصة CET1 وفق منهجية IRB وهذه المنهجية تعكس بشكل افضل المخاطر، تخدم بشكل أفضل هدف التنظيم والاستقرار المالي، الذي بدوره يسعى إلى منع إخفاقات المصارف وحماية النظام المالي بأكمله (Laux and Leuz ,2009).

نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات الائتمانية غير المباشرة المتعثرة:

يظهر الجدول رقم (21) نسب تغطية المخصصات للتسهيلات غير المباشرة المتعثرة قبل تطبيق المعيار حيث كانت نسبة التغطية منخفضة لبعض المصارف مثل بنك الأردن بنسبة 14% وزادت بعد تطبيق المعيار لتصل إلى 43.3% نتيجة زيادة التسهيلات غير المباشرة بنسبة 97.16%، وفرنسبنك الذي كانت نسبة التغطية لديه 18.45% وزادت بعد تطبيق المعيار لتصل إلى 123.8% نتيجة زيادة التسهيلات بنسبة 182.92%[62]، وهذه الزيادة في المخصصات بسبب تطبيق المعيار وفرض قواعد صارمة على التسهيلات هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، بعض المصارف كانت لديها نسب عآلية مثل بنك سورية والخليج بنسبة 513% هذه النسبة كبيرة والسبب الأساسي لهذه النسبة أن البنك أفصح من خلال بياناته السنوية انه حقق خسائر خلال عام 2016و2017 و2018 وبالتالي قام بحجز مخصصات كبيرة أدت إلى انخفاض النسبة إلى100% بعد تطبيق المعيار وانخفاض تسهيلاته بنسبة وصلت إلى 72%، وكذلك الأمر للبنك العربي الذي انخفضت فيه هذه النسبة بمقدار 26% بالرغم من زيادة التسهيلات غير المباشرة وانخفاض نسبة التسهيلات غير المباشرة المتعثرة بنسبة 24%، ويمكن تفسير السبب بأن البنك قام بحجز مخصصات كبيرة

[62] – في الملحق2 جدول يبين حجم التسهيلات المباشرة وغير المباشرة خلال سنوات الدراسة.

مقابل التسهيلات قبل تطبيق المعيار ولكن بعد تطبيق المعيار أعاد تصنيف التسهيلات وتصنيف المخصصات الخاصة به مما أدى إلى انخفاض حجم المخصصات و انخفاض هذه النسبة.

أما بالنسبة للزيادة الأكبر في هذه النسب فقد كانت لبنك بيبلوس حيث أنه بالرغم من انخفاض التسهيلات المصنفة كتسهيلات غير منتجة بعد تطبيق المعيار في عام 2019 ل 1 مليون ل.س بعد أن كانت 77 مليون في عام 2018 و47.2 عام 2016 إلا أن البنك قام بحجز مخصصات في عام 2019 بمقدار1.6 مليار بعد أن كانت بشكل وسطي قبل تطبيق المعيار 45 مليون أي ان زيادة المخصصات بنسبة 1920% أدى إلى ارتفاع نسبة تغطية المخصصات للتسهيلات غير المباشرة المتعثرة بنسبة 134.136 %.

يمكننا تفسير ما سبق لكل المصارف بشكل عام ولبنك بيبلوس بشكل خاص بسببين أساسيين هما.

- الازمة اللبنانية وتعثر المصارف فيها وبالتالي التأثير على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة المرتبطة بهذه المصارف حيث أن التسهيلات الائتمانية المرتبطة بلبنان تشكل نسبة كبيرة من التسهيلات الغير مباشرة على مستوى التسهيلات المصرفية وبشكل خاص بنك بيبلوس.
- وضع شروط صارمة على التسهيلات غير المباشرة والتي تمثلت أغلبها بالتسهيلات مع المصارف اللبنانية مما دفع المصارف لرفع حجم المخصصات المقابلة لهذه التسهيلات و خصوصا بعد توجيهات مصرف سورية المركزي حول التحوط مقابل التسهيلات غير المباشرة مع المصارف اللبنانية بالإضافة إلى أن IFRS9 أرسى قواعد جديدة عن التعثر والتصنيف الائتماني وشروط التعثر (تم ذكرها بالفصل الأول) وبالتالي اعتبار المصارف اللبنانية متعثرة وحجز الاحتياطيات اللازمة مقابل هذه التسهيلات كما أن بعض المصارف رفعت سقف المخصصات لتصل إلى 100% أو أكثر من التسهيلات غير المباشر و وخصوصا التسهيلات مع بعض المصارف لبنانية (مثل بيبلوس سورية و التسهيلات مع بيبلوس لبنان)

الخلاصة: نلاحظ أنه من الناحية الكمية زادت المخصصات في المستويات الثلاثة عند تطبيق المعيار أما في المرحلة 3(مرحلة التعثر التسهيلات) نلاحظ انخفاض المخصصات نتيجة انخفاض الأصول المتعثرة، أما من حيث نوعية وكفاية المخصصات في المصارف فقد تطورت بشكل إيجابي حيث زادت تغطية التسهيلات المباشرة وغير المباشرة بعد تطبيق المعيار IFRS9 وزادت كفايتها ، وهذا ا أكده تقرير صادر عن مصرف سورية المركزي بتاريخ 25-10-2019 يحلل بعض المؤشرات للبيانات المجمعة على مستوى المصارف حيث أكد أن الأثر المباشر انعكس في زيادة المخصصات بشكل إجمالي (في المراحل الثلاث)، وانخفاض نسبة المؤونات إلى إجمالي التسهيلات من 11.9% في عام 2016 إلى 6.8% عام 2019، وبالتالي زيادة كفاية المخصصات المتحتجزة من قبل المصارف.

1-1-3: الأرباح /الخسائر المدورة المحققة قبل وبعد تطبيق المعيارIFRS9:

تتطلب الزيادة في الديون المتعثرة مخصصات إضافية لكل محفظة، حيث تمتص المصارف هذه الزيادة من خلال حساب الأرباح والخسائر السنوية الذي يعتبر خط الدفاع الأولي وفي حال عجز الأرباح عن تغطية المخصصات المطلوبة يتم امتصاصه من جزئياً من حقوق الملكية (خط الدفاع الثاني) قبل أن يواجه البنك خطر عدم الملاءة مما سيؤدي إلى امتصاص الخسائر من رأس المال بمختلف مستوياته (Levy و Zhang، 2018)، وقد تأثرت الأرباح والخسائر المحققة بتطبيق IFRS9 سواءً على مستوى البيانات المعاد عرضها في 2018 أو بيانات 2019 من خلال،

- إعادة القياس والتصنيف حيث تم تحويل جزء من المخصصات التي كانت محتجزة قبل تطبيق IFRS9 إلى الأرباح والخسائر وقائمة OCI عند إعادة تصنيف الأصول المالية.
- انخفاض القيمة: حيث أن تطبيق IFRS9 أرسى قواعد جديدة لتصنيف الديون والعملاء وبالتالي خلق هامش أمان للبنك للتوسع بمنح الائتمان والافصاح أو توزيع جزء من أرباحه المحققة وإيقاف الخسارة المتراكمة التي أفصحت عنها النسبة الأكبر من المصارف خلال ال 4 سنوات السابقة لتطبيق المعيار.
- اقفال كامل رصيد الاحتياطي العام لمخاطر التمويل برصيد الأرباح المدورة استناداً إلى تعميم مصرف سورية المركزي[63] رقم 16/3624ص بتاريخ 25 حزيران 2019.
- إن جزء من المخصصات يتم تكوينها من الأرباح وكما ذكرنا سابقاً ان المخصصات انخفضت بعد تطبيق المعيار وبالتالي التاثير على الأرباح والخسائر المدورة.
- لا تعتمد خسائر التسهيلات المتراكمة على المعايير المحاسبية فحسب، بل تعتمد أيضًا على الحالة الأساسية لمحافظ التسهيلات وحيث أن IFRS9 يؤثر على أرباح محفظة التسهيلات من خلال تأثيرهما على مخصص الخسارة وعلى جودة الأصول وبالتالي هذا الأثر ينعكس على الأرباح والخسائر المدورة (Feng ،Chong ،Jeffrey &Jeong,2021)،

[63] – الفقرة 17 من المادة 13 من التعليمات التطبيقية للمعيار والصادرة عن مصرف سورية المركزي تُبين آلية معالجة البند الخاص باحتياطي عام لمخاطر التمويل وتبين أنه في حال عدم كفاية المخصصات المكونة حسب متطلبات المعيار IFRS9 يتم اقفال حساب احتياطي عام لمخاطر التمويل بحساب المخصصات، أما في حال كفاية المخصصات يتم اقفالها بالأرباح والخسائر مدورة ولاحقا للتعليمات التطبيقية قام مصرف سزرية المركزي بنشر التعميم رقم 16/3624 تا25-6-2019 والذي يشرح بشكل مفصل آلية الاقفال المذكورة. وبالنسبة للمصارف فإن المصارف جميعها أقفلت احتياطي عام لمخاطر التمويل بحساب الأرباح/الخسائر المدورة نتيجة كفاية المخصصات المكونة وهذا ما تم اثباته في تحليل المخصصات.

الجدول (22) تطور الأرباح/الخسائر المدورة المحققة خلال فترة الدراسة (المبالغ بملايين الليرات السورية).

	2019	2018	2017	2016	بعد التطبيق	قبل التطبيق	نسبة التغير
بيمو	2،249	1،612	1،325	248	1،931	787	145.3
الدولي	136	(5،419)	(8،902)	(13،167)	(2،641)	(11،035)	(76.1)
عودة	368	(593)	(3،817)	(4،744)	(112)	(4،280)	(97.4)
المهجر	1،677	2،660	1،179	(398)	2،169	391	455.3
سورية والخليج	(11،769)	(11،189)	(10،067)	(10،069)	(11،479)	(10،068)	14.0(+خسائر)
الأردن	(5،961)	(6،022)	(5،767)	(5،328)	(5،991)	(5،547)	8.0(+خسائر)
الشرق	1،596	301	179	12	948	96	891.3
العربي	(15،4)	(15،545)	(11،614)	(10،768)	(15،467)	(11،191)	38.2(+خسائر)
قطر	(67)	(1،493)	(2،460)	(2،666)	(780)	(2،563)	(69.6)
فرنسبنك	(7،684)	(7،997)	(7،187)	(7،232)	(7،841)	(7،210)	8.8(+خسائر)
بيبلوس	(4،519)	(5،300)	(7،410)	(12،051)	(4،910)	(9،731)	(49.5)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف.

يبين الجدول (22) أن أغلب المصارف أفصحت عن خسائر متراكمة للسنوات التي سبقت تطبيق المعيار IFRS9 وتُظهر البيانات انه خلال فترة الدراسة افصحت ثلاث بنوك فقط عن أرباح مدورة لكن ارباحهم بعد تطبيق المعيار كانت أكبر وهي بنك بيمو وبنك سورية والمهجر وبنك الشرق. ويمكن تفسير هذا الارتفاع بأن التسهيلات الائتمانية كانت كبيرة قبل خلال سنوات الدراسة وزادت بشكل كبير بعد تطبيق المعيار حيث زادت بنسبة 104.4% لبنك بيمو و 139% لبنك الشرق وهذا الارتفاع ترأفق مع انخفاض نسبي للديون المتعثرة وللمخصصات وبالتالي أثر على حجم الأرباح المدورة بالزيادة باعتبارها خط الدفاع الأول والتي يتم من خلالها امتصاص المخصصات الزائدة.

وتظهر البيانات أن باقي المصارف افصحت عن خسائر متراكمة كامل فترة الدراسة وكان أكثرها خسارةً بنك سورية والخليج وفرنسبنك والبنك العربي حيث افصحت عن خسائر مدورة متراكمة عن كامل فترة الدراسة، وهذه الخسائر كانت في زيادة بعد تطبيق المعيار حيث زادت في بنك سورية والخليج بنسبة 14% وللبنك العربي 38% وبنك الارن وفرنسبنك بنسبة 8%، ويمكن تفسير هذه الزيادة في الخسائر المتراكمة بزيادة التسهيلات المصنفة بأنها متعثرة وبالتالي زيادة المخصصات المقابلة لها ، أما بنك سورية والخليج فكانت مخصصاته كبيرة كامل فترة الدراسة، وتجدر الإشارة إلى أن بعض المصارف افصحت عن خسار قبل تطبيق المعيار و بعد التطبيق افصحت عن أرباح مثل البنك الدولي للتجارة والتمويل حيث افصح عن أرباح بقيمة

136 مليون و بنك عودة افصح عن أرباح بقيمة 368 مليون وبحساب الوسطي قبل وبعد تطبيق المعيار نلاحظ انخفاض الخسائر المدورة بنسبة 76.8% و 97.4% لكلا البنكين على التوالي يمكن تفسير هذه النتيجة بأن هذه المصارف كانت قد حجزت مخصصات كبيرة قبل تطبيق المعيار و لكن بعد تطبيق المعيار و إعادة تصنيف الأصول المالية والتسهيلات الممنوحة بالإضافة لزيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة أدى لإعادة تقييم جزء من المخصصات وإعادتها للأرباح والخسائر المدورة وبالتالي أثّر ايجاباً بارتفاع الأرباح المدورة.

1-1-4: الاصول المرجحة بالمخاطر قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9:

تتبع أهمية دراسة الأصول المرجحة بالمخاطر باعتبارها مقياس لحجم المصارف، وهي مكون أساسي لحساب نسب كفاية رأس المال التنظيمي بالإضافة إلى انها تعتبر أحد مؤشرات اختبارات الجهد في المصارف لأنها تعكس تثقيل بنود الميزانية بمختلف المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها البنك.

تصنف الأصول المرجحة بالمخاطر إلى 4 فئات وهي

- الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان RWA.
- الأصول المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية.
- الأصول المرجحة بمخاطر السوق والسيولة.
- الأصول المرجحة بمخاطر التشغيل[64].

الجدول (23) تطور الأصول المرجحة بالمخاطر وإجمالي التسهيلات المباشرة قبل بعد تطبيق المعيار IFRS9 المبالغ بملايين الليرات السورية.

	الأصول المرجحة بالخاطر الائتمانية RWA			إجمالي التسهيلات المباشرة		
	بعد التطبيق	قبل التطبيق	نسبة التغير	بعد التطبيق	قبل التطبيق	نسبة التغير
بنك بيمو	95،618	72،502	31.9	101،680	49،746	104.40
الدولي للتجارة والتمويل	62،663	57،166	9.6	42،470	29،968	41.71
بنك عودة	83،061	40،094	107.2	26،231	20،115	30.40
بنك المهجر	113،402	135،205	(16.1)	16،016	10،955	46.19

[64] - أُهملت دراسة الأصول المرجح بالمخاطر التشغيلية بسبب عدم وجود البيانات الخاصة بها في القوائم المالية.

بنك سورية والخليج	18،759	18،141	3.4	26،397	26،242	0.59
بنك الأردن	14،659	18،618	(21.3)	14،794	15،320	(3.43)
بنك الشرق	42،484	20،855	103.7	28،514	11،884	139.93
البنك العربي	42،875	49،431	(13.3)	41،667	38،118	9.31
بنك قطر	24،412	23،213	5.2	14،165	6،354	122.91
بنك فرنسبنك	70،951	64،097	10.7	43،577	29،074	49.89
بنك بيبلوس	65،027	45،535	42.8	46،318	31،322	47.88

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف.

يُبين الجدول (23) أن الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان شهدت زيادة لجميع المصارف باستثناء بنك الأردن سورية وبنك سورية والمهجر والبنك العربي لكن أكبر نسبة انخفاض كانت لبنك الأردن سورية حيث انخفضت بنسبة 21%، والسبب أن كل المصارف زادت فيها التسهيلات الائتمانية الممنوحة[65] بعد تطبيق المعيار IFRS9 إلا بنك الأردن حيث انخفضت التسهيلات بنسبة 3.4%، حيث مما أدى أثر على انخفاض الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان بنسبة 21.3% بالاضافةإلى ان البنك لم يسجل أي مخصصات في المرحلتين (1و2) في رأس المال المساند (حسب لبيانات المالية لعام 2019)، بالاضافة إلى أن بنك سورية والمهجر و البنك العربي انخضفت فيها RWA بنسب ضعيفة على الرغم من زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة، يمكن تفسيرها بأنها قبل تطبيق IFRS9 كانت اعلى من مستوياتها مقارنة بالمصارف الآخرى لكن بعد تطبيق المعيار انخفضت بالتزامن من تطبيق المعيار وزيادة التسهيلات الممنوحة من قبلها.

من ناحية أخرى كانت أعلى نسبة زيادة لدى بنك عودة بنسبة 107% وبنك الشرق بنسبة 103.7%، يمكن تفسير هذه الزيادة بزيادة التسهيلات الممنوحة والتزاماً من المصارف بتطبيق IFRS9 قامت بتصنيف جزء كبير منها بالمرحلتين 1 و2 وبالتالي انعكس بشكل واضح في زيادة الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان، وتفسيرنا يتفق مع النص الأساسي للمعيار IFRS9 في الملحق 2 منه (B5.5.2) حيث تمت الإشارة إلى أن مخاطر الائتمان تزداد بشكل كبير قبل أن تصبح الأصل المالية متأخرة السداد أو يتم ملاحظة عوامل أخرى خاصة بالمقترض المتأخر (مثلاً، التعديل أو إعادة الهيكلة)، ويمكننا شرح تطور الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية من خلال الشكل التالي.

[65] - في الملحق2 جدول يبين تطور التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة خلال فترة الدراسة.

الشكل (11) تطور الأصول المرجحة بالمخطر الائتمانية RWA.

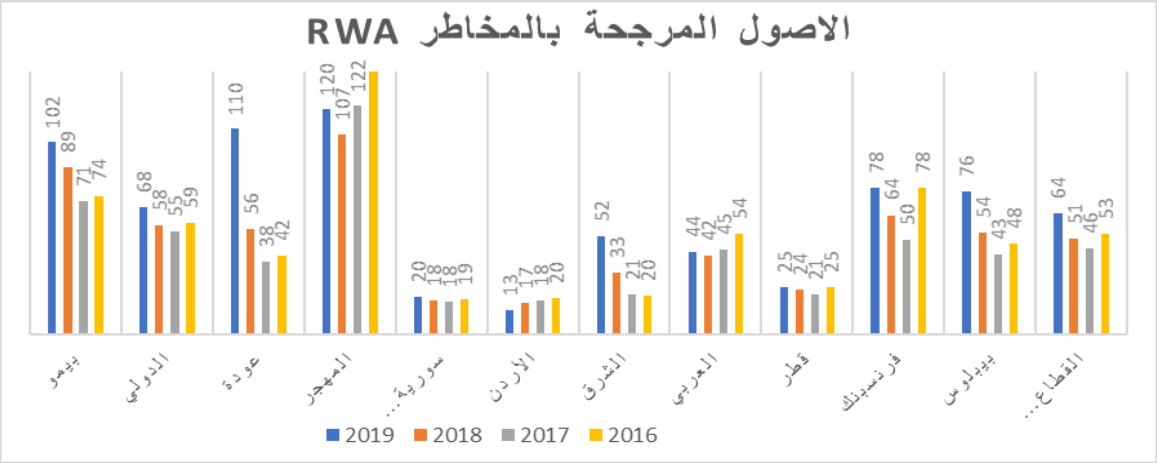

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف.

<u>الأصول المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية:</u>

الجدول (24) تطور الأصول المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية ومخاطر السوق ، (المبالغ بملايين الليرات السورية).

	المخاطر خارج الميزانية			مخاطر السوق		
	بعد التطبيق	قبل التطبيق	نسبة التغير	بعد التطبيق	قبل التطبيق	نسبة التغير
بنك بيمو	8،374	7،788	7.5	3،201	4،066	(21.3)
الدولي للتجارة والتمويل	4،576	4،482	2.1	5،311	19،539	(72.8)
بنك عودة	3،875	6،559	(40.9)	173	39	340.1
بنك المهجر	892	2،054	(56.6)	698	606	15.3
بنك سورية والخليج	191	817	(76.7)	48	276	(82.5)
بنك الأردن	913	1،370	(33.3)	93	140	(33.8)
بنك الشرق	354	424	(16.6)	(91)	(40)	126.7
البنك العربي	9،314	10،277	(9.4)	6،381	8،023	(20.5)
بنك قطر	388	164	136.5	191	81	135.8
بنك فرنسبنك	642	1،182	(45.7)	76	136	(44.0)
بنك بيبلوس	9،894	11،395	(13.2)	104	152	(31.6)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف.

تشمل البنود خارج الميزانية، كفالات (زبائن، مالية) وسقوف ائتمانية مباشرة وغير مباشرة غير مستخدمة، اعتمادات مستنديه للاستيراد وتعهدات تصدير.

يبين الجدول (24) أن المخاطر الخاصة بالبنود خارج الميزانية شهدت انخفاضاً كبيراً في المصارف السورية باستثناء بنك بيمو السعودي الفرنسي حيث زادت بنسبة 7.5% و البنك الدولي للتجارة والتمويل حيث زادت بنسبة 2.1 %، و بنك قطر الوطني حيث زادت الأصول خارج الميزانية بنسبة 136.5% نتيجة الزيادة الكبيرة في قيمة البنود خارج الميزانية، أما باقي المصارف فقد انخفضت بشكل كبير حيث كانت أكبر نسبة انخفاض لبنك سورية والخليج الذي انخفضت فيه المخاطر بنسبة 76.6%، ويعود السبب الجوهري في هذا الانخفاض هو القيود الصارمة لتطبيق المعيار IFRS9 مما أدى فرض قيود كبيرة على التسهيلات المسجل خارج الميزانية و يمكن تفسير الزيادة الكبيرة في بنك قطر بأن بنك قطر من أوائل المصارف التي طبقت المعيار حيث قام بتطبيق فترة انتقآلية لمدة سبقت التطبيق الفعلي للمعيار مما ساعدة في تصنيف تسهيلاته وانعكس ذلك على بنود ميزانيته والزيادة في قيم التسهيلات الممنوحة من قبله، وعلى صعيد القطاع المصرفي يظهر انخفاض هذه المخاطر بنسبة 13.4%

مخاطر السوق والسيولة: هي مخاطر تكون نتيجتها خسارة في الإيرادات و حقوق المساهمين نتيجة تقلبات في أسعار الفائدة أو التأثر في القيمة السوقية والتصنيف الائتماني التدفقات النقدية للأدوات المالية ، وتتبع أهمية تحليلها من آثارها على المصارف باعتبار المصارف عالية الحساسة للتقلبات في السوق ويمكن أن تعاني من مخاطر التخلف عن سداد التسهيلات (مخاطر الائتمان) وتعاني من خسائر بسبب مخاطر تشغيلية داخلية وبالتالي سيكون لها اثارها على جودة الائتمان والمخصصات والتأثير فيما بعد على رأس المال التنظيمي ونسب كفاية رأس المال (Soetekou ، Dabadghao &Chockalingam,2017)، بالإضافة إلى أن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية يؤكدان على أن تقدير الخسارة المتوقع يجب أن يشمل الآفاق المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على سداد التسهيلات (بما في ذلك الفائدة) (Jeffrey &Jeong,2021، Chong ، و Feng).

يبين الجدول (24) أن أكثر المصارف التي شهدت انخفاضاً في مخاطر السوق هي بنك سورية والخليج حيث انخفضت الأصول المرجحة بمخاطر السوق بعد تطبيق المعيار بنسبة 82% نتيجة الانخفاض الكبير في التسهيلات غير المباشرة، والبنك الدولي للتجارة والتمويل بنسبة 73%، أما المصارف التي زادت فيها نسبة مخاطر السوق هي بنك عودة حيث زادت المخاطر بنسبة340% نتيجة زيادة التسهيلات غير المباشرة بنسبة 719%، وبنك قطر زادت بنسبة 135 أحد أسباب الزيادة في زيادة التسهيلات غير المباشرة بنسبة 352 % بعد تطبيق المعيار، وعلى صعيد القطاع المصرفي انخفضت هذه المخاطر بنسبة 51% بعد تطبيق المعيار IFRS9، يمكننا تفسير ما سبق بأن تطبيق IFRS9 فرض على المصارف التشدد بشروط

منح الائتمان والضمانات وأثر على انخفاض حجم التسهيلات غير المباشرة مع المصارف خارج سورية وفرض نسب تعثر كبيرة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للبلدان التي لديها أزمات مثل لبنان حيث كانت غالبية التسهيلات غير المباشرة في سورية تتعلق بالمصارف اللبنانية، وبالتالي التأثير على انخفاض مخاطر التقلب في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وبالتالي انخفاض المخاطر السوقية بكل مصرف على حدا وعلى صعيد القطاع المصرفي ككل،**ونتيجة للتوسع في منح الائتمان** شهدت نسب السيولة انخفاضاً قليلاً بعد تطبيق IFRS9،

الشكل (12) تطور نسب السيولة

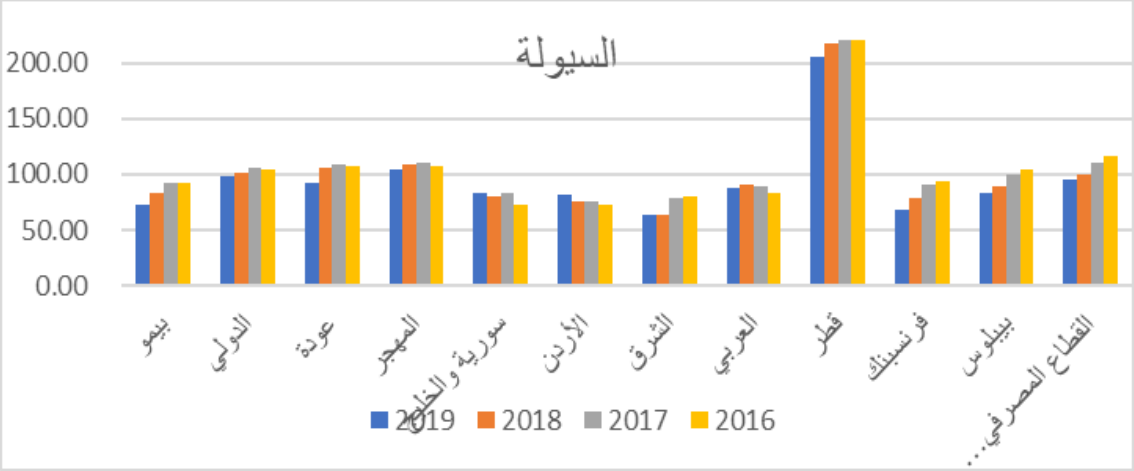

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المدققة للمصارف السورية.

نلاحظ أن السيولة في جميع المصارف انخفضت باستثناء بنك الأردن سورية وبنك سورية الخليج بعد تطبيق المعيار IFRS9 وقد كانت أكبر نسبة لانخفاض السيولة في بنك قطر بنسبة 34% واقل نسب انخفاض هي لبنك المهجر بنسب 2%.

ويمكن تفسير هذا الانخفاض بأن المصارف أعادت هيكلة الأصول، وزادت من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها بعد تطبيق IFRS9 ، بالرغم من هذه الانخفاض بقيت النسب أعلى من النسب المفروضة وفق مقررات بازل وقرارات مصرف سورية المركزي حيث كانت الحدود الدنيا لنسب السيولة هي 40%.

وهذا ما أكده تقرير صادر عن مصرف سورية المركزي بتاريخ 25-10-2019 يحلل بعض المؤشرات للبيانات المجمعة على مستوى المصارف إلى جانب انخفاض نسبة السيولة القانونية بالليرة السورية من 56.9% في عام 2016 إلى 52.5%،

1-1-5: تطور كفاية رأس المال (الأساسي والتنظيمي) قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9.

الجدول (25) **تطور كفاية رأس المال قبل وبعد تطبيق IFRS9.**

	كفاية رأس المال الأساسي			كفاية رأس المال التنظيمي (الأساسي + المساند)		
	بعد المعيار	قبل المعيار	نسبة التغير	بعد المعيار	قبل المعيار	نسبة التغير
بيمو	24.56%	28.88%	(14.96)	26.01%	29.48%	(11.80)
الدولي للتجارة والتمويل	29.79%	16.11%	84.98	30.81%	18.27%	68.62
عودة	33.58%	52.42%	(35.94)	34.79%	53.02%	(34.39)
سورية والمهجر	21.08%	15.47%	36.24	22.34%	15.59%	43.27
سورية والخليج	15.71%	13.20%	19.01	16.21%	13.65%	18.72
الأردن سورية	42.54%	40.27%	5.62	42.86%	40.43%	6.01
الشرق	31.31%	59.11%	(47.03)	32.07%	59.34%	(45.94)
العربي	18.04%	24.95%	(27.71)	19.16%	25.19%	(23.96)
قطر	275.76%	311.28%	(11.41)	276.19%	311.44%	(11.32)
فرنسبنك	27.40%	34.82%	(21.31)	28.61%	35.12%	(18.53)
بيبلوس	32.30%	36.68%	(11.95)	33.35%	37.06%	(10.02)
القطاع المصرفي	50.19%	57.56%	(12.81)	51.13%	58.05%	(11.93)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المدققة للمصارف.

يبين الجدول (25) تطور نسب كفاية[66] رأس المال الأساسي والإجمالي في المصارف قبل وبعد تطبيق IFRS9 ، نلاحظ أن نسب كفاية رأس المال زادت في أربع بنوك فقط وهي البنك الدولي للتجارة والتمويل و بنك سورية والمهجر، بنك سورية والخليج بالإضافة إلى بنك سورية والأردن، وكانت أعلى زيادة للبنك الدولي للتجارة والتمويل بنسبة 84 % لكفاية رأس المال الأساسي و 64% لكفاية رأس المال التنظيمي ويمكن تفسير هذه الزيادة في نسبة الكفاية لدى البنك الدولي للتجارة والتمويل بانخفاض الخسائر المتراكمة بنسبة 77 % وقد تم الإشارة اليها الفقرة الخاصة بتحليل الأرباح المدورة ، وكانت أقل المصارف من حيث زيادة الكفاية هو بنك سورية والخليج بنسبة 5%، من ناحية أخرى نلاحظ أن باقي المصارف سجلت انخفاض في نسبة كفاية رأس المال الأساسي و كان اكثر المصارف انخفاضاً هي بنك الشرق حيث انخفضت بنسبة 47% لكفاية رأس المال الأساسي و 45% لرأس المال التنظيمي يمكن تفسير هذا الانخفاض بالأتي:

[66] – تم السماح للمصارف بلإبقاء على الأرباح غير المحققة (القطع البنيوي) عند احتساب نسب الكفاية.

-بنك الشرق عندما بدأ بتطبيق المعيار غيّر نظامه الخاص بإدارة المخاطر من SAإلى IRB الذي يتوافق مع مقررات بازل 2 وتماشياً مع توجيهات مصرف سورية المركزي، هذا التعديل دفع البنك إلى إعادة هيكلية أصوله المؤثرة على كفاية رأس المال مما أدى إلى هذا الانخفاض، بالإضافة إلى زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة وبالتالي زيادة الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية بنسبة 103% (مقام النسبة المخصصة لاحتساب كفاية رأس المال)

-زيادة الخسائر المتراكمة المدورة المصرح بها وفق البيانات المالية.

-انخفاض السيولة أثر على كفاية رأس المال

وكانت أقل نسبة انخفاض في كفاية رأس المال الأساسي بين المصارف من نصيب بنك قطر الوطني بنسبة 11% لرأس المال الأساسي وأهم الأسباب في هذا الانخفاض هو زيادة التسهيلات الائتمانية وبالتالي زيادة الأصول المرجحة بالمخاطر بمخاطر الائتمان بنسبة 5% والأصول المرجحة بمخاطر خارج الميزانية بنسبة 136%، أما اقل المصارف انخفاضاً بنسبة كفاية رأس المال الإجمالي هي بنك بيبلوس بنسبة 10%.

يمكن القول إن أحد الأسباب الرئيسية والتي طان لها الأثر المباشر لإنخفاض نسب الكفاية هو ازدياد حجم الأصول المرجحة بالمخاطر والتي تم تحليلها في الفقرة **1-1-4** , أما احد الأسباب الثانوية في انخفاض نسب كفاية رأس المال لبعض النبوك هي الانخفاض في قيمة الأسهم للبنوك[67] ، وهذا ما اكدته دراسة (Blažeková,2018) بأن المصارف سوف تعاني انخفاض كفاية رأس المال التنظيمي، نتيجة انخفاض في قيمة الأسهم.

1-1-6: تطور حجم رأس المال (الأساسي والمساند) قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9 .

الجدول (26) تطور حجم رأس المال التنظيمي (الأساسي والمساند) قبل وبعد تطبيق IFRS9.

	رأس المال الأساسي			رأس المال المساند		
	بعد تطبيق المعيار	قبل تطبيق المعيار	نسبة التغير	بعد تطبيق المعيار	قبل تطبيق المعيار	نسبة التغير
بنك بيمو	28،591،924،703	25،973،490،00	10.1	1،673،719،405	548،822،000	205.0
الدولي للتجارة والتمويل	22،966،492،029	15،194،615،63	51.1	783،291،929	170،965،101	358.2
بنك عودة	27،688،434،868	25،552،026،53	8.4	1،087،151،606	293،116،747	270.9
بنك المهجر	24،636،251،663	21،490،987،81	14.6	1،474،851،52	163،558،271	801.7
بنك سورية والخليج	3،207،759،220	2،649،318،25	21.1	96،947،400	88،109،753	10.0
بنك الأردن	6،945،171،223	8،378،030،45	(17.1)	0.00	32،337،109	(100.0)

[67] - في الملحق 2 جدول يبين تطور قيمة الاسهم من 2016 لغاية 2019

بنك الشرق	13،476،911،478	13،177،303،50	2.3	382،899،000	48،861،000	683.6
البنك العربي	10،771،459،126	17،295،520،50	(37.7)	668،994،162	162،328،929	312.1
بنك قطر	72،999،733،564	76،955،368،50	(5.1)	112،521،007	37،649،000	198.9
بنك فرنسبنك	20،087،082،789	22،909،104،42	(12.3)	894،912،423	191،441،352	367.5
بنك بيبلوس	24،570،541،501	21،238،266،09	15.7	812،836،000	221،208،000	267.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف.

رأس المال الأساسي: يبين الجدول (26) أن البنك الدولي للتجارة والتمويل سجل اعلى زيادة في رأس المال الأساسي بعد تطبيق المعيار حيث زاد بنسبة 51.1% وزاد رأس المال الأساسي لبنك سورية والخليج بنسبة 21 % بعد تطبيق المعيار، ونلاحظ ان انخفاض رأس المال الأساسي لديها وهي بنك الأردن سورية، البنك العربي، بنك قطر الوطني، فرنسبنك. وكانت أكثر المصارف انخفاضا هي البنك العربي حيث انخفض بنسبة 37 %، يمكن تفسير هذا الانخفاض بأن زيادة الخسائر الكتراكمة بالإضافة ل انخفاض الأصول المرجحة بالمخاطر، أما زيادة رأس المال لبقية المصارف يمكن تفسيرها بزيادة التسهيلات وحقوق الملكية وانخفاض الخسائر المدورة مما انعكس على زيادة رأس المال الأساسي بالإضافة لزيادة الاحتياطيات، بالإضافة إلى ارتفاع القيمة السوقية للأسهم وبالتالي هذا ينعكس على CET1 بازدياد حجم رأس المال الأساسي.

رأس المال المساند:يبين الجدول (26) أن جميع المصارف السورية حققت زيادة في رأس المال المساند باستثناء بنك الأردن ، حيث كانت أعلى زيادة لدى بنك سورية والمهجر حيث زاد بنسبة 801% بعد تطبيق IFRS9 و كانت أقل المصارف زيادة في رأس مالها بنك سورية والخليج حيث زاد بنسبة 10 % ،يمكن تفسير هذه الزيادة بأن البنك كانت نتائجه المعلن عنها خسائر كبيرة أثرت على حجم رأس المال و على كفايته و بالتالي انخفضت التسهيلات الائتمانية لديه و انخفضت المخصصات الخاصة بهذه التسهيلات، أما بنك الأردن سورية نلاحظ انخفاض نسبة رأس المال المساند بنسبة 100% حيث أن البنك اقفل حساب احتياطي عام لمخاطر التمويل بشكل كامل ولم يفصح خلال بياناته بعد تطبيق المعيار بالمخصصات الخاصة بالمرحلتين 1و2 في بياناته السنوية. ويمكن تفسير لزيادة في رأس المال المساند لدى المصارف الآخرى بأنه وحسب البيانات المالية للمصارف فإن رأس المال المساند قبل تطبيق IFRS9 يتكون من بندين أساسيين هما،

- صافي الأرباح غير المحققة من الاستثمارات في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بعد خصم 50% منها.

– احتياطي عام لمخاطر التمويل.

وحسب توجيهات مصرف سورية المركزي وفق القرار رقم 4 م ن لعام 2019 أُلزمت المصارف بالاعتراف بالمؤونات المكونة للخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المرحلتين الأولى والثانية ضمن الأموال المساندة C2 بما لا يتجاوز قيمة الأموال المعترف بها ضمن هذه الفئة 1.25 % من الأصول المرجحة بالمخاطر، وبالتالي تم اقفال المبالغ الخاصة ب احتياطي عام لخاطر التمويل ب حساب الأرباح/ الخسائر المدورة المحققة و تم الاستعاضة عنه ب المؤونات المكونة لقاء الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات المصنفة ضمن المرحلتين الأولى والثانية. وهذه المبالغ تمثل الزيادة في المخصصات الخاصة بالمعيار IFRS9 عن المخصصات الخاصة بمقررات BASEL2.

إضافةً لما سبق ، أشارات الدراسات السابقة للبنك الأوروبي ولجنة بازل أن استجابة المصارف للمعيار الجديد ستختلف حسب منهجية التصنيف الائتمانية المتبعة في البنك فيما إذا كانت نظام التصنيف الموحد SA ، أو نظام التصنيف الائتماني الداخلي IRB، وهذه يظهر فهي عند تحليل زيادة حجم رأس المال المساند أو قيمة الانخفاض في كفاية رأس المال، ففي عينة البنك يتبع بنك سورية والمهجر و بنك سورية والخليج منهجية التصنيف الائتماني الموحد SA ويُظهر التحليل السابق أن كفاية رأس المال الإجمالي زادت لبنك سورية والخليج 19% و ازدياد رأس المال المساند بنسبة 10% و يتبع بنك قطر منهجية التصنيف الائتماني الداخلي IRB ونلاحظ انخفاض نسبة كفاية رأس المال بمقدار 11% وزيادة رأس المال المساند بنسبة 198%، يمكن تفسير هذه الفوارق بسبب الاختلاف في إدارة الأصول المالية قبل تطبيق المعيار.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

تمهيد: يتناول هذا المبحث تحليل أثر تطبيق المعيار على رأس المال التنظيمي واختبارات الجهد البنكية، حيث تم التحليل على مرحلتين:

أولاً: تم تحليل الفرضيات الخاصة بتحليل أثر تطبيق المعيار على رأس المال التنظيمي من خلال تحليل الأثر على بنود الميزانية واختبار فروق المتوسطات قبل وبعد تطبيق المعيار وتحليل الأثر على حجم وكفاية رأس المال التنظيمي.

ثانياً: تحليل أثر تطبيق المعيار على اختبارات الجهد من خلال تحليل الأثر على رأس المال الأساسي وتحليل تطور تأثير الجرف والتحميل الامامي باعتبار انها مقاييس رئيسية لاختبار الجهد.

2-1: الفرضيات الخاصة بتحليل أثر تطبيق المعيار IFRS9 على رأس المال التنظيمي.

يشكل رأس المال التنظيمي العنصر الأهم في الميزانية وتعمل المصارف جاهدة لتقوية رأس المال التنظيمي سواءً بالحجم أو بنسب الكفاية، ومن خلال الدراسة الوصفية وتحليل الأثر على مختلف بنود الميزانية تبين أن المعيار IFRS9 يؤثر على رأس المال التنظيمي بطريقتين،

- ❖ إما بشكل مباشر على رأس المال التنظيمي.
- ❖ أو بشكل غير مباشر على محددات رأس المال التنظيمي.

لذلك تم إجراء تحليل التباين لمعرفة مدى وجود فروق جوهرية في متوسط المتغيرات (جودة الأصول، المخصصات، الأرباح/الخسائر المدورة، الأصول المرجحة بالمخاطر) بعد تطبيق المعيار IFRS9.

ثانياً: تحليل معنوية الاختلاف في حجم وكفاية رأس المال واختبار أثر المتغيرات على كفاية رأس المال.

الفرضية الأولى: يوجد فرق معنوي في جودة الأصول قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9 .

الجدول (27) اختبار معنوية الفروقات في المؤشرات الدالة على جودة الأصول.

Test for Equality of Means of DEFAULT_D

نسبة التسهيلات المباشرة المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات

Categorized by values of D_V

Date: 09/04/21 Time: 09:49

Sample: 2016 2019

Included observations: 44

Method	df	Value	Probability

t-test	42	1.142397	0.2598
Satterthwaite-Welch t-test*	41.25741	1.142397	0.2599
Anova F-test	(1, 42)	1.305072	**0.2598**
Welch F-test*	(1, 41.2574)	1.305072	0.2599

*Test allows for unequal cell variances

Test for Equality of Means of DEFAULT_IN_D

نسبة التسهيلات غير المباشرة المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات

t-test	42	0.537664	0.5936
Satterthwaite-Welch t-test*	38.53023	0.537664	0.5939
Anova F-test	(1, 42)	0.289083	**0.5936**
Welch F-test*	(1, 38.5302)	0.289083	0.5939

Test for Equality of Means of QUALITY

نسبة التسهيلات المنتجة إلى إجمالي الأصول

t-test	42	-1.643881	0.1077
Satterthwaite-Welch t-test*	41.35373	-1.643881	0.1078
Anova F-test	(1, 42)	2.702346	**0.1077**
Welch F-test*	(1, 41.3537)	2.702346	0.1078

Test for Equality of Means of WSR

نسبة التصنيف المرجح

t-test	42	1.526552	0.1344
Satterthwaite-Welch t-test*	31.02866	1.526552	0.1370
Anova F-test	(1, 42)	2.330359	**0.1344**
Welch F-test*	(1, 31.0287)	2.330359	0.1370

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews .

تم إجراء تحليل التباين لمعرفة مدى وجود فروق جوهرية للنسب الخاصة بجودة الأصول، حيث أن جودة الأصول مقاسة من خلال نسب التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة المتعثرة إلى إجمالي التسهيلات و نسبة التسهيلات المنتجة إلى إجمالي الأصول و نسبة التصنيف المرجح ويُبين الجدول (27) ان هذه النسب لم تتأثر بشكل جوهري بتطبيق المعيار IFRS9 ، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار Anova F-

test لكل النسب هي أعلى من0.05 ، وعند مقارنة هذه النتيجة مع الدراسة الوصفية نلاحظ أن المعيار أثر على تحسن النسب الدالة على جودة الأصول لكن هذا التحسن لم يكن له دلالة معنوية، ويمكن تفسير ذلك بأن المصارف بسبب الازمة التي تمر بها سورية كانت تأخذ احتياطاتها عند منح الائتمان ويقوم بحجز مخصصات كبيرة تجاه التسهيلات المتعثرة قبل المعيار IFRS9.

وبالتالي نقبل بعدم وجود فرق معنوي في جودة الأصول المالية بعد تطبيق المعيار، أي أن تطبيق المعيار أدى لزيادة جودة الأصول لكن هذه الزيادة لم تكن جوهرية بعد تطبيق المعيار IFRS9 .

هذه النتيجة تتفق مع (Jeong,2021، Jeffrey، Chong، Feng)، حيث تؤكد الدراسة أن اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS9 يؤدي إلى تخفيف القيود المفروضة على الإقراض أثناء أوقات الأزمات، وبالتالي مواجهة تقلب الإقراض المحتمل و يُخفف التقلبات الدورية للإقراض المصرفي والمخاطرة ويزيد من جودة الأصول المالية لكن تتعارض معها بأن الزيادة لم تكن جوهرية، وتتفق مع دراسة (Frykström و Li، 2018) حيث تؤكد أن التطبيق السليم للمعيار سوف يساهم في تحسين إدارة المخاطر الائتمانية وبالتالي سينعكس ذلك على جودة الأصول المالية ، ودراسة (Rugilo & Gerrit Kund,2020) و (Groff,2020 و Mörec) بأن تطبيق المعيار وإعادة هيكلية بنود الميزانية سوف يؤثر على جودة المحافظ الاستثمارية بحيث يعزز جودتها وجودة الأصول المكونة لها. وأخيراً دراسات EBA التي تؤكد أن تطبيق المعيار IFRS9 سيترأفق مع تحسن في الدورة الاقتصادية وجودة الأصول عن طريق تخفيف حجم الأصول المتعثرة عند الاعتراف بالمخصصات بالتوقيت المناسب وتتعارض معها بأنها غير دالة إحصائياً .

الفرضية الثانية: يوجد فرق معنوي في المخصصات قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9.

الجدول (28): اختبار معنوية الفروقات في المخصصات بعد تطبيق المعيار IFRS9 .

Test for Equality of Means of ALLOWANCES
المخصصات

Categorized by values of D_V
Date: 09/04/21 Time: 09:47
Sample: 2016 2019
Included observations: 44

Method	df	Value	Probability
t-test	42	1.532398	0.1329
Satterthwaite-Welch t-test*	33.30176	1.532398	0.1349
			0.1329
Anova F-test	(1, 42)	2.348244	
Welch F-test*	(1, 33.3018)	2.348244	0.1349

*Test allows for unequal cell variances

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

يبين الجدول (28) أن التغير في المخصصات بعد تطبيق المعيار ليس له دلالة معنوية حين أن القيمة الاحتمالية لاختبار Anova هو SIG= 0.1329 وهو أكثر من 0.05 أي أن التغيرات في المخصصات بعد لم تكن جوهرية وليس لها دلالة إحصائية،

وبالتالي نقبل بعدم فرق معنوي في المخصصات بعد تطبيق المعيار، أي أن تطبيق المعيار أدى لإنخفاض المخصصات لكن هذا الإنخفاض لم يكن جوهري.

تتفق النتيجة مع (EY, July,2018) حيث تؤكد الدراسة بأن المعيار يفرض على المصارف تطبيق منهجية تطلعية تأخذ بعين الاعتبار مختلف المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها البنك وبالتالي ساهمت هذه المنهجية بانخفاض في المخصصات بعد تطبيق المعيار مقارنة بالمخصصات المحتجزة في فترة تطبيق IAS39 من خلال تأكديها أن ارتفاع جودة الائتمان و / أو ضمانات تفسر أيضاً مستويات أدنى من المخصصات حيث تبين نتيجة تحليل المخصصات بأنها انخفضت لكن هذا الانخفاض لم يكن معنوي تزامناً مع عدم معنوية جودة الأصول المالية. وتتفق مع (EBA,2018)، حيث تؤكد أنه بعد تطبيق المعيار وتصنيف الديون على ثلاث مراحل سوف يُظهر حجم المخاطر الحقيقي مما دفع المصارف إلى تخفيف حجم الخسائر المدورة وتخفيف المخصصات المحتجزة من قبل المصارف. ولكن، تتعارض هذه النتيجة مع الدراستين السابقتين بأن هذه الانخفاض لم يكن معنوي.

وتتعارض مع دراسة (Feng ، Chong ،Jeffrey ،Jeong,2021)، حيث تقول هذه الدراسة أن المصارف ستشهد زيادة كبير في المخصصات بعد تطبيق المعيار، لكنها تتوافق معها بأن المعيار سيؤثر على كفاية المخصصات المحتجزة بعد تطبيق IFRS9 وتظهر الكفاية في الجدول (21) من خلال النسب العالية لتغطية المخصصات للتسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة المتعثرة ، وتُشير الدراسة إلى أن خسائر التسهيلات المتراكمة لا تعتمد على المعايير المحاسبية فحسب، بل تعتمد أيضاً على الحالة الأساسية لمحافظ التسهيلات ومن خلال البحث توصل الباحث إلى أن المعيار أثر على زيادة جودة المحافظ الاستثمارية من خلال التأثير الإيجابي على بعض مؤشرات جودة الأصول بالرغم أنها لم تكن جوهرية بعد تطبيق المعيار وبالتالي التأثير على حجم وكفاية المخصصات المحتجزة لها لم يكن جوهري وليس له دلالة إحصائية.

وتتعارض مع دراسة (Deloitte,2016) التي توقعت ازدياد حجم المخصصات بعد تطبيق المعيار **وتتعارض أيضا مع دراسة** (Soetekou ،Dabadghao& Chockalingam,2017) حيث تؤكد أن المخصصات سوف تزداد بعد تطبيق المعيار نتيجة إعادة هيكلة الأصول التي ممكن أن تؤدي إلى انخفاض الأرباح وانخفاض حقوق الملكية حيث تبين من دراستنا أن ازدياد حقوق الملكية في بعض المصارف وانخفاض الخسائر المتراكمة وبالتالي انخفاض المخصصات.

الفرضية الثالثة: يوجد فرق معنوي في الأرباح والخسائر المدورة قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9 .

الجدول (29) اختبار معنوية الفروقات في حساب الأرباح والخسائر المدورة.

Test for Equality of Means of P_L
الأرباح/الخسائر المدورة
Categorized by values of D_V
Date: 09/04/21 Time: 09:52
Sample: 2016 2019
Included observations: 44

Method	df	Value	Probability
t-test	42	-0.933789	0.3558
Satterthwaite-Welch t-test*	40.51273	-0.933789	0.3559
Anova F-test	(1, 42)	0.871962	**0.3558**
Welch F-test*	(1, 40.5127)	0.871962	0.3559

*Test allows for unequal cell variances

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

يبين الجدول (29) أن التغيرات حساب الأرباح والخسائر المدورة بعد تطبيق المعيار لم تكن جوهرية وليس لها دلالة معنوية حين أن القيمة الاحتمالية لاختبار Anova هو 0.3558 =SIG وهو أكثر من 0.05، **وبالتالي نقبل بعدم فرق معنوي في الأرباح والخسائر المدورة بعد تطبيق المعيار، أي أن تطبيق المعيار أدى لانخفاض أو إيقاف الخسائر المتراكمة وفي بعض المصارف زادت الأرباح بعد تطبيق المعيار لكن هذه التغيرات لم تكن جوهرية.**

أي أن تطبيق المعيار لم يتولد عنه تغير جوهري في قيمة الأرباح والخسائر بسبب عدم المعنوية ولكن تولد عنه تقلب وتذبذب كبير في هذه الأرباح حول المتوسط وهذه ماتثبته الفوارق في حجم الأرباح والخسائر المدورة بين البنوك التي تم تحليلها في الجدول (22)، وهذه ما أكدته نتائج (EBA,2018) أن المعيار سيجلب تقلبات أعلى في الأرباح والخسائر بين المصارف بسبب التعرف السريع على الخسائر عند إعادة تصنف الاصول أو تحرير المخصصات.

وتتفق مع (Levy,2018 وZhang) التي تؤكد ان التطبيق السليم للمعيار IFRS9 سوف يُغير طريقة إدارة محفظة الائتمان النشطة بغية تخفيف الاثار السلبية الممكن أن تحدث نتيجة تطبيق IFRS9 على تقلبات الأرباح وبالتالي سيؤثر على جودتها وعلى أرباحها بالزيادة، وبالتالي إن انخفاض الخسائر المتراكمة وزيادة الأرباح وبالتالي سيؤثر على المخصصات بعد تطبيق المعيار بالانخفاض وهذا ما أكدته نتائج الاختبار في الفقرة السابقة، وتتفق أيضاً مع (BCBS,2017)، بأنه بعد تطبيق المعيار لن يحدث أي عجز أو تسجيل خسائر كبيرة في البنك إذا كان مبلغ مخصصات البنك المحاسبية مباشرة قبل أن ينفذ ECL مسأوية أو تتجأوز EL التنظيمية حيث كانت المخصصات عالية في المصارف قبل تطبيق المعيار IFRS9 ، وتتفق مع (Jeffrey& Jeong,2021، Chong ، Feng) حيث تؤكد أن اتباع المصارف لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL تعزز الاعتراف بخسائر التسهيلات في الوقت المناسب أكثر من تلك القائمة على نموذج الخسترة المتكبدة ICL وفق IAS39 ، بلإضافة إلى أن ازدياد جودة المحافظ الاستثمارية وانخفاض مخاطرها سيؤثر على انخفاض الخسائر المتراكمة، وسيساعد في امتصاص خسائر الائتمان الناتجة عن الركود.

وتتفق مع (Rugilo & Gerrit Kund,2019) و(Li & Frykström,2018) بأن الاعتراف بالمخصصات بالوقت المناسب سيؤثر إيجابا بتخفيض الخسائر المتراكمة وزيادة الأرباح وبالتالي تخفيف (Front-Loading) التي ترتبط بعلاقة طردية ب سلسلة الخسائر المدورة، وتتفق مع (ECON,2015) بأن المعيار يعالج بعض المخاوف الإشرافية التي تفرض مخصصات أكبر لخسائر التسهيلات مما سيقلل من تراكم الخسائر المتراكمة والمبالغة في رأس المال التنظيمي في فترات الازدهار.

وتتعارض النتيجة مع (Rhys & others, 2016) حيث تؤكد الدراسة أن تطبيق المعيارIFRS9 أثر بطريقة سلبية على الأرباح نتيجة زيادة المخصصات وبالتالي تحميل الأرباح عبئ إضافي بعد تطبيق المعيار، لكن في عينة البحث ونتيجة الاختبارات السابقة تبين حدوث عكس ذلك تماماً، ويمكن تفسير ذلك بأن الإجراءات الاحترازية المُطبقة في السورية وبسبب الازمة كانت المصارف تتحوط بشكل كبير للمخاطر عن طريق حجز مخصصات عآلية وهذه المخصصات كانت أكبر مما يتطلبه المعيار، وتطبيق المعيار أدى إلى انخفاض هذه المخصصات ولكن لم ينعكس هذه الانخفاض بشكل جوهري على الأرباح والخسائر، بالإضافة لدراسة (Gerrit Kund,2020 وRugilo) التي تؤكد على التاثير المتبادل والعلاقة العكسية بين المخصصات والأرباح والخسائر المدورة، لكن في البحث لم يكن هذا التاثير معنوي .

من وجهة نظر الباحث، أنه بالنسبة للأرباح المدورة لم يظهر الفرق بشكل جوهري في أول سنتين من تطبيق المعيار بسبب تراكم الخسائر لاكثر من خمس سنوات لدى بعض المصارف قبل تطبيق المعيار بسبب الأزمة والحرب والعقوبات الاقتصادية المطبقة على سورية .

الفرضية الرابعة: يوجد فرق معنوي في الأصول المرجحة بالمخاطر قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9

الجدول (30) اختبار معنوية التغيير في الأصول المرجحة بالمخاطر.

Test for Equality of Means of RWA

الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية

Categorized by values of D_V
Date: 09/04/21 Time: 09:53
Sample: 2016 2019
Included observations: 44

Method	df	Value	Probability
t-test	42	-0.801506	0.4274
Satterthwaite-Welch t-test*	41.96933	-0.801506	0.4274
Anova F-test	(1, 42)	0.642412	**0.4274**
Welch F-test*	(1, 41.9693)	0.642412	0.4274

*Test allows for unequal cell variances

Test for Equality of Means of OVER

الأصول المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية

Method	df	Value	Probability
t-test	42	0.538169	0.5933
Satterthwaite-Welch t-test*	41.93756	0.538169	0.5933
Anova F-test	(1, 42)	0.289626	**0.5933**
Welch F-test*	(1, 41.9376)	0.289626	0.5933

Test for Equality of Means of MARKET

الأصول المرجحة بالمخاطر السوقية

Method	df	Value	Probability
t-test	42	1.094841	0.2798
Satterthwaite-Welch t-test*	30.12287	1.094841	0.2823

Anova F-test	(1, 42)	1.198678	**0.2798**
Welch F-test*	(1, 30.1229)	1.198678	0.2823

Test for Equality of Means of ALL_RISK

إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر

Method	df	Value	Probability
t-test	42	-0.603427	0.5495
Satterthwaite-Welch t-test*	41.98656	-0.603427	0.5495
Anova F-test	(1, 42)	0.364124	**0.5495**
Welch F-test*	(1, 41.9866)	0.364124	0.5495

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

يُبين الجدول (30) أن القيمة الاحتمالية للتغيرات في الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية والمخاطر خارج الميزانية والمخاطر السوقية حسب اختبار Anova أكبر من 0.05، حيث تبين من تحليل الجدول (23) ان حجم الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية زاد بعد تطبيق المعيار (نتيجة تصنيف الأصول المالية بالمرحلتين 1و2) وانخفاض الأصول المالية المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية والمخاطر السوقية إلا أن هذه التغيرات لم تكن جوهرية وليس لها دلالة إحصائية أي أن التغيرات في حجم الأصول المرجحة بالمخاطر لم تكن جوهرية.

أما بالنسبة لإجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر، وعند حساب درجة المعنوية للتغيرات في قيمتها تبين أن درجة معنويتها حسب اختبار Anova تساوي SIG= 0.5495 وهي أكبر من 0.05، أي أن التغيرات لم تكن جوهرية وذو دلالة إحصائية بعد تطبيق المعيار وهذا يثبت صحة تحليل التغير في تحليل كل نوع من المخاطر على حدا، حيث تبين من تحليل الجدولين (23و24) أن حجم الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية زاد بعد تطبيق المعيار (نتيجة تصنيف الأصول المالية بالمرحلتين 1و2) وانخفاض الأصول المالية المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية والمخاطر السوقية إلا أن هذه التغيرات لم تكن جوهرية وليس لها دلالة إحصائية.

وبالتالي، نقبل بوجود بعدم فرق معنوي في الأصول المرجحة بالمخاطر قبل بعد تطبيق المعيار.

تتفق هذه النتيجة مع (Jeong,2021، Jeffrey، Chong، وFeng)، حيث أنه بعد تطبيق IFRS9 وزيادة التسهيلات الائتمانية زاد الاعتراف بمخصصات الأصول بالمرحلتين 1 و2 وبالتالي زيادة حجم

الأصول المصنفة بأنها أصول مرجحة بالمخاطر الائتمانية وانخفضت الأصول المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية نتيجة الإجراءات الصارمة على التسهيلات لكن تختلف النتيجة معها بأن هذه التغيرات لم تكن معنوية. أما مخاطر السوق، فنتيجة التحليل تتعارض مع (Levy & Zhang,2018)، حيث أن زيادة حقوق الملكية وانخفاض الخسائر المتراكمة بالإضافة إلى انخفاض التسهيلات غير المباشرة لم يكن لها اثار جوهرية على انخفاض مخاطر السوق، لكنها أثرت على مخاطر خارج ميزانية.

الفرضية الخامسة: يوجد فرق معنوي في حجم رأس المال الأساسي والمساند قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9.

الجدول (31) اختبار معنوية الفروقات في حجم رأس المال الأساسي والمساند بعد تطبيق IFRS9.

Test for Equality of Means of CAPITAL1
Categorized by values of D_V
Date: 09/04/21 Time: 09:48
Sample: 2016 2019
Included observations: 44

Method	df	Value	Probability
t-test	42	-0.083015	0.9342
Satterthwaite-Welch t-test*	41.91365	-0.083015	0.9342
Anova F-test	(1, 42)	0.006891	**0.9342**
Welch F-test*	(1, 41.9136)	0.006891	0.9342

Test for Equality of Means of CAPITAL2

Method	df	Value	Probability
t-test	42	-4.372483	0.0001
Satterthwaite-Welch t-test*	25.19016	-4.372483	0.0002
Anova F-test	(1, 42)	19.11861	**0.0001**
Welch F-test*	(1, 25.1902)	19.11861	0.0002

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

يبين الجدول (31) اختبار معنوية الاختلاف في حجم رأس المال الأساسي والمساند قبل وبعد تطبيق المعيار، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لرأس المال الأساسي حسب اختبار anova تساوي 0.9342 وهي أعلى بكثير من 0.05 وأما بالنسبة لحجم رأس المال المساند فقد بلغ القيمة الاحتمالية0.0001 وهي اقل من 0.05، وبالتالي نستنتج انه وبالرغم من الزيادة في حجم رأس المال الأساسي إلا أن هذه الزيادة لا تحمل أي دلالة إحصائية ولم يكن هذه الاختلاف جوهري على عكس رأس المال المساند الذي تأثر بتطبيق المعيار بزيادة جوهرية في حجمه من خلال زيادة المخصصات في المرحلتين 1و2 للتسهيلات لائتمانية ، **وبالتالي نقبل بعدم وجود فرق معنوي في حجم رأس المال الأساسي قبل وبعد تطبيق المعيار، ولكن نقبل بوجود**

فرق جوهري في حجم رأس المال المساند قبل وبعد تطبيق المعيار،وهذه الفرق لصالح الفترة بعد تطبيق المعيار، أي أن تطبيق المعيار أدى لزيادة جوهرية في قيمة رأس المال المساند بعد تطبيق المعيار.

وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Blažeková,2018)، انه بسبب الديناميكية بين قيم المخصصات والارباح /الخسائر المدورة وقيم RWA، فإن المصارف بعد تطبيق المعيار لا تعاني من انخفاض جوهري في حجم CET1، ودراسة (Levy & Zhang,2018) و(EBA,2018)، التي تشير إلى أن جودة الائتمان بعد تطبيق المعيار تؤثر على فائض رأس المال المتمثل برأس المال المساند الذي زاد بشكل كبير بعد تطبيق المعيار بسبب تصنيف مخصصات المرحلتين 1و2 ضمن رأس المال المساند مع العلم انها لم تكن موجودة قبل تطبيق المعيارIFRS9 .

الفرضية السادسة: يوجد فرق جوهري في كفاية رأس المال الأساسي والتنظيمي قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9.

تم اختبار مدى وجود فروق معنوية في كفاية رأس المال الأساسي والتنظيمي قبل وبعد تطبيق المعيار

الجدول (32) اختبار معنوية الفروقات في نسب كفاية رأس المال الأساسي والإجمالي.

Test for Equality of Means of ADEQUACY
كفاية رأس المال الأساسي
Categorized by values of D_V
Date: 09/04/21 Time: 09:45
Sample: 2016 2019
Included observations: 44

Method	df	Value	Probability
t-test	42	0.310863	0.7574
Satterthwaite-Welch t-test*	41.36047	0.310863	0.7575
Anova F-test	(1, 42)	0.096636	**0.7574**
Welch F-test*	(1, 41.3605)	0.096636	0.7575

Test for Equality of Means of ADEQUACY_ALL
كفاية رأس المال التنظيمي

Method	df	Value	Probability
t-test	42	0.292512	0.7713
Satterthwaite-Welch t-test*	41.35353	0.292512	0.7714
Anova F-test	(1, 42)	0.085563	**0.7713**
Welch F-test*	(1, 41.3535)	0.085563	0.7714

*Test allows for unequal cell variances

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

يبين الجدول (32) نتائج اختبار معنوية التغير في كفاية رأس المال، ونلاحظ أن القيمة الاحتمالية للفروقات في كفاية رأس المال الأساسي و رأس المال التنظيمي (الأساسي + المساند) تساوي حسب اختبار anova 0.7575 و0.7714 على التوالي وهي أكثر من 0.05، أي انه وبالرغم من الإنخفاض في كفاية رأس المال الأساسي والتنظيمي إلا هذه الإنخفاض لا يحمل أي دلالة إحصائية ولم يكن هذا الاختلاف معنوي بعد تطبيق IFRS9، أي أن تطبيق المعيار لم يتولد عنه انخفاض معنوي في نسب كفاية راس المال بسبب عدم المعنوية ، ولكن تولد عن هذه الانخفاض تقلب وتذبذب كبير في نسب كفاية رأس المال حول المتوسط وهذه ماتثبته الفوارق في نسب الكفاية بين المصارف والتي تم تحليلها في الجدول (25).

وهذا ما أكده تقرير صادر عن مصرف سورية المركزي بتاريخ 25-10-2019 يحلل بعض المؤشرات للبيانات المجمعة على مستوى المصارف وحيث حافظت نسبة كفاية رأس المال على قيم مرتفعة بلغت نحو 16.5%، وبالتالي لم يؤثر تطبيق المعيار بطريقة جوهرية في رأس المال التنظيمي.

تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Blažeková,2018) بأن المصارف ستعاني من انخفاض في نسب كفاية رأس المال وستتأثر المصارف التي تُطبق منهجية التصنيف الداخلي IRB بشكل أكبر من المصارف الآخرى وتبين ذلك من الجدول (25) حيث ان أكبر نسبة انخفاض في الكفاية من نصيب بنك الشرق الذي بدأ بتطبيق هذه المنهجية بالتزامن مع تطبيق المعيار، ولكن تتعارض نتيجة البحث مع الدراسة بأن قيمة الانخفاض ليست جوهرية وليس لها دلالة معنوية بعد تطبيق المعيار،

وتتفق مع (BCBS، 2017) **حيث تشير إلى أن** التفاعل بين ECL ومقررات بازل نتج عنه تغييرات جوهرية على ممارسات احتساب المخصصات لدى المصارف بطرق نوعية وكمية، وزيادة في المبلغ الإجمالي لمخصصات خسائر التسهيلات، الأمر الذي خفّض في كثير من الحالات نسب رأس مال المصارف عند انتقالها إلى نهج ECL، وبالتالي تخفيف الأثر السلبي المتوقع نتيجة تطبيق المعيار على كفاية رأس المال التنظيمي.

الفرضية السابعة: يوجد أثر معنوي لتطبيق المعيار IFRS9 على رأس المال التنظيمي.

بعد تحليل معنويات الفروقات في متغيرات البحث قبل وبعد تطبيق المعيار بالإضافة إلى تحليل معنوية الفروقات في حجم وكفاية رأس المال الأساسي والتنظيمي وتبين أن هذه الفروقات غير معنوية باستثناء الفروقات في حجم رأس المال المساند.

تم اختبار أثر المتغيرات التي تم دراستها وهي: مؤشرات جودة الأصول_، الأرباح/الخسائر المدورة، المخصصات، الأصول المرجحة بالمخاطر خلال فترة الدراسة على رأس المال التنظيمي باستخدام منهجية PANEL DATA.

أولاً: مصفوفة الارتباط لمتغيرات نموذج رأس المال التنظيمي.

تم دراسة الإرتباط بين المتغيرات التي ركز عليها المعيار IFRS9 والتي تم تحليلها في هذه البحث ورأس المال التنظيمي:

الجدول (33): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة ورأس المال التنظيمي.

Covariance Analysis: Ordinary											
Date: 09/06/21 Time: 16:45											
Sample: 2016 2019											
Included observations: 44											
Correlation											
Probability	**CAPITAL3**	**ALLOWANCES**	**WSR**	**QUALITY**	**P_L**	**OVER**	**RWA**	**MARKET**	**ALL_RISK**	**DEFAULT_D**	**DEFAULT_in-D**
CAPITAL3 رأس المال التنظيمي	1.000000										

ALLOWANCES المخصصات	0.005765	1.000000									
	0.9704	-----									
WSR نسبة التصنيف المرجح	-0.112838	0.974642	1.000000								
	0.4658	0.0000	-----								
QUALITY الأصول المنتجة/اجمالي الاصول	-0.382427	-0.165847	-0.191393	1.000000							
	0.0104	0.2820	0.2133	-----							
P/L الأرباح/الخسائر المدورة	0.404203	0.012202	-0.115840	0.075947	1.000000						
	0.0065	0.9373	0.4540	0.6241	-----						
OVER الأصول المرجحة بالمخاطر خارج ميزانية	-0.089085	0.321785	0.268062	0.024697	-0.263971	1.000000					
	0.5653	0.0332	0.0785	0.8736	0.0834	-----					
RWA الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية	0.053170	0.407556	0.349843	-0.187695	0.416150	0.174189	1.000000				
	0.7318	0.0060	0.0199	0.2224	0.0050	0.2581	-----				
MARKET	-0.124149	0.572277	0.629259	-	-	0.325243	0.098057	1.000000			

الأصول المرجحة بالمخاطر السوقية				0.167059	0.327608						
	0.4220	0.0000	0.0000	0.2784	0.0299	0.0312	0.5266	-----			
ALL_RISK إجمالي المخاطر	0.031636	0.512281	0.454300	-0.184874	0.336914	0.327558	0.977592	0.267310	1.000000		
	0.8385	0.0004	0.0019	0.2296	0.0253	0.0300	0.0000	0.0794	-----		
DEFAULT_D نسبة التسهيلات المتعثرة المباشرة	-0.212768	-0.097225	6.87E-05	-0.482889	-0.697637	0.253746	-0.191295	0.148452	-0.151617	1.000000	
	0.1655	0.5301	0.9996	0.0009	0.0000	0.0965	0.2135	0.3362	0.3259	-----	
DEFAULT_IN_D نسبة التسهيلات المتعثرة غير المباشرة	0.057722	0.358892	0.306808	-0.397101	0.486864	-0.020363	0.729758	-0.064085	0.679292	0.019790	1.000000
	0.7098	0.0167	0.0428	0.0076	0.0008	0.8956	0.0000	0.6794	0.0000	0.8985	-----

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

يبين الجدول (33) انه لا يوجد ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة ورأس المال التنظيمي حيث يظهر أن ارتباط المخصصات برأس المال التنظيمي 0.5% أي أن هذه الارتباط ضعيف وغير معنوي، وأن درجة ارتباط الأرباح/الخسائر المدورة 40% أي أن هذه الارتباط ضعيف، ودرجة ارتباط نسبة الأصول المنتجة/إجمالي الأصول هي 38-% أي أن هذه الارتباط ضعيف، أما بقية المتغيرات فنلاحظ أن درجة إرتباطها ضعيفة وليس لها لالة معنوية.

بناء النموذج:

نتيجة اختبار Hasuman تبين أن نموذج التأثيرات العشوائية هي الأكثر ملائمة للبيانات

الجدول (34): اختبار Hasuman لنموذج رأس المال التنظيمي.

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary			Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random			4.660391	10	0.9127

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

يُبين الجدول (34) أن نتيجة اختبار Hasuman له مستوى معنوية SIG=0.9127 وهي أكبر من 0.05 أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأكثر ملائمة لبيانات المتغيرات المدروسة ويظهر الجدول التالي نتيجة الاختبار Cross-section random effects.

الجدول (35) مخرجات تحليل نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج رأس المال التنظيمي.

Dependent Variable: CAPITAL3				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 09/06/21 Time: 18:16				
Sample: 2016 2019				
Periods included: 4				
Cross-sections included: 11				
Total panel (balanced) observations: 44				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ALLOWANCES	5.469650	0.957307	5.713582	0.0000
P_L	0.609794	0.326284	1.868903	0.0705
QUALITY	-46954160	1.37E+08	-0.341536	0.7349
WSR	-1.56E+09	2.67E+08	-5.827526	0.0000
DEFAULT_D	-24190105	69056648	-0.350294	0.7283
DEFAULT_IN_D	-1.13E+08	1.12E+08	-1.005238	0.3221
MARKET	0.091293	0.137338	0.664732	0.5108
OVER	0.288421	0.382227	0.754579	0.4559
RWA	0.056497	0.043793	1.290106	0.2060
D_V	-88435172	7.77E+08	-0.113834	0.9101
C	2.52E+10	7.63E+09	3.298317	0.0023
	Effects Specification			
			S.D.	Rho
Cross-section random			2.23E+10	0.9936
Idiosyncratic random			1.79E+09	0.0064
	Weighted Statistics			
R-squared	0.750021	Mean dependent var		9.44E+08
Adjusted R-squared	0.674269	S.D. dependent var		2.93E+09
S.E. of regression	1.67E+09	Sum squared resid		9.22E+19
F-statistic	9.901086	Durbin-Watson stat		1.980212
Prob(F-statistic)	0.000000			
	Unweighted Statistics			
R-squared	0.228592	Mean dependent var		2.35E+10
Sum squared resid	1.13E+22	Durbin-Watson stat		0.016204

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

يظهر الجدول (35) قيمة معاملات النموذج وفق نموذج التأثيرات العشوائية والقدرة التفسيرية له، حيث تبين أن قيمة R-squared تبلغ 75% و قيمة Adjusted R-squared 67.4% أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 67.4 % من تغير رأس المال التنظيمي.

ونلاحظ الجدول السابق عند تحليل معنوية المخصصات نجد أن قيمة SIG=0.00 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وأن معنوية نسبة التصنيف المرجح SIG=0.00 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نجد أن يوجد دلالة إحصائية لتاثير المخصصات ونسبة التصنيف المرجح على رأس المال التنظيمي، أما بالنسبة لباقي المتغيرات نلاحظ أونه لايوجد أثر معنوي لتأثيرها على رأس المال التنظيمي.

وبالتالي نقبل جزئياً عدم وجود أثر معنوي لتطبيق المعيار IFRS9 على رأس المال التنظيمي نتيجة معنوية تأثير المخصصات ونسبة التصنيف المرجح وعدم معنوية المتغيرات الأخرى.

وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة (Blažeková, 2018) حيث تؤكد بأن المصارف سوف تعاني من انخفاض رأس المال التنظيمي نتيجة إنخفاض لكفاية رأس المال الأساسي CET1، وهذه النتيجة تتعارض مع تقرير (EBA–2018) الذي أكد ان تطبيق المعيار IFRS9 يؤثر سلبا على رأس المال التنظيمي، كما انه يتعارض مع (Rhys & others, 2016) حيث أكد ان الانتقال من IAS39 إلى IFRS9 سوف يتسبب بانخفاض كبير نسب CET1 (حيث تقلل ECL من رأس المال التنظيمي).

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Rhys & others, 2016) حيث تؤكد أن تأثير المعيار على رأس المال التنظيمي ليس بالضرورة أن تكون جوهرية وانما صورية تعبر اختلاف في نظام المحاسبة نتيجة إعادة تنظيم رأس المال وفق المعيار الجديد، وتتفق مع (Levy وZhang، 2018) بأن تطبيق المعيار يؤدي حتماً إلى استنفاذ كفاية رأس المال للبنوك لكن تتعارض مع هذه الدراسة بأنه بالرغم من الانخفاض بنسبة الكفاية إلا أنه بقيت جميع النسب اعلى من الحدود الدنيا المفروضة من الجهات الإشرافية والسبب الرئيسي في ذلك بأن سورية في وضع حرب وإن السلطات الإشرافية فرضت إجراءات وقيود كبيرة على التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف بغية الحفاظ على سلامة واستقرار القطاع المصرفي بالإضافة إلى الإجراءات الداخلية و الاحترازية المتخذة من قبل المصارف والتي ظهرت من خلال المخصصات الكبيرة المحتجزة قبل تطبيق المعيار.

وتتفق مع (Groff و Mörec، AUG-2020) و(Frykström و Li، 2018) بأنه وعلى عكس التوقعات لا توجد تأثيرات جوهرية لتطبيقIFRS9 على رأس المال وعلى حقوق الملكية وذلك يعتمد على مدى التزام المصارف التي طبقت المعيار بالمعايير الاحترازية التي سبقت IFRS9، وأن المصارف التي عملت بتوجيهات بازل وطبقت IFRS9 خلال مرحلة انتقالية (بشكل تدريجي) لتفادي صدمة رأس المال بأنها ستتأثر بدرجة أقل من المصارف الآخرى وذلك حسب دراسة (Temim، 2016) وفي عينة البحث

نلاحظ بنك قطر الذي طبق فترة انتقالية لمدة سنة ولاحظنا نتائجه بأن بعض مؤشراته أفضل من مؤشرات المصارف الأخرى المصارف التي تأثرت ب IFRS9 .

وتتفق مع (Kund,2019 وRugilo) الاعتراف السابق بالخسائر سلبًا على مرونة المصارف من خلال خفض مستويات رأس المال (Gerrit Kund وRugilo، 2020) لكن هذا لانخفاض لن يكون جوهري. وتتوافق النتيجة مع (Jeong, Jeffrey, Chong , & Feng , 2021) بأن تطبيق المعيار سيؤثر بشكل جوهري في زيادة انضباط السوق وتخفيف الاثار السلبية على رأس المال التنظيمي نتيجة شهية المخاطرة غير المدروسة للمصارف ، وتتوافق نتائجنا مع تقارير EBA 2017 &2018 بأن نسبة رأس المال سوف تنخفض بنسب مختلفة في المصارف حسب نظام التصنيف الائتماني المتبع في البنك ولاحظنا النتيجة من خلال بنك سورية والخليج الذي كان يتبع (SA) حيث زادت الكفاية بنسبة 18% وبنك قطر والشرق (IRB) انخفضت الكفاية بنسبة 45% وبالرغم من الانخفاض لكنها بقيت تحقق الحدود الدنيا لنسب رأس المال وحافظت على مرونتها باختلاف أنظمتها واحجامها هذا يعود للتعليمات الصارمة من مصرف سورية المركزي التي اثرت إيجابا على متانة النظام لمصرفي .

2-2: اختبار أثر تطبيق المعيار على اختبارات الجهد.

الفرضية الثامنة: يوجد أثر معنوي لتطبيق IFRS9 على اختبارات الجهد البنكية.

تم دراسة الأثر على اختبارات الجهد من خلال تحليل أهم المؤشرات التي تعبر عنها وهي رأس المال الأساسي CET1 باعتبارها مقياس رئيسي لهذه الاختبارات وهي أساس احتساب الأرباح والخسائر بالإضافة إلى المتغيرات المكونة لها وأهمها الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية RWA باعتبارها مؤشر على حجم البنك وعلى حجم المخاطر التي يتعرض لها (Rugilo & Gerrit Kund,2019,P14)، وتم تحليل المؤشرات التي تم التركيز عليها بعد الأزمة المالية 2007 من قبل السلطات الإشرافية العالمية (EBA & BCBS) والتي تعتبر كمقياس لهذه الاختبارات وأهمها.

- تأثير الجرف Cliff-Effect التي نتج عن المخصصات القليلة والمتأخرة (Too little and too late) في الأزمة العالمية 2007.
- حالات التحميل الأمامي للخسائر (Front-Loading).

<u>أولاً</u>: رأس المال الأساسي CET1 كمؤشر ومقياس لاختبارات الجهد البنكية.

تم تحليل الأثر على رأسال المال الأساسي CET1 لمعرفة البنود التي اثرت به نظراً لأهميته كمقياس للارباح ولاختبارات الجهد.

حيث تم دراسة الإرتباط بين المتغيرات التي ركز عليها المعيار IFRS9 والتي تم تحليلها في هذه البحث و رأس المال الأساسي:

الجدول (36): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة و رأس المال الأساسي.

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 09/06/21 Time: 21:07
Sample: 2016 2019
Included observations: 44

Correlation
Probability

	CAPITAL1	ALLOWANCES	P/L	WSR	QUALITY	DEFAULT_D	DEFAULT_IN_D	RWA	OVER	MARKET
CAPITAL1 رأس المال الأساسي	1.000000									

ALLOWANCES المخصصات	0.001509	1.000000								
	0.9922	-----								
P/L الأرباح/الخسائر المدورة	0.394616	0.012202	1.000000							
	0.0080	0.9373	-----							
WSR نسبة التصنيف المرجح	-0.115065	0.974642	-0.115840	1.000000						
	0.4570	0.0000	0.4540	-----						
QUALITY الأصول المنتجة/اجمالي الاصول	-0.385855	-0.165847	0.075947	-0.191393	1.000000					
	0.0097	0.2820	0.6241	0.2133	-----					
DEFAULT_D نسبة التسهيلات المتعثرة المباشرة	-0.204254	-0.097225	-0.697637	6.87E-05	-0.482889	1.000000				
	0.1835	0.5301	0.0000	0.9996	0.0009	-----				
DEFAULT_IN_D	0.050154	0.358892	0.486864	0.306808	-0.397101	0.019790	1.000000			
	0.7465	0.0167	0.0008	0.0428	0.0076	0.8985	-----			
RWA الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية	0.035789	0.407556	0.416150	0.349843	-0.187695	-0.191295	0.729758	1.000000		
	0.8176	0.0060	0.0050	0.0199	0.2224	0.2135	0.0000	-----		
OVER الأصول المرجحة بالمخاطر خارج ميزانية	-0.095860	0.321785	-0.263971	0.268062	0.024697	0.253746	-0.020363	0.174189	1.000000	
	0.5359	0.0332	0.0834	0.0785	0.8736	0.0965	0.8956	0.2581	-----	

MARKET الأصول المرجحة بالمخاطر السوقية	-0.124559	0.572277	-0.327608	0.629259	-0.167059	0.148452	-0.064085	0.098057	0.325243	1.000000
	0.4205	0.0000	0.0299	0.0000	0.2784	0.3362	0.6794	0.5266	0.0312	-----

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

يبين الجدول (36) انه لا يوجد ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة ورأس المال الأساسي حيث يظهر أن ارتباط المتغيرات برأس المال الأساسي ضعيفة.

بناء النموذج:

نتيجة اختبار Hasuman تبين أن نموذج التأثيرات العشوائية هي الأكثر ملائمة للبيانات

الجدول (37): اختبار Hasuman لنموذج رأس المال الأساسي.

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	4.583667	10	0.9172

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

يُبين الجدول (37) أن نتيجة اختبار Hasuman له مستوى معنوية SIG=0.9172 وهي أكبر من 0.05 أي أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأكثر ملائمة لبيانات المتغيرات المدروسة ويظهر الجدول التالي نتيجة الاختبار Cross-section random effects.

الجدول (38) مخرجات تحليل نموذج التأثيرات العشوائية لنموذج رأس المال الأساسي.

Dependent Variable: CAPITAL1
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 09/06/21 Time: 21:01
Sample: 2016 2019
Periods included: 4
Cross-sections included: 11
Total panel (balanced) observations: 44
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ALLOWANCES	5.360486	0.961924	5.572674	0.0000
P_L	0.630565	0.327915	1.922951	0.0632
WSR	-1.52E+09	2.68E+08	-5.648718	0.0000
QUALITY	-48779082	1.38E+08	-0.352971	0.7264
DEFAULT_D	-19427101	69407974	-0.279897	0.7813
DEFAULT_IN_D	-78743930	1.13E+08	-0.699172	0.4893
RWA	0.048707	0.044021	1.106453	0.2765

OVER	0.322546	0.384244	0.839430	0.4073
MARKET	0.098573	0.138002	0.714287	0.4801
D_V	-4.23E+08	7.81E+08	-0.541511	0.5918
C	2.48E+10	7.72E+09	3.216044	0.0029

Effects Specification

	S.D.	Rho
Cross-section random	2.26E+10	0.9937
Idiosyncratic random	1.80E+09	0.0063

Weighted Statistics

R-squared	0.728160	Mean dependent var	9.17E+08
Adjusted R-squared	0.645785	S.D. dependent var	2.82E+09
S.E. of regression	1.68E+09	Sum squared resid	9.28E+19
F-statistic	8.839509	Durbin-Watson stat	1.979632
Prob(F-statistic)	0.000001		

Unweighted Statistics

R-squared	0.215166	Mean dependent var	2.30E+10
Sum squared resid	1.14E+22	Durbin-Watson stat	0.016069

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews

يظهر الجدول (38) قيمة معاملات النموذج وفق نموذج التأثيرات العشوائية والقدرة التفسيرية له، حيث تبين أن قيمة R-squared تبلغ 72.8% و قيمة Adjusted R-squared 64.5% أي أن المتغيرات المستقلة وهي تفسر 67.4 % من تغير رأس المال الأساسي.

ونلاحظ الجدول السابق عند تحليل معنوية المخصصات نجد أن قيمة SIG=0.00 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وأن معنوية نسبة التصنيف المرجح SIG=0.00 وهي قيمة أصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نجد أن يوجد دلالة إحصائية لتاثير المخصصات ونسبة التصنيف المرجح على رأس المال الأساسي، أما بالنسبة لباقي المتغيرات نلاحظ أونه لايوجد أثر معنوي لتأثيرها على رأس المال الأساسي.

هذه النتائج بلإضافة نتيجة اختبار معنوية الاختلاف في الأرباح/ الخسائر المدورة و الأصول المرجحة بالمخاطر التي وجدناها في الجداول (29 و 30) بأنها غير معنوية تثبت أنه لايوجد تأثيرات سلبية على رأس المال الأساسي(بالحجم و الكفاية) مما يعطي مؤشر على اجتياز صدمة تطبيق المعيار التي تمثلت بتغيير منهجية احتجاز المخصصات و التفاعل بين الأرباح / الخسائر المحققة مع المخصصات بالإضافة إلى انخفاض في CET1 بالحجم و الكفاية، ويمكن تفسير احد الأسباب الثانوية لانخفاض الكفاية بعد تطبيق المعيار بأنها نتيجة امتصاص صدمة تطبيق المعيار IFRS9 وبالتالي ساعدت على اجتياز اختبار الجهد **من ناحية أخرى**، تبين نتيجة التحليل في الفقرة **(1-1-4)** ازدياد الأصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية بعد تطبيق المعيار في كل المصارف والذي كان نتيجة ازدياد التسهيلات الائتمانية المباشرة.

و حسب تقارير البنك المركزي الأوروبي (EBA,2017,2018) ودراسة (Kund و Rugilo، 2019) ، إن احد مؤشرات اجتياز الاختبارات بلإضافة إلى صدمة تطبيق المعيار IFRS9 بعدم التأثير السلبي على كفاية رأس المال هو زيادة التسهيلات الائتمانية الممنوحة نتيجة قوة المركز المالي و سلامته حيث يتبين من الشكل (11) والجدول (23)، أن زيادة الأصول المرجحة بالمخاطر كان نتيجة زيادة التسهيلات الائتمانية المباشرة و زياد التسهيلات المصنفة ضمن المرحلتين 1 و2، و هذه الزيادة حدثت نتيجة الاستقرار في الوضع المالي للمصارف بعد تطبيق المعيار IFRS9 وادى إلى انخفاض الخسائر المتراكمة ،

وحسب (EBA.2018) تنص الفقرة 65 من وثيقة منهجية اختبار الجهد الخاصة بالبنك الأوروبي EBA على أنه في جميع الحسابات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية باستثناء RWA لجميع المحافظ الائتمانية ، يجب على المؤسسات استخدام مقاييس PIT التي تعكس التوقعات الحالية لظروف عمل المصرف، وتنص متطلبات المعيار IFRS9 في الفقرة(5.5.17 ، [3])على أن تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب أن تتوافق مع المتوسطات غير المتحيزة المرجحة بالاحتمالية على النحو المحدد من خلال اعتماد منهجية PIT عند احتساب احتمالية التعثر في تاريخ إعداد التقرير ، والتي بدورها تساعد الذي في احتجاز المخصصات المناسبة والكافية وبالتوقيت المناسب (Lawrence، Scott، و Chawla، 2016) ، وبالتالي إن التوأفق بين ضوابط اختبار الجهد و تعليمات المعيار التي تحفز المصارف على استخدام منهجية PD–PIT أثر على اجتياز اختبار الجهد والتاكد من سلامة المركز المالي للمصارف.

وتشير التحليلات الواردة في دراسة (Levy وZhang، 2018) إلى أن القواعد الجديدة ستحدث زيادة جوهرية في رد الفعل تجاه دورة الائتمان، وهذه يظهر من خلال التاثير على حجم التسهيلات الممنوحة وحجم التسهيلات المتعثرة وحجم الأصول المرجحة بالمخاطر، ومن خلال نتائج البحث تبين ازدياد حجم التسهيلات وانخفاض التسهيلات المتعثرة وبالتالي تعطي صورة إيجابية عن اثار المعيار بتحسين دورة الإئتمان.

نتيجة تحليل رأس المال الأساسي CET1 نقبل بوجود أثر معنوي لتطبيق المعيار IFRS9 على اختبارات الجهد، وهذا الأثر هو اثر إيجابي حيث اجتازت المصارف هذه الاختبارات وذلك من خلال التأثير على هيكلية رأس المال وعلى الأصول وتلافي التاثير السلبي المحتمل على المركز المالي للمصارف بعد تطبيق المعيار،

ثانياً: تأثير الجرف Cliff-Effect، يمكن أن تنتشر الخسائر الناتجة عن القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي ، والتي يمكن أن تخلق بعد ذلك حلقة ردود فعل سلبية (تأثير الدومينو) بين القطاعات الحقيقية

والمالية للاقتصاد (Jeong, Jeffrey, Chong & Feng , 2021) ، مما يُحدث تغييرات منفصلة مفاجئة في خصائص الأصول، ويساهم في تفاقم على مستوى القطاع المالي والاقتصادي (Brøgger و Cokayne، October،2018)، كان الأثر المباشر والاهم لتطبيق IFRS9 هو التخفيف من تأثير الجرف من خلال حل إشكالية المخصصات القليلة والمتأخرة **(Too little and too late)**، حيث تم تخفيف حدتها و اثارها في السنوات الأولى لتطبيق IFRS9 (2018 و2019) وذلك من خلال الاعتراف بالخسائر في التوقيت المناسب واحتجاز المخصصات المناسبة لها وتبين زيادة كفاية هذه المخصصات (نتيجة محافظة المخصصات على نسب عآلية لتغطية التسهيلات المباشرة و غير المباشرة المتعثرة)، بالإضافة لزيادة كفاية المخصصات فقد نتج عن تطبيق IFRS9 فائض في رأس المال التنظيمي والذي نعبر عنه حسب (EBA,2018)، و (Gerrit Kund,2020 و Rugilo) برأس المال المساند والذي تبين وفق الجدول (31) انه زاد بشكل جوهري بعد تطبيق المعيار IFRS9، أي أن المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 يقلل من تقلبات وتأثير Cliff-Effect.

هذه النتيجة تتفق مع (Jeffrey& Jeong,2021، Chong ، و Feng)، حيث تؤكد أن المخصصات بموجب ECL في المرحلتين 1 و2 تساعد في عملية التحوط المبكر للخسائر المستقبلية وتحوط أكبر لانخفاض قيمة الأصول المالية و تتوافق هذه النتيجة مع (Zhang & Levy ,2018) التي تؤكد أن تطبيق المعيارIFRS9 واعتراف المصارف بخسارة الائتمان المتوقعة للأدوات المالية بمجرد إنشاءها أو شراءها يساعد على بما يعكس البيئة الائتمانية الحالية بتاريخ التقرير المالي هو أحد العوامل المؤثرة التي ساعدت المصارف لتلافي المشاكل المالية التي تسببت بالازمة العالمية وأهمها مخصصات الخسارة التي كانت "قليلة جدًا ومتأخرة للغاية" بالتالي تلافي المشكلة الجوهرية التي كان لها دور كبير في اللأزمة المالية 2007.

ثالثاً: التحميل الأمامي للخسائر (Front-Loading).

تبين من تحليل الأرباح/ الخسائر المدورة (الجدول 22) أن تطبيق IFRS9 أثّر على الارباح والخسائر المحققة على مستوى كل مصرف على حدا و على مستوى القطاع المصرفي حيث انخفضت الخسائر المحققة المدورة بنسبة 20% وزيادة الارباح وبالتالي تخفيف التحميل الأمامي للخسائر (**Front-Loading**)، هذه النتائج عكس نتيجة (Chockalingam,2017، Dabadghao ، و Soetekou) حيث اكدت أن الخسائر زادت بشكل كبير عند تطبيق IFRS9 مما يقلل من حقوق الملكية والارباح المحتفظ بها والمتاحة ل CET1 والذي يُخفض بدوره رأس المال مما سيؤثر سلباً على اختبارات الجهد.

وتتعارض هذه النتيجة مع (Gerrit Kund,2019 وRugilo) و(Gerrit Kund,2020 و Rugilo) التي تشير إلى أنه تم تخفيض تأثير الجرف على حساب التحميل الأمامي حيث تبين من تحليل Front-Loading في البحث إنخفاض Front-Loading بالتزامن مع انخفاض Cliff-Effect.

نتيجة تحليل الاصول المرجحة بالمخاطر الائتمانية وCET1 والآثار على Cliff-Effect و-Front Loading تبين أن IFRS9 أثرت بشكل ايجابي على اختبارات الجهد وعلى الاستقرار المالي ذلك بأن انخفاض تأثير الجرف والتحميل الامامي يؤكد انخفاض المخاطر على مستوى الاقتصاد ويدعم الاستقرار المالي وهذا انعكس على جودة الائتمان وجودة الاصول المالية في المصارف.

هذ النتيجة تتوافق مع دراسة (Frykström و Li، 2018) بأن اجتياز المصارف لاختبارات الجهد سيعتمد بشكل كبير على وجود مخصصات كافية وبالتالي تخفيض إشكالية المخصصات القليلة والمتأخرة (Too little and too late) التي تؤثر بدورها على انخفاض تأثير الجرف Cliff-Effect ، وتتوافق مع (Rhys & others, 2016) بأنه عندما تصبح العمليات الجديدة الخاصة بتطبيق المعيار IFRS9 جزءاً لا يتجزأ من الصناعة المصرفية، فمن المرجح أن تحقق المصارف مكاسب في الكفاءة من المواءمة بين نمذجة انخفاض القيمة، واختبار الضغط، ونمذجة معايير مخاطر الائتمان .

لكنها تتعارض مع دراسة (Chockalingam,2017، Dabadghao ، Soetekou) حيث تقول ان تطبيق المعيار سوف يزيد من المخصصات والخسائر بشكل كبير عند تطبيق IFRS9 مما يقلل من حقوق الملكية والارباح المحتفظ بها والمتاحة ل CET1 والذي يقلص بدورة CET1 وبالتالي التاثير بشكل سلبي على اختبارات الجهد ، وتتعارض مع (Brøgger,2018 وCokayne، October) التي تشير إلى أن تطبيق المعيار الجديد سيؤثر سلباً على مختلف المتغيرات التي تؤثر بدورها على رأس الكمال الأساسي و مختلف المتغيرات الدالة على اختلالات الجهج منها نسب السيولة والارباح وخصوصا بعد تغيير آلية حساب الممخصصات بشكل سلبي وهذا بدورة سؤثر على اختبارات الجهد وعلى مستوى ملاءة المصارف .

وفي النهاية نقول إن تطبيق IFRS9 بحد ذاته يعتبر اختبار جهد وسيناريو سلبي لأنه يفرض منهجية جديدة على المصارف من خلال فرض آلية جديدة لاحتساب الخسائر المتوقعة والمخصصات المقابلة (Jeong، Jeffrey، Chong ، Feng، 2021) لها وبالتالي تطبيقه دون حدوث صدمات كبيرة وجوهرية في رأس المال التنظيمي يعتبر اجتياز لهذه الاختبارات.

النتائج التوصيات

النتائج:

بناءً على ماتقدم خلال البحث يمكن صياغة النتائج التالية:

1. لا يوجود فرق معنوي في جودة الأصول المالية قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9 ،
2. لا يوجود فرق معنوي في المخصصات قبل و بعد تطبيق المعيار IFRS9 ،
3. لا يوجود فرق معنوي في الأرباح والخسائر المدورة قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9 ،
4. لا يوجود فرق معنوي في الأصول المرجحة بالمخاطر قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9
5. لا يوجود فرق معنوي في متوسط حجم رأس المال الأساسي قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9 ، ولكن يوجد فرق معنوي في حجم رأس المال المساند بعد تطبيق المعيار IFRS9 ، حيث أدى تطبيق المعيار لزيادة معنوية في قيمة رأس المال المساند.
6. لا يوجود فرق معنوي في كفاية رأس المال الأساسي والتنظيمي قبل وبعد تطبيق المعيار IFRS9
7. لا يوجد تأثير معنوي لتطبيق المعيار IFRS9 على رأس المال التنظيمي.
8. يوجد أثر معنوي لتطبيق المعيار IFRS9 على اختبارات الجهد بطريقة إيجابية وذلك نتيجة الآثار الإيجابية على المؤشرات الدالة على هذه الاختبارات حيث اكدت المصارف بأنها اجتازت هذه صدمة تطبيق المعيار IFRS9 وأعطت نتائج جيدة من خلال تلافي الاثار السلبية على رأس المال الأساسي وتلافي الاثار المحتملة لتاثير الجرف Cliff-Effect والتحميل الأمامي-Front Loading .

التوصيات:

<u>إن عدم وجود تأثير معنوي لتطبيق المعيار IFRS9 على مختلف بنود الميزانية يستوجب مايلي.</u>

- توضيح آلية تطبيق المعيار IFRS9 من قبل المصارف.
- أن تقوم السلطات الإشرافية بتقديم منهجية موحدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL من قبل المصارف من اجل تحقيق مراقبة فعّالة وأكثر دقة لإدارة الارباح والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل المصارف وبالتالي ضمان شفافية أكبر.
- عقد ورشات ولجان عمل لتوضيح ووضع الية محدد لتطبيق المعيار بمايتناسب مع الوضع الاقتصادي والسياسي في سورية.
- مطالبة المصارف من قبل السلطات الإشرافية بتقديم افصاحات أدق ومعلومات اشمل بخصوص مختلف بنود الميزانية و من بينها القيمة السوقية للأسهم.
- أن تقوم الجهات الإشرافية بمراقبة التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف وأن تراعي حدود معينة لهذه التسهيلات بالإضافة للتحوط لجميع المخاطر لتفادي أية آثار سلبية محتملة في المستقبل نتيجة تطبيق المعيار.

<u>أما بالنسبة لأفاق الدراسة يوصي الباحث بما يلي.</u>

- من تحليل البيانات المالية للمصارف تبين انخفاض سيولة المصارف للأسهم بعد تطبيق المعيار IFRS9 وبالتالي يوصي الباحث بدراسة أثر تطبيق المعيار على بعض المتغيرات التي لم يتم دراستهاو أهمها القيمة السوقية للأسهم والسيولة من اجل الإحاطة بكل جوانب تأثير المعيار على المصارف.
- بالرغم من الاثار الإيجابية لتطبيق المعيار في 2019 الا ان المصارف بحاجة لفترة أطول وظروف اقتصادية مختلفة لتقدير الاثار بشكل أوضح، لذلك نوصي بإعادة هذه الدراسة مع سلسلة بيانات أطول لبيان الأثر الحقيقي للتطبيق وهل سيختلف أثر المعيار في السنة الأولى للتطبيق عن أثره بعد التطبيق بعدة سنوات.
- دراسة أثر ECL على العلاقة المتبادلة بين صافية إيرادات الفوائد وانخفاض القيمة على الأرباح وبالتالي على رأس المال الأساسي، بلإضافة لدراسة تأثير محاسبة التحوط على المصارف.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

1) الإمام, صلاح الدين , & الشمري, صادق. 2013. ,متطلبات أنموذج اختبارات التحمل وإمكانية التطبيق في المصارف العراقية ,دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي البنك المركزي العراقي. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد 19 العدد71.

2) الناصر، بانة,2012, تقييم الأداء المالي للمصارف الخاصة في سورية باستخدام مؤشرات CAEL. رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية –جامعة حلب، سورية. (تاريخ الدخول 16–10–2020)

3) النص المترجم للمعيارIFRS9 من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ،2015، https://socpa.org.sa/ –(تاريخ الدخول 01–02–2018).

4) برّيش، عبد القادر و غراية، زهير ، 2015، مقررات بازل 3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي –مجلة الاقتصاد والمالية –العدد 01 ، الصفحات من 97 –118

5) بوعبانة، فتحية و حسياني، عبد الحميد, 2020, المحاسبة البنكية ومدى تأثرها بالتعديلات على معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS (دراسة التحول من المعيار IAS39إلى المعيار IFRS9) – المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية/2019/12/25 وتم النشر /المجلد 11–2020

6) خلف, عمار حمد & دأود, محمد نوري, 2018, تحليل العلاقة بين التسهيلات المتعثرة وكفاية رأس المال باستخدام اختبارات الضغط لعينة من المصارف الخاصة العراقية – https://www.researchgate.net/publication/329947915

7) صفا، احمد وأبو مويس، غسان، 2019، تحديات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 على المصارف العربية، اللجنة العربية للرقابة المصرفية –صندوق النقد العربي. http://www.amf.org.ae .

8) صندوق النقد العربي. (2014). صندوق النقد العربي, 2014–المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في أيلول 2012. صندوق النقد العربي.

9) عرنوق، بهاء غازي وحماد، رشا، 2014، أثر التحول إلى تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 في قياس الأصول المالية للمصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 30 – العدد الأول– 2014. –(تاريخ الدخول 27–01–2018)

10) علي، العبسي، مهدي الهادي، ضيف الله و لعبيدي، مهأوات2019,، إشكالية الاعتراف والقياس للأدوات المالية وفق IFRS9 ،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية–المجلد12– العدد1–(ديسمبر 2019) ص 101–117 تاريخ النشر 2019/12/30

11) محمد، صلاح علي أحمد وحامد، محجوب عبدالله –(نوفمبر 2017).دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني المعيار IFRS9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية /مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية / العدد التاسع/المجلد الأول نوفمبر 2017–

12) هندي العلي ,,علي & محسن ,عواطف, (2018, كانون الثاني). مقررات بازل الثالثة وآثارها على النظام المصرفي العراقي : دراسة تحليلية ., لكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية –كلية الاقتصاد–جامعة واسط– العدد28 الجزءالثاني.

BOOKS

1) Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems ، Basel Committee on Banking Supervision "، Bank for International Settlements ، December 2010 (rev June 2011) .
2) HULL, J. C. 2015. Risk Management and Financial Institutions- Fourth Edition. [Accessed 07-04-2017].
3) LAURENT BALTHAZAR ,2006,From Basel 1 to Basel 3: The Integration of State-of-the-Art Risk Modeling inBanking Regulation[Accessed 15-10-2018].

RESEARCH:

1) Bank for International Settlements BIS-2017، Regulatory treatment of accounting provisions – interim approach and transitional arrangements. www.Bis.org .
2) Basel Committee on Banking Supervision, 2015. Guidance on credit risk and accounting for expected credit losses. https://www.bis.org/bcbs/publ/d350.pdf.
3) Baudino ,P، Goetschmann ,R، Henry ,J، Taniguchi ,K & Zhu ,W,2018-Stress-testing banks – a comparative analysis- www.bis.org/Emailalerts.htm.
4) BCBS (2015b). Discussion Paper – Regulatory Treatment of Accounting Provisions. Beatty,
5) BCBS ,Basel Committee on Banking Supervision. 2006. "International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards: A Revised Framework." BCBS 128. June 2006.
6) BCBS, Basel Committee on Banking Supervision (2017b)، "Supervisory and bank stress testing: range of practices"، Bank for International Settlements، December 2017.

7) BCBS، 2011،،Basel Committee on Banking Supervision -Revisions to the Basel II market risk framework
8) BIS، 2017. BASEL COMMITTEE ON BANKING SUPERVISION: Standards. Regulatory treatment of accounting provisions- interim approach and transitional arrangements. Available at: https:// www.bis.org/bcbs/publ/d401.pdf [Accessed October 2، 2017].

9) Blažeková,P, 2018, THE IMPACT OF IFRS 9 (INCREASE IN CREDIT RISK PROVISIONING) ON BANKS' REGULATORY CAPITAL, [Accessed 10-09-2020].

10) Bon Kim,J - Ng,J - Wang,CH - Wu,F -2021- The Effect of the Shift to an Expected Credit Loss Model on Loan Loss Recognition Timeliness (LLRT). Electronic copy available at**:** https://ssrn.com/abstract=3490600. [Accessed 25-04-2021].
11) Brøgger, A., & Cokayne, G. (October , 2018). Regulatory Cliff Effects and Systemic Risk.
12) Buncic, D., Li, J., van Santen, P., Wallin, P., & Winstrand, J. (may 2019). The Riksbank's method for stress testing banks' capital,. riskbank.
13) Chae, S., Sarama, F., Vojtech, C., Wang, J., 2019. The effect of the current expected credit loss standard (CECL) on the timing and comparability of reserves [working paper]. https://www.federalreserve.gov/econres/feds/files/2018020r1pap.pdf.
14) Chawla. G & Lawrence R. Forest Jr& Scott D. Aguais,2016. .، "Point-in-time loss-given default rates and exposures at default models for IFRS 9/CECL and stress testing"، Journal of Risk Management in Financial Institutions، Volume 9 / Number 3 / Summer 2016، pp. 249-263(15). [Accessed 23-01-2019].
15)Chawla' G & Lawrence R. Forest Jr& Scott D. Aguais .2016- Convexity and Correlation Effects in Expected Credit Loss calculations for IFRS9/CECL and Stress Testing- –For publication in Vol 9 Number 4، Autumn 2016 edition of Journal of Risk Management in Financial Institutions– http://www.henrystewartpublications.com/jrm - Copyright protected by Aguais and Associates Ltd, [Accessed 28-01-2019].

16) Chockalingam، A, Dabadghao,SH, Soetekouw، R, 2017, Strategic risk، banks، and Basel III: estimating economic capital requirements- The current issue and full text archive of this journal is available on Emerald Insight at: www.Emeraldinsight.com/1526-5943.htm.
17) Čihák ,M- Oura ,H ، & Schumacher, L, 2019، What Is Stress Testing? Checking the health of banks is crucial to financial stability https:// www.Imf.org/external/pubs/ft/fandd/2019/09/what-is-stress-testing-basics.
18) Deloitte, April 2016 - IFRS 9; Financial Instruments – high-level summary, https://www2.deloitte.com/ru/en/pages/audit/articles/2016/ifrs-9-financial-instruments.html. [Accessed 09-03-2021].

19) Dinov,S, 2017. Creation and Development of the Basel Committee on Banking Supervision and the Resulting Agreements- This article was first published in the Banking Law Journal by LexisNexis, July/August 2017, Volume 134, Nr. 7,p. 399-418, USA, Matthew Bender & Co., Inc. All rights reserved[Accessed].

20) EBA، 2016. EUROPEAN BANKING AUTHORITY: Report: On results from EBA impact assessment of IFRS 9. Available at: https://

www.Eba.Europa.eu/documents/10180/1360107/EBA+Report+on+impact+asse ssment+of+IFRS9 [Accessed 5, 2، 2017].
21) EBA، 2017. EUROPEAN BANKING AUTHORITY: EBA Report on results from the second impact assessment of IFRS 9. Available at: https:// www.Eba.Europa.eu/documents/10180/1720738/EBA+Report+on+results+from +the+2nd+EBA+IFRS9+IA.pdf [Accessed October 2، 2017].
22) EBA، 2017. EUROPEAN BANKING AUTHORITY: Guidelines on disclosure requirements on IFRS 9 transitional arrangements. Available at: https://www.eba.europa.eu/documents/10180/1906350/Guidelines+on+disclosure+req uirements+on+IFRS+9+transitional.pdf [Accessed 1، 2017].
23) EBA-2018- EU-WIDE STRESS TEST RESULTS- EUROPEAN BANKING AUTHORITY- http:// www.Eba.Europa.eu, [Accessed 12-06-2019].
24) EBA-2018- FIRST OBSERVATIONS ON THE IMPACT AND IMPLEMENTATION OF IFRS 9 BY EU INSTITUTIONS- EUROPEAN BANKING AUTHORITY- http:// www.Eba.Europa.eu,[Accessed 12-06-2019].
25) ECON. (2015). The Significance of IFRS 9 for Financial Stability and Supervisory Rules. (http:// www.Europarl.Europa.eu/studies) IP/A/ECON/2015-14 -PE 563.461-[Accessed 13-12-2019].
26) ESRB , (July 2017), Financial stability implications of IFRS 9. ESRB.https:// www.esrb.europa.eu/pub/pdf/reports/20170717_fin_stab_imp_IFRS_9.en.pdf.
27) EY، 2016. Regulatory reporting developments: IFRS 9 and its impact n regulatory reporting for financial institutions. Available at: http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-ifrs-9-impact-on-regulatory- reporting-june-2016/$FILE/EY-ifrs-9-impact-on-regulatory-reporting-june-2016.pdf
28) EY، 2017. Regulatory treatment of accounting provisions. Available at: http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-regulatory-treatment-of-accounting-provisions-63x82/$FILE/EY-regulatory-treatment-of-accounting-provisions.pdf [Accessed 04-09-2019].
29) EY، 2018. Regulatory treatment of accounting provisions. An update on global and European developments ،Available at: http://www.ey.com[Accessed 10-05-2020].
30) Feldberg, G., & Metrick, A. (2019, July). Stress Tests and Policy. : https://ssrn.com/abstract=3424327.
31) Fool ,M ،Aug ، 2016 ، What Is a Bank Stress Test? Is your bank prepared for the next financial crisis? ، https:// www.Fool.com/knowledge-center/what-is-a-bank-stress-test.aspx
32) Frykström,N, and Li,J, 2018, IFRS 9 – the new accounting standard for credit loss recognition, Financial Stability Department of the Riksbank
33) Ghosh Roy ,D- Kohli . B. Khatkale ,S-2013, ،BASEL I TO BASEL II TO BASEL III: A RISK MANAGEMENT JOURNEY OF INDIAN BANKS, AIMA Journal of Management & Research, May 2013, Volume 7, Issue 2/4, ISSN 0974 – 497 , [Accessed 02-02-2018].
34) Goldstein, I &Sapra, H-2018-Should Banks' Stress Test Results be Disclosed? An Analysis of the Costs and Benefits--Foundations and Trends R in Finance Vol. 8، No. 1 (2013) 1–54

35) Gornjak ,M-2017- Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The Analysis of Replacement- International Journal of Management‹ Knowledge and Learning‹ 6(1)‹ 115–130- www.Issbs.si/press/ISSN/2232-5697/6_115-130.pdf- Volume 6‹ Issue 1‹ 2017
36) Groff , M., & Mörec, B. (AUG-2020). IFRS 9 transition effect on equity in a post bank recovery environment: the case of Slovenia. Economic Research-Ekonomska Istraživanja. [Accessed10-09-2020].
37) H. VOLAREVIĆ‹ M. VAROVIĆ‹2018: INTERNAL MODEL FOR IFRS 9 - Expected credit losses calculation EKONOMSKI PREGLED‹ 69 (3) 269-297 (2018)- [Accessed 26-08-2019].
38) Hoogervorst, H., 2012. What and what not to expect of the expected loss model. https: //cdn.ifrs.org/- /media/feature/news/speeches/2012/hans-hoogervorst-ecb-june-2012.pdf
39) Hoogervorst, H., 2016. Introductory comments to the European Parliament. https: //cdn.ifrs.org/-/media/feature/news/speeches/2016/hans-hoogervorst-introductory-comments-to-the-europeanparliament- jan-2016.pdf.
40) Huian, M, C. (2012). . Accounting for financial assets and financial liabilities according to IFRS 9. Annals of the Alexandru Ioan Cuza University – Eco- nomics, 59(1). https://Doi.org/10.2478/v10316-012-0002-0. [Accessed 20-03-2020].
41) IFRS,2016, Financial Instruments Understanding the basics - www.pwc.com/Ifrs9 .
42) IFRS‹ 2017. IFRS FOUNDATION: IFRS 9 Financial instruments. Available at: http://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-9-financial-instruments/ [Accessed October 2‹ 2017].
43) International Financial Reporting Standards Foundation, 2014. Project summary: IFRS 9 Financial Instruments. https://www.ifrs.org/-/media/project/financial-instruments/project-summaries/ifrs-9- project-summary-july-2014.pdf.
44) KPMG (2016). Guide to annual financial statements: IFRS 9 – Illustrative disclosures for banks‹ www.kpmg.com/Ifrs.
45) KPMG (2017), Demystifying Expected credit loss(ECL) ‹ www.kpmg.com/Ifrs.
46) kpmg ,2020,, Basel 4 –the journey continues &,2018,Basel4, A brief overview- kpmg.com/Basel4.
47) Kund, A.G, Rugilo, D,2019 -Assessing the Implications of IFRS 9 on Financial Stability using Bank Stress Tests. [Accessed 08 2‹ 2020].
48) Kund, A.G., Rugilo, D,2020 -Does IFRS 9 increase Financial Stability. Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3282509. [Accessed 5, 2020].
49) Levy, A., & Zhang, J. (2018). Measuring and Managing the Impact of IFRS 9 and CECL Requirements on Dynamics in Allowance, Earnings, and Bank Capital-. (MOODY 'S ANALYTIC) [Accessed 28-01-2019].
50) Levy‹ A,& Xu. P‹ 2017 "A Composite Capital Allocation Measure Integrating Regulatory and Economic Capital‹ and the Impact of IFRS 9 and CECL." Moody's Analytics White Paper‹ 2017.. [Accessed 02-02-2019].
51) Levy‹ A,Liang.x, Xu. P‹ 2018 "A Composite Capital Allocation Measure Integrating Regulatory and Economic Capital‹ and the Impact of IFRS 9 and CECL." Moody's Analytics White Paper‹ 2017.. [Accessed 14-04-2019].
52) Lilit,B& Hayk, M . (2019). IMPLEMENTATION CHALLENGES OF IFRS 9 IMPAIRMENT REQUIREMENT IN POST-SOVIET COUNTRIES' BANKS. Yerevan State University, Head of Finance and Accounting Chair, Yerevan, Republic of Armenia .

[Accessed 14-02-2020].
53) marsal,A,2017- IFRS9 Planning and Stress Testing–Beyond Accounting. WWW.alvarezandmarsal.com-[Accessed 07,10، 2017].
54) Metrick ,A , 2019Stress Tests and Policy. Greg Feldberg1- - Electronic copy available at: https://Ssrn.com/abstract=3424327
55) Novotny، Z.، 2016. The Interaction of IFRS 9 Expected Loss Approach with Supervisory Rules and Implications for Financial Stability، Accounting in Europe، 13:2، 197-227، DOI: 10.1080/17449480.2016.1210180
56) PwC, 2014. In depth – IFRS 9: Expected credit losses: At a glance. https://www.pwc.com/gx/en/audit- services/ifrs/publications/ifrs-9/ifrs-in-depth-expected-credit-losses.pdf.
57) PwC. 2017a. In depth – IFRS 9 impairment: significant increase in credit risk. https://www.pwc.com/gx/en/audit-services/ifrs/publications/ifrs-9/ifrs-9-impairment-significant- increase-in-credit-risk.pdf.
58) PWS, 2014, IFRS 9- Classification and measurement- www.pwc.com/Ifrs9. [Accessed 26-01-2019].
59) PWS, 2017, IFRS 9- Financial Instruments Understanding the basics - www.pwc.com/Ifrs9. [Accessed 26-01-2019].
60) Rhys & others, November 2016-The Impact of IFRS 9 on Banking Sector Regulatory Capital-A Drain on Resources? Deloitte. https://www2.deloitte.com/ch/en/pages/financial-services/articles/impact-of-ifrs-9-on-banking-sector-regulatory-capital.html. [Accessed 02-02-2019].
61) Salameh ,M ,2013, L'architecture du système bancaire comme source d'instabilité financière des économies émergentes : une proposition de régulation bancaire (The architecture of the banking system as a source of financial instability in emerging economies: a proposal for banking regulation) Study for a PhD in Economics، France, [Accessed 15-11-2019].
62) Schneider, S- Schröck,G- Koch,S- Schneider,R- 2017, Basel "IV": What's next for banks? Implications of intermediate results of new regulatory rules for European banks, http://www.mckinsey.com.
63) Shakdwipee, P., & Mehta, M. (2017, January). From Basel I to Basel II to Basel III, 66-70. International Journal of New Technology and Research (IJNTR)-ISSN:2454-4116, Volume-3, Issue-1. [Accessed 24-03-2020].
64) Stead, C & Vatanasakdakul ،, S & Aoun,CH. (2018). BIG DATA ANALYTICS CAPABILITIES FOR IFRS 9 SUCCESS. aisel. Aisnet.org /ecis2018_rp/76. https://aisel.aisnet.org/ecis2018_rp/76, [Accessed 26-01-2021].
65) Taskinsoy,J ، Typology of Stress Testing: Microprudential vs. Macroprudential Stress Testing of Risk، Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3361528
66) Temim, J. (2016, NOVEMBER). The IFRS 9 Impairment Model and its Interaction with the Basel Framework. MOODY'S ANALYTICS RISK. PERSPECTIVES | THE CONVERGENCE OF RISK ،FINANCE ،AND ACCOUNTING: CECL | VOLUME VIII | NOVEMBER 2016
67) Viñals, J ،2012، Macrofinancial Stress Testing—Principles and Practices ، Prepared by the Monetary and Capital Markets Department.

68) Volarevic, H., & Varovic, M. (2018, MAY). INTERNAL MODEL FOR IFRS 9 - Expected credit losses calculation.
69) Whitehouse, M. (2019, June). The Problem With Stress Tests,. They do not, and perhaps never will, reflect the financial system's ability to withstand a crisis. Bloomberg OpinionFeldberg, G., & Metrick, A. (2019, July). Stress Tests and Policy. : https://ssrn.com/abstract=3424327.

مواقع الكترونية.

1) https://www.actuary.fi/uutiset/tapahtumat/syysseminaari-30.11.2017-kansainvalinen-tilinpaatos-ja-ifrs-17/5_IFRS_9_for_insurers_30112017.pdf
2) https://www.insuranceassetrisk.com/content/analysis/ifrs-17-and-9-series-asset-allocation-considerations.html
3) www.tagvaluation.com/financial_ classifition.ppt
4) http://www.ascasociety.org/News/key_news/2710.aspx
5) https://www.cnb.cz/en/financial-stability/stress-testing/banking-sector-stress-test-methodology/
6) http://cb.gov.sy/ar/stats/category?id=c427b0f1b6

الملاحق

الملحق 1 الخاص بالقسم النظري:

تعريف التعثر وفق المادة 7 من التعليمات التطبيقة للمعيار IFRS9 الصادر عن مصرف سورية المركزي.

يُعتبر العمليل متعثراً في الحالات المبيّنة أدناه

1- عندما يتبيّن للمصرف عدم قدرة/أو رغبة العميل في سداد التزاماته دون اتخاذ أية إجراءات بحقه مثل تسييل الضمان أو إحالته إلى المتابعة القانونية.

2- عند مضي تسعين يوماً أو أكثر على:

- استحقاق الدين أو أحد أقساطه أو فوائده/عوائده.
- جمود الحساب الجاري المدين لجهة التسديدات اعتباراً من تاريخ آخر عملية إيداع.
- تجاوز السقف الممنوح للحساب الجاري المدين بنسبة 10% منه أو أكثر اعتباراً من تاريخ هذا التجاوز.
- انكشاف الحسابات الجارية تحت الطلب
- دفع المطالبات الناجمة عن الحسابات خارج الميزانية نيابةً عن العملاء، دون أن يتم سداد هذه الحسابات أو توثيقها كتسهيلات ائتمانية مباشرة أصولاً.
- انقضاء تاريخ تجديد التسهيلات الائتمانية المتجددة (Revolving)

3- عندما تخضع أحد/كافة التعرضات الائتمانية تجاه العميل لإعادة الهيكلية (restructuring) مرتين متتاليتين دون أن يتم الإلتزام بشروطها.

4- عندما يخل العميل بلالتزام بشروط إعادة الجدولة الأصولية التي تم بموجبها تحسين تصنيفه الائتماني وإخراجه من المرحلة الثالثة وفق المنصوص عنهُ في المادة 8(انخفاض القيمة) والمادة 10(تحسين التصنيف الائتماني) من التعليمات التطبيقية للمعيار IFRS9 .

5- عندما يُخل العميل بالالتزام بشروط التعرضات التي ت تحسين تصنيفها الائتماني وإخراجها من المرحلة الثالثة لدى دفع كامل مستحقاتها التي تم لم تتجاوز مدة التأخير عن سدادها مئة وثمانون يوماً وفق المنصوص عنهُ في المادة 8 (انخفاض القيمة) والمادة 10 (تحسين التصنيف الائتماني) من التعليمات التطبيقية للمعيار IFRS9 .

6- عند إعلان العميل إفلاسه أو وضعه تحت التصفية.

الجدول (1): الاختلافات بين IAS39 وIFRS9 عند إعادة التصنيف:

	IAS 39	IFRS 9
أدوات الدين	يتم إعادة التصنيف من بين أربع تصنيفات ضمن المعيار بموجب ظروف محددة(الربح/الخسارة) ويعاد التصنيف من تاريخ الاحتفاظ بأداة الدين حتى تاريخ الاستحقاق مالم تحدث استثناءات	إذا تغير نموذج الأعمال يسمح بإعادة التصنيف للأدوات المالية من الربح والخسارة إلى التكلفة المطفأة أو العكس بشرط ان تكون التغيرات واضحة للأطراف ذات العلاقة
حقوق الملكية	يسمح بإعادة التصنيف بين الأصول المتاحة للبيع والقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة عندما يكون الربح والخسارة غير المحققة معترفا بها بالأرباح والخسائر على أساس القيمة العادلة وعندما يتم التحول من FVPLإلى الأصول المتاحة للبيع لا يمكن عكس الأرباح والخسائر غير المحققة والمعترف بها	إذا اعادت تصنيف الأصل من FVOCIإلى FVPLيتم قياس الأصل بالقيمة العادلة ويعاد تصنيف الأرباح المتراكمة في الدخل الشامل من حقوق الملكية إلى الأرباح والخسائر بتاريخ إعادة التصنيف

المصدر: (محمد و حامد، 2017)

الجدول (2) أوجه التشابه الاختلاف بين IAS 39 & IFRS 9 .

	IAS 39	IFRS 9
مسمى المعيار	الأصول المالية الاعتراف والقياس	الأصول المالية
الهدف	تطبق على كل جميع الأصول المالية والالتزامات المالية مع وجد بعض الاستثناءات	
آلية التصنيف	تصنف الأصول على أساس قياسها	تقاس الأصول على أساس تصنيفها
تصنيف أدوات الدين	القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL) والأصول المتاحة للبيع (AFS) والأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	التكلفة المطفأة (AC) والقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL) والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI)
تصنيف أدوات حقوق الملكية	القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVPL) والأصول المتاحة للبيع (AFS)	القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة FVPL والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVOCI)
أسس التصنيف	نية التعاقد لأجل تحقيق أرباح على المدى القصير	يتم التصنيف على أساس نموذج الأعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية
إعادة التصنيف	يحظر إعادة التصنيف من خلال الربح أو الخسارة	تغيير نموذج العمل

	بعد الاعتراف الأولي.	
المشتقات الضمنية	تعتبر ضمن العقود المختلطة وتقاس ب FVPL	تفصل المشتقة عن العقد الأساسي وتقاس كمشتقة ب FVPL اذا كانت الخصائص الاقتصادية للمشتقة الضمنية ومخاطره غير مرتبطة بالعقد الأساسي
خيار القيمة العادلة	للمصرف حرية الاختيار والقياس عند الاعتراف المبدئي ولها مطلق الحرية للقيام بذلك دون مراعاة لمعايير اخرى	يقاس الأصل من خلال FVPLعند الاعتراف المبدئي فقط .وبعد الاعتراف المبدئي يتم القياس بالتكلفة المطفأة
انخفاض القيمة	عدة نماذج من انخفاض القيمة–نموذج الخسائر الائتمانية المتكبدة.	نموذج موحد لانخفاض القيمة لجميع الأصول المالية – نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعةECL .
أساس المحاسبة	المحاسبة على أساس القواعد	المحاسبة على أساس المبادئ

المصدر:

- Gornjak ، Mojca-2017 ، Comparison of IAS 39 and IFRS 9: The Analysis of Replacement .
- Huian ، M. C. (2012). Accounting for financial assets and financial liabilities according to IFRS 9.
- محمد، صلاح علي أحمد وحامد محجوب عبدالله-2017دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبني IFRS9 على السياسات الائتمانية و التمويلية للمصارف العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية (العدد التاسع المجلد الأول)

الجدول (3) الخسارة عند التعثر LGD كنسبة من التعرض عند التعثر EAD بموجب القرار 4 الصادر عن مصرف سورية المركزي.

التعرض الائتماني	التجزئة	الشركات
غير مغطى بضمانة مقبولة	%30	%25
مغطى بضمانة نقدية، أو ذهب، أو أوراق مالية أو بكفالة مؤسسة ضمان التسهيلات	%0	%0
مغطى برهن عقاري تجاري أو سكني	%10	%10
مغطى برهن سيارات أو آلات أو معدات	%15	%15

المصدر: التعليمات التطبيقية للمعيار IFRS 9 الصادرة عن مصرف سورية المركزي،

وفي حال عدم تمكن المصرف من اجراء أي تحليل تاريخي لتقدير معدل الاسترداد بالنسبة لأي فئة من فئات التعرضات الائتمانية غير المتعثرة (نظرا لعدم كفاية البيانات المتاحة) يتم استخدام الحدود الدنيا التالية لقيمة الخسارة عند التعثر:

الجدول (4) الخسارة عند التعثر LGD كنسبة من التعرض عند التعثر EAD بموجب القرار 4 الصادر عن مصرف سورية المركزي.

التعرض الائتماني	التجزئة	الشركات	المصارف والحكومات
المساند	N/A	%75	%75
غير مغطى بضمانة مقبولة	%50	%40	%45
مغطى بضمانة نقدية، أو ذهب، أو أوراق مالية، أو بكفالة مؤسسة ضمان التسهيلات	%0	%0	%0
مغطى برهن عقاري تجاري أو سكني	%20	%20	N/A
مغطى برهن سيارات أو آلات أو معدات	%25	%25	N/A

المصدر: التعليمات التطبيقية للمعيار IFRS 9 الصادرة عن مصرف سورية المركزي،

بموجب القرار597 يشترط لإخراج الديون التي تم جدولتها لمرة أو مرتين من إطار الديون الغير منتجة،

1. تسديد دفعة أولى من مصادر العميل الخاصة (ناتجة عن تسييل الضمانات وغير مولة بتسهيلات ائتمانية من المصرف نفسه لاتقل عن 10% في الجدولة الأولى و20% في الجدولة الثانية (على أن لاتقل الدفعة في الحالتين عن قيمة الفوائد/العوائد والعمولات المحفوظة)
2. إجراء الجدولة على شكل أقساط شهرية أو ربع سنوية كحد أقصى، وبحيث لاتزيد عن فترة سداد المديونية المجدولة عن 10 سنوات (باستثناء الجدولة المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية التي تزيد مدة تعاقدها الأصلية عن 10 سنوات) وعدم منح العميل فترة سماح تزيد عن 6 أشهر،

الجدول (5) الفوارق بين قرارات مصرف سورية المركزي حول جدولة الديون.

القرار597	التعليمات	القرار4	التعليمات
تحويل الديون من غير منتجة إلى منتجة	1،تسديد دفعة أولى من مصادر العميل الخاصة 2، إجراء الجدولة على شكل أقساط شهرية أو ربع سنوية كحد أقصى ,	تحويل الديون من المرحلة 3 إلى	1–سداد كافة المستحقات على التسهيلات الائتمانية التي سبق وأن صنفت ضمن المرحلة 3 والتي لم تبلغ مدة تأخرها 180يوماً، 2– اجراء إعادة جدولة أصولية لكافة التسهيلات الائتمانية

	وبحيث لاتزيد عن فترة سداد المديونية المجدولة عن 10 سنوات	المرحلة2	تجاه العميل الذي سبق وأن صنفت ديونه ضمن المرحلة3
		من المرحلة 2 إلى المرحلة 1	التزام العمل بشروط التعرض الائتماني بعد سداد كافة المستحقات و التزامه بشروط إعادة الجدولة الأصولية بالإضافة إلى وال كافة الأسباب التي أدت لتصنيف التعرض الائتماني ضمن المرحلة الثانية والتي دلت على الزيادة الهامة في المخاطر الائتمانية ،

الجدول (6) يبين الأوزان وفق بازل 1.

وزن المخاطر	فئة الاصول
0	النقد وسبائك الذهب والمطالبات على حكومات منظمة التعأون الاقتصادي والتنمية مثل سندات الخزانة أو الرهون العقارية السكنية المؤمنة النقود أو السبائك الذهبية أو المطالبات على حكومات منظمة التعأون الاقتصادي والتنمية مثل سندات الخزانة أو الرهون العقارية السكنية المؤمنة.
20	المطالبات على بنوك منظمة التعأون الاقتصادي والتنمية وكيانات القطاع العام في منظمة التعأون الاقتصادي والتنمية مثل الأوراق المالية الصادرة عن الوكالات الحكومية الأمريكية أو المطالبات على البلديات.
50	قروض الرهن العقاري السكنية غير المؤمن عليها
100	جميع المطالبات الآخرى مثل سندات الشركات وديون البلدان الأقل نمواً، والمطالبات على المصارف غير الأعضاء في منظمة التعأون الاقتصادي والتنمية

الجدول (7) يبين قائمة بالمنشورات والوثائق الصادرة عن لجنة بازل تحتوي على معايير حآلية أو وشيكة

Date	Publication
Jan 2019	Minimum capital requirements for market risk
Dec 2018	Pillar 3 disclosure requirements – updated framework
Sep 2018	Frequently asked questions on the liquidity risk treatment of settled-to-market derivatives
Aug 2018	Pillar 3 disclosure requirements – regulatory treatment of accounting provisions

Jul 2018	Global systemically important banks: revised assessment methodology and the higher loss absorbency requirement
Jun 2018	Treatment of extraordinary monetary policy operations in the Net Stable Funding Ratio
May 2018	Capital treatment for simple, transparent and comparable short-term securitisations
Mar 2018	Frequently asked questions on the Basel III standardised approach for measuring counterparty credit risk exposures
Mar 2018	Frequently asked questions on market risk capital requirements
Dec 2017	Basel III: Finalising post-crisis reforms
Oct 2017	Implementation of net stable funding ratio and treatment of derivative liabilities
Oct 2017	Risk weight for Asian Infrastructure Investment Bank
Sep 2017	Basel III definition of capital – Frequently asked questions
Jun 2017	Basel III – The Liquidity Coverage Ratio: frequently asked questions
Apr 2017	Frequently asked questions on changes to lease accounting
Mar 2017	Regulatory treatment of accounting provisions – interim approach and transitional arrangements
Mar 2017	Pillar 3 disclosure requirements – consolidated and enhanced framework
Feb 2017	Basel III – The Net Stable Funding Ratio: frequently asked questions
Nov 2016	Risk weight for the International Development Association
Oct 2016	TLAC holdings standard
Sep 2016	Frequently asked questions on the supervisory framework for measuring and controlling
Aug 2016	Frequently asked questions on the revised Pillar 3 disclosure requirements
Jul 2016	Basel III – The Net Stable Funding Ratio: frequently asked questions
Apr 2016	Interest rate risk in the banking book
Apr 2016	Frequently asked questions on the Basel III leverage ratio framework
Oct 2015	Frequently asked questions on the Basel III countercyclical capital buffer
Mar 2015	Margin requirements for non-centrally cleared derivatives
Jan 2015	Revised Pillar 3 disclosure requirements
Nov 2014	The G-SIB assessment methodology – score calculation
Oct 2014	Basel III: the Net Stable Funding Ratio
Apr 2014	Supervisory framework for measuring and controlling large exposures – final standard
Apr 2014	Capital requirements for bank exposures to central counterparties
Mar 2014	The standardised approach for measuring counterparty credit risk exposures

الملحق 2 الخاص بالقسم العملي:

الجدول (8) لمحة عن عينة البحث وهي المصارف الخاصة العاملة في الجمهورية العربية السورية.

	تاريخ التأسيس	رأس المال المصرح به	عدد الاسهم	القيمة السوقية للسهم بتاريخ 2019/13/31
BBSF	2003-12-29	10,000,000,000	100,000,000	795
BASY	2005-08-01	6,001,466,800	60,014,668	729
BOJS	2008-05-28	3,000,000,000	30,000,000	403
QNBS	2009-01-08	15,000,000,000	150,000,000	316
ARBS	2004-09-22	5,050,000,000	50,500,000	369
BBS	2005-10-20	6.120.000.000	61,200,000	409.5
BSO	2003-09-13	8.640.000.000	84.640.000	713.5
FSBS	2008-05-07	5.250.000.000	52,500,000	328
IBTF	2003-04-30	5.250.000.000	52,500,000	360
SGB	2006-04-13	10,000,000,000	100,000,000	310
SHRQ	2008-12-17	4.125.000.000	41,250,000	867.5

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المدققة للمصارف.

يبين الجدول التالي الاختلاف في تصنيف التسهيلات بعد تطبيق المعيار حيث حل القرار 4 محل القرار 597 الخاص بالتصنيف الائتماني ضمن المصارف،

الجدول (9) الاختلافات بين القرار 4 الخاص بالتعليمات التطبيقية للمعيار IFRS9 والقرار 597 الصادر قبل تطبيق المعيار .

القرار 597 / القرار 4	المرحلة 1و 2	المرحلة 3

الدرجة من 1-4 منخفضة المخاطر	0	
5-7 تحت المراقبة	0	
8 دون المستوى		0
9 مشكوك بتحصيلها		0
10 الديون الرديئة		0
وتخصم الفوائد المعلقة من إجمالي التسهيلات من المرحلة 3 فقط		

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على قرارات مصرف سورية المركزي.

الجدول(10) **تطور التسهيلات المباشرة وغير المباشرة**

	التسهيلات الائتمانية المباشرة			التسهيلات الائتمانية غير المباشرة		
	بعد التطبيق	قبل التطبيق	نسبة التغير	بعد التطبيق	قبل التطبيق	نسبة التغير
بنك بيمو	101,680	49,746	104.40	12,249	8,867	38.14
الدولي للتجارة والتمويل	42,470	29,968	41.71	8,891	7,911	12.40
بنك عودة	26,231	20,115	30.40	9,315	1,137	719.31
بنك المهجر	16,016	10,955	46.19	8,361	5,219	60.21
بنك سورية والخليج	26,397	26,242	0.59	796	1,185	(32.85)
بنك الأردن	14,794	15,320	(3.43)	3,292	1,670	97.16
بنك الشرق	28,514	11,884	139.93	1,029	1,509	(31.79)
البنك العربي	41,667	38,118	9.31	20,280	2,591	682.77
بنك قطر	14,165	6,354	122.91	3,016	666	352.95
بنك فرنسبنك	43,577	29,074	49.89	10,729	3,792	182.92
بنك بيبلوس	46,318	31,322	47.88	29,642	4,588	546.07

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المدققة للمصارف.

الجدول (11) المخصصات الخاصة بالتسهيلات المتعثرة قبل وبعد تطبيق المعيار.

	مخصصات التسهيلات المباشرة			مخصصات التسهيلات غير المباشرة		
	بعد IFRS9	قبلIFRS9	نسبة التغير	بعد IFRS9	قبلIFRS9	نسبة التغير
بيمو	6,192,367,535	4,864,794,639	27.29	783,228,592	542,536,077	44.36
الدولي	6,530,842,631	10,925,152,951	(40.22)	419,674,405	30,084,112	1,295.00
عودة	2,691,947,762	8,108,262,893	(66.80)	13,543,632	7,376,633	83.60
المهجر	2,502,684,381	5,282,274,873	(52.62)	1,026,901,015	2,078,504,624	(50.59)
سورية والخليج	8,962,688,360	11,917,129,691	(24.79)	7,726,585	85,354,760	(90.95)
الأردن	3,976,442,870	4,456,434,140	(10.77)	2,384,933	600,000	297.49
الشرق	1,282,452,235	1,416,109,300	(9.44)	8,618,687	776,033	1,010.61
العربي	15,664,489,082	15,431,959,587	1.51	144,005,119	52,756,166	172.96
قطر	1,498,101,452	1,990,578,484	(24.74)	3,935,685	9,882,000	(60.17)
فرنسبنك	6,789,991,173	2,700,842,124	151.40	26,735,135	3,570,145	648.85
بيبلوس	7,557,754,545	11,113,265,454	(31.99)	902,081,896	44,663,005	1,919.75

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المدققة للمصارف.

الجدول (12) يبين حجم حقوق الملكية وتطورها بشكل مفصل لكل سنة من سنوات الدراسة

حقوق الملكية	2019	2018	2017	2016	نسبة تطور حقوق الملكية بعد تطبيق المعيار
بنك بيمو	31,633,353,419	29,757,194,490	27,671,814,541	28,420,273,257	9.45
البنك الدولي للتجارة والتمويل	26,064,435,251	19,922,934,620	16,457,333,981	14,277,488,321	49.63
بنك عودة	28,608,151,090	27,383,804,162	24,359,468,026	27,630,354,099	7.70
بنك سورية والمهجر	24,938,308,194	24,727,625,669	21,360,318,802	22,071,638,085	14.35
بنك سورية والخليج	6,103,784,072	532,304,842	1,730,803,389	4,034,785,939	15.10
بنك الأردن سورية	7,055,280,595	6,891,008,212	7,177,895,688	9,670,263,184	(17.22)

بنك الشرق	14,447,182,117	12,519,793,308	12,168,773,521	14,288,344,079	1.93
البنك العربي	11,113,448,927	10,965,811,052	14,950,190,806	20,224,568,153	(37.23)
بنك قطر	73,978,475,117	72,172,761,615	71,085,387,848	83,378,759,699	(5.38)
بنك فرنسبنك	20,594,956,742	20,170,196,886	21,146,276,377	25,599,198,781	(12.79)
بنك بيبلوس	28,608,151,090	27,383,804,162	22,339,387,184	21,374,822,157	28.09

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المدققة للمصارف.

الجدول(13) تطور القيمة السوقية الأسهم خلال فترة الدراسة.

قيمة الاسهم	2019	2018	2017	2016	تغير قيمة الأهم بين عامي 2018 و2019
بنك بيمو	795.00	999.36	609.00	340.00	(20.4)
البنك الدولي للتجارة والتمويل	360.00	590.00	807.28	160.00	(39.0)
بنك عودة	729.00	773.63	562.50	213.50	(5.8)
بنك سورية والمهجر	713.50	1,033.00	772.00	266.00	(30.9)
بنك سورية والخليج	310.00	245.00	308.00	100.00	26.5
بنك الأردن سورية	403.00	436.18	422.44	108.00	(7.6)
بنك الشرق	867.50	921.19	441.75	160.00	(5.8)
البنك العربي	369.00	392.00	456.00	177.00	(5.9)
بنك قطر	316.04	420.54	609.68	189.31	(24.8)
بنك فرنسبنك	328.00	385.00	515.93	111.00	(14.8)
بنك بيبلوس	409.50	400.00	345.25	136.00	2.4

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية المدققة للمصارف.